



البنك المركزي العراقي

جمهورية العراق
البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

التقرير الإقتصادي السنوي 2021

Central Bank of Iraq
Annual Economic Report 2021
statistics & Research Department

www.cbi.iq



جمهورية العراق

البنك المركزي العراقي

دائرة الإحصاء والأبحاث

التقرير الاقتصادي السنوي

للبنك المركزي العراقي 2021

Central Bank of Iraq

Annual Economic Report 2021

Statistics & Research Department

www.cbi.iq

مجلس إدارة البنك المركزي العراقي كما في 2021/12/31

رئيس مجلس الإدارة
السيد مصطفى غالب مخيف
المحافظ

الأعضاء

السيد إحسان شمران الياسري
نائب المحافظ / الإداري

الدكتور عمار حمد خلف
نائب المحافظ / الفني

الدكتور منذر عبد القادر الشихلي
نائب المحافظ سابقاً

الدكتور أحمد ابريهي علي
نائب المحافظ سابقاً

الدكتور مظهر محمد صالح
نائب المحافظ سابقاً

الدكتور ماجد محمد حسن الصوري
خبير اقتصادي

الدكتور موفق عبد الحسين الشهب
محاسب قانوني ومراقب حسابات

السيد كاظم نامق أحمد
مدير عام فرع أربيل

موجز المؤشرات الاقتصادية للعراق لعام 2021

Statement	البيان		
Currency (Iraqi Dinar)	2021	2020	العملة (الدينار العراقي)
Gross Domestic Product in Current Prices (GDP) (trillion ID)	301.4	219.8	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (ترليون دينار)
Gross Domestic Product in Constant Prices (GDP) (trillion ID)	202.5	197	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (ترليون دينار)
GDP Per Capita in Current Prices (Million ID)	7.3	5.5	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)
Total area cultivated with wheat and barley (thousand dunums)	12,556	13,102	إجمالي المساحة المزروعة بالحنطة والشعير (ألف دونم)
Rated output power (MW)	14,361	14,139	مُعدل إنتاج الطاقة (ميكا واط)
Core Inflation Rate	6.4	1.6	مُعدل التضخم الأساس %
General Inflation Rate	6.0	0.6	مُعدل التضخم العام %
Average for Consumer Price Index (CPI): (point)	111.5	105.1	مُعدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك العام (نقطة)
Average for Consumer Price Index after exclusion (point)	113.1	106.2	مُعدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد الاستبعاد (نقطة)
Daily Average Oil Export (million barrels)	3.4	3.5	المُعدل اليومي لتصدير النفط (مليون برميل)
Average price per Barrel of Oil (\$ / barrel)	68.39	40.69	متوسط سعر برميل النفط (دولار / برميل)
Money Supply (M1) (trillion ID)	119.9	103.4	عرض النقد بالمفهوم الضيق (ترليون دينار)
Money Supply (M2) (trillion ID)	139.9	119.9	عرض النقد بالمفهوم الواسع (ترليون دينار)
Average of (CBI) Interest Rates	4	4	متوسط سعر فائدة البنك المركزي %
Iraqi Dinar Exchange Rate against the US dollar in Market Price(ID)	1,474	1,234	مُعدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار في السوق الموازي (دينار)
Cash Credit balance by Commercial Banks (trillion ID)	53.0	49.8	رصيد الائتمان النقدي الممنوح من المصارف التجارية (ترليون دينار)
Total deposits (trillion ID)	96.1	84.9	إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية (ترليون دينار)
Total Capital of Operating Banks (trillion ID)	17.7	16.8	مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة (ترليون دينار)
Actual/ General Revenue (trillion ID)	109,081.5	63,199.7	الإيرادات العامة/ الفعلية (ترليون دينار)
Actual /Public Expenses (trillion ID)	102,849.4	76,082.4	النفقات العامة/الفعلية (ترليون دينار)
Iraq's quota in the IMF (million SDR)			حصة العراق في IMF (مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

المحتويات

14-1	الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والعربية
1	أولاً: التطورات العالمية
10	ثانياً: التطورات العربية
24-15	الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية
16	أولاً: الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021
18	ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية بحسب مجموع النشاطات الرئيسية (السلعية، التوزيعية والخدمية)
21	ثالثاً: النشاطات الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
42-25	الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية
26	التطورات النقدية
26	أولاً: تطورات عرض النقد
28	ثانياً: تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة
30	ثالثاً: الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي
32	التطورات المصرفية
34	أولاً: هيكل الجهاز المصرفي لعام 2021
34	ثانياً: الوضع المالي للجهاز المصرفي
39	ثالثاً: الميزانية الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق
52-43	الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة
44	أولاً: الموازنة العامة المخططة لعام 2021
45	ثانياً: الموازنة العامة الفعلية لعام 2021
50	ثالثاً: تطورات الدين العام الداخلي
60-53	الفصل الخامس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي
54	أولاً: التجارة الخارجية
58	ثانياً: ميزان المدفوعات العراقي السنوي
68-61	الفصل السادس: تطور نظام المدفوعات
62	أولاً: أهم مكونات نظام المدفوعات العراقي
67	ثانياً: التطورات المتحققة في نظام المدفوعات لعام 2021
68	ثالثاً: الشمول المالي
69	رابعاً: الخطط الاستراتيجية لنظام المدفوعات
79-70	الملاحق

قائمة الجداول

	الفصل الثاني
17	جدول رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد
17	جدول رقم (2) المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الأخرى لعامي 2020-2021
19	جدول رقم (3) المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للنشاطات الرئيسية بالأسعار الأساسية الثابتة لعامي 2020-2021 (2007=100)
20	جدول رقم (4) المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للنشاطات الرئيسية بالأسعار الجارية لعامي 2020-2021
22	جدول رقم (5) الإنتاج الزراعي والمساحات المزروعة وإنتاجية الدونم الواحد في العراق لعامي 2020-2021
23	جدول رقم (6) مُعدّل الإنتاج والطلب على الطاقة الكهربائية لعامي 2020-2021
23	جدول رقم (7) الطاقة المستوردة والخطوط الاستثمارية المحلية لعامي 2020-2021
	الفصل الثالث
26	جدول رقم (8) عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) لعامي 2020-2021
26	جدول رقم (9) مكوّنات السيولة المحلية (M2) لعامي 2020-2021
27	جدول رقم (10) المكوّنات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية عامي 2020-2021
28	جدول رقم (11) الكميات المباعة من الدولار عبر نافذة بيع العملة الأجنبية (نقد، تعزيز رصيد في الخارج) والكميات المشتراة لعامي 2020-2021
31	جدول رقم (12) الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي لعامي 2020-2021
42	جدول رقم (13) الميزانية الموحدة للمصارف التجارية لعامي 2020-2021
	الفصل الرابع
45	جدول رقم (14) تطوّر الإيراد والإنفاق العام (الفعلي) للموازنة العامة للدولة لعامي 2020-2021
46	جدول رقم (15) مكوّنات إيرادات الموازنة العامة للدولة (فعلي) لعامي 2020-2021
47	جدول رقم (16) الإنفاق العام الفعلي (الجاري والاستثماري) لعامي 2020-2021
48	جدول رقم (17) الإنفاق الجاري للموازنة العامة للدولة (فعلي) لعامي 2020-2021
49	جدول رقم (18) الإنفاق الاستثماري للموازنة العامة للدولة لعامي 2020-2021
52	جدول رقم (19) تطوّر الدين العام الداخلي لعامي 2020-2021
	الفصل الخامس
54	جدول رقم (20) مؤشّر حجم التجارة الخارجية للمدّة 2019-2021
55	جدول رقم (21) الشركاء التجاريين للعراق لعام 2020-2021
56	جدول رقم (22) الهيكل السلعي للصادرات العراقية لعامي 2020 – 2021
57	جدول رقم (23) الهيكل السلعي للواردات العراقية لعامي 2020-2021
	الفصل السادس
66	جدول رقم (24) التحويلات بالدينار العراقي والدولار من المشاركين في أنظمة المدفوعات العراقي لعام 2021

قائمة الأشكال

الفصل الثاني	
17	شكل رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية لعامي 2020-2021 (ترليون دينار)
19	شكل رقم (2) نسبة مساهمة النشاطات من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%) لعامي 2020-2021
19	شكل رقم (3) حصة النشاطات من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعامي 2020-2021
20	شكل رقم (4) نسبة مساهمة النشاطات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%) لعامي 2020-2021
21	شكل رقم (5) حصة النشاطات من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعامي 2020-2021
الفصل الثالث	
26	شكل رقم (6) مساهمة الودائع الجارية والعملة خارج البنوك في عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) لعام 2021
27	شكل رقم (7) مساهمة M1 والودائع الأخرى في عرض النقد الواسع (M2) لعام 2021
27	شكل رقم (8) مساهمة المكونات الرئيسة للاحتياطيات الأجنبية عام 2021
28	شكل رقم (9) مساهمة النقد والحوالة في مبيعات الدولار الأمريكي
34	شكل رقم (10) رؤوس أموال المصارف الحكومية والأهلية لعامي 2020-2021
34	شكل رقم (11) الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف العاملة في العراق لعام 2021
35	شكل رقم (12) الودائع لدى المصارف العاملة في العراق بحسب القطاع لعامي 2020-2021 (ترليون دينار)
36	شكل رقم (13) الودائع لدى المصارف العاملة في العراق بحسب نوع الوديعة لعامي 2020-2021 (ترليون دينار)
37	شكل رقم (14) الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العاملة في العراق بحسب القطاع لعامي 2020-2021 (ترليون دينار)
38	شكل رقم (15) الائتمان النقدي بحسب النوع لدى المصارف العاملة في العراق لعامي 2020-2021 (ترليون دينار)
38	شكل رقم (16) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي لعام 2021
38	شكل رقم (17) التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي لعام 2021
40	شكل رقم (18) الأهمية النسبية لمكونات موجودات الميزانية الموحدة للمصارف التجارية لعام 2021
41	شكل رقم (19) الأهمية النسبية لمكونات مطلوبات الميزانية الموحدة للمصارف التجارية لعام 2021
الفصل الرابع	
46	شكل رقم (20) الأهمية النسبية لإيرادات الموازنة العامة (الفعلية) للدولة لعام 2021
47	شكل رقم (21) الإنفاق الفعلي (الجاري والاستثماري) لعامي 2020-2021 (مليار دينار)
48	شكل رقم (22) مساهمة أبواب الصرف من إجمالي الإنفاق العام الجاري لعام 2021
49	شكل رقم (23) نسبة المساهمة في إجمالي النفقات الاستثمارية لعام 2021
51	شكل رقم (24) رصيد الدين العام نهاية عامي 2020-2021 (مليار دينار)
الفصل الخامس	
54	شكل رقم (25) مؤشر حجم التجارة الخارجية في العراق لعامي 2020-2021 (مليون دولار)
55	شكل رقم (26) الأهمية النسبية لصادرات العراق بحسب التوزيع الجغرافي لعام 2021
55	شكل رقم (27) الأهمية النسبية لاستيرادات العراق بحسب التوزيع الجغرافي لعام 2021
57	شكل رقم (28) الهيكل السلعي لصادرات العراق عام 2021
57	شكل رقم (29) الهيكل السلعي للواردات العراقية لعامي 2020-2021
60	شكل رقم (30) ميزان المدفوعات العراقي لعام 2021 (مليون دولار)
الفصل السادس	
63	شكل رقم (31) عدد التحويلات المالية في نظام التسوية الإجمالية الآتية (RTGS) بالدينار العراقي والدولار الأمريكي عام 2021
63	شكل رقم (32) أهم أسباب تطوّر التحويلات بنظام RTGS في عام 2021
64	شكل رقم (33) عدد تحويلات أوامر الدفع الدائنة (CH) بالدينار والدولار الأمريكي لعام 2021
64	شكل رقم (34) عدد تحويلات أوامر الدفع الدائنة (CT) بالدينار والدولار الأمريكي لعام 2021
66	شكل رقم (35) عدد التحويلات عن طريق البطاقات المحلية بالدينار العراقي والدولار الأمريكي وعدد التحويلات عن طريق الهاتف النقال بالدينار العراقي لمحفظه زين العراق واسيا حوالة لعام 2021
67	شكل رقم (36) مشروع توظيف رواتب موظفي الدولة لعام 2021
68	شكل رقم (37) عدد البطاقات الإلكترونية والحسابات المصرفية وحسابات التوظيف ونقاط البيع (POS) وعدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لعام 2021



الفصل الأول

التطورات الاقتصادية العالمية والعربية

Global and Arab Economic Developments

التطورات الاقتصادية العالمية والعربية

أولاً: التطورات العالمية

واجه الاقتصاد العالمي في عام 2021 تحديات مرتبطة بمدى قدرة دول العالم على دعم مستويات التعافي الاقتصادي من تبعات جائحة كوفيد-19 وتخفيف آثارها على الأفراد والشركات، ولا سيما في ظل استمرار انتشار الفيروس والسلالات المتحورة منه في كثير من مناطق العالم، إذ أشارت توقعات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدلات النمو في عام 2021 من (3.3%) إلى (5.7%) وسط مسارات متباينة للتعافي الاقتصادي ما بين الدول المتقدمة والدول النامية استناداً إلى التقدم المُحرز على صعيد برامج التلقيح، واختلاف مستويات قدرة حكومات دول العالم على تقديم الدعم الكافي لاقتصاداتها من خلال حزم التحفيز المالي، وشهدت مستويات الطلب العالمي والتجارة الدولية تسارعاً ملحوظاً، ولا سيما خلال النصف الثاني من عام 2021، وهو ما شكّل ضغطاً استثنائياً على الموارد الاقتصادية العالمية، وعلى جانب العرض وسلاسل الإمداد الدولية، ولا سيما في ظل استمرار القيود المفروضة بسبب الجائحة وهو ما نتج عن موجة من الضغوطات التضخمية التي تُعزى إلى عوامل مؤقتة من المتوقع زوالها مع فتح الاقتصادات العالمية، إلا أنّ المخاوف من إمكانية استمراريتها قد يدفع البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة للعودة السريعة إلى

المسارات التقليدية للسياسة النقدية ومن ثمّ رفع أسعار الفائدة على العملات الرئيسية. هذه التطورات قد تؤدي إلى نشوء عدد من المخاطر التي تواجه الاقتصادات الناشئة خلال أفق التوقع، ولا سيما تلك التي لديها مستويات مرتفعة من الاقتراض الخارجي، وتعاني من ارتفاع مستويات الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، إذ قد تؤدي إلى الضغط على أسعار الفائدة وأسعار الصرف في هذه البلدان، وإلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارجها وهو ما قد ينتج عنه أزمات مالية في بعض هذه الأسواق وتحديات تواجه التعافي الكامل والمتوازن للاقتصاد العالمي لذا تبرز الأولويات على صعيد السياسات في الاستمرار في إحراز التقدم المنشود على صعيد برامج التلقيح الوطنية لتعزيز الجاهزية الصحية لمواجهة الوباء والسلالات المتحورة منه، واستمرار تبني جميع التدابير التي من شأنها تعزيز الحيز المالي اللازم لدعم التعافي الاقتصادي في سياق أطر منسقة للسياسات النقدية والمالية والاحترازية الكلية، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى زيادة مستويات الناتج الممكن الوصول إليه، وتعزيز فرص الوصول إلى النمو القوي والشامل والمتوازن والمستدام بما يستلزمه ذلك من مواجهة المخاطر المشتركة التي تواجه الاقتصادات العالمية حالياً ممثلة في دعم

قدرة الحكومات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والوفاء بالالتزامات الدولية في إطار خفض انبعاثات الكربون، ومواجهة المخاطر المرتبطة بارتفاع مستويات المديونية والهشاشة المالية، إذ بلغ نمو الاقتصاد العالمي (5.9%) خلال عام 2021، ومن المتوقع أن يتراجع في عام 2022 ليسجل (4.9%).

تم تعديل التوقعات بخفض طفيف لمعدل النمو الاقتصادي العالمي المتوقع في عام 2021 بنحو نقطة مئوية مقارنة بتوقعات الصندوق الصادرة في شهر يوليو لعام 2021، بما يعكس خفض توقعات معدل نمو الاقتصادات المتقدمة بنحو (0.4) نقطة مئوية ليصل إلى (5.2) من المئة نتيجة الاضطرابات التي شهدتها سلاسل الإمداد العام الجاري وتأثيراتها في النشاط الاقتصادي في بعض هذه الدول، في حين تم رفع توقعات معدل نمو الاقتصادات المتقدمة للعام المقبل ليصل إلى (4.5%) مقارنة بالتوقعات الصادرة في شهر تموز الماضي بفعل آثار حفز الطلب الكلي الناتجة عن حزم التحفيز المالي الضخمة المتبناة في بعض الاقتصادات المتقدمة، ولا سيما فيما يتعلق بخطط الوظائف والأسر في الولايات المتحدة الأمريكية، وخطة الجيل القادم في الاتحاد الأوروبي، في المقابل تم رفع توقعات النمو للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة لعام 2022 مقارنة بالتوقعات الصادرة في تموز ليصل إلى (5.1%) بافتراض تحقيق تقدم

في مسارات التلقيح ضد الفيروس، إذ يتوقع أن يتركز تباين مسارات التعافي العالمي بصمات دائمة على أداء الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط، في ظل فجوات الأداء الاقتصادي الحالية التي تتوقف بالأساس على مدى قدرة دول العالم في الحصول على اللقاحات، والاستمرار في دعم السياسات. أدى الانتشار السريع لمتحور دلتا والتهديدات الناتجة عن ظهور متحورات جديدة إلى زيادة عدم اليقين بشأن السرعة التي يمكن بها التغلب على الوباء، ومن ثم أصبحت خيارات السياسة أكثر صعوبة، مع وجود مساحة محدودة للمناورة.

كذلك حذر صندوق النقد الدولي من تبعات مسارات التعافي المتباينة ما بين دول العالم استناداً إلى مستويات توافر اللقاحات، ففي الوقت الذي يُتوقع أن يشهد عودة سريعة للنشاط الاقتصادي إلى مساراته الطبيعية في الاقتصادات المتقدمة، ستظل باقي دول العالم تواجه طفرات جديدة في مستويات الإصابة وخسائر في الأرواح بسبب جائحة كوفيد-19 وفي جميع الحالات سيظل التعافي العالمي غير مؤكد حتى في البلدان التي تسجل حالياً مستويات منخفضة للغاية من الإصابة بالعدوى، طالما كان الفيروس آخذاً في الانتشار والتحول في بلدان أخرى.

شهدت **معدلات التضخم** ارتفاعاً خلال عام 2021 لتبلغ (4.71%) قياساً بـ (3.2%) عام 2020 ومن المتوقع أن تصل إلى

(7.4%) في عام 2022، ويُعزى هذا الارتفاع لدوافع أساسية تمثلت بما يأتي:

1- الاختناقات في سلاسل الإمداد: كان

للجائحة تأثيران مختلفان في سلاسل الإمداد العالمية. ففي المرحلة الأولى، أدت تدابير الإغلاق العام والقيود على حرية الحركة إلى انقطاعات حادة في مختلف سلاسل الإمداد، مما تسبب في نقص الإمدادات على المدى القصير وتلاشي الكثير من هذه الانقطاعات، وإن كان الارتفاع الأخير في أعداد الإصابات بسلسلة أوميكرون في الصين وغيرها قد أدى إلى تجدد الضغوط على بعض سلاسل الإمداد، أما في المرحلة الأخيرة من الجائحة، فقد شهدت مختلف سلاسل الإمداد اختناقات مستجدة، إذ تؤثر الاختناقات الأكثر حدة في المواد الخام والسلع المصنعة الوسيطة ونقل البضائع. ومن المتوقع أن تستمر الضغوط لمدة أطول في الأقل.

2- تحول الطلب من الخدمات إلى السلع: إذ

أدت الجائحة في البداية إلى تحول حاد في طبيعة المشتريات الاستهلاكية، فقد سجّل الإنفاق على السلع ارتفاعاً هائلاً. ومن ثمّ فإن جزءاً كبيراً من الزيادة الأولية في معدلات التضخم يُعزى إلى تضخم السلع المعمرة (بما في ذلك السيارات المستعملة)، في حين سجّل تضخم الخدمات ارتفاعاً طفيفاً.

3- حزمة التدابير التشغيلية الكلية والتعافي

في مرحلة ما بعد الجائحة: إذ تمّ الإعلان عالمياً عن تدابير مالية بقيمة (16.9) ترليون دولار أمريكي لمكافحة الجائحة، وكان الدعم المقدم أكبر نسبياً في الاقتصادات المتقدمة، فقد استغلت الأسر في بداية الجائحة المدخرات فضلاً عن التدابير التحفيزية والتحويلات المالية من الحكومات، ممّا أدى إلى زيادة مفاجئة في الطلب الكلي وتعافٍ اقتصادي أقوى من المتوقع، ويتوقف استمرار الطلب الكلي القوي في نهاية المطاف على طبيعة استجابة البنوك المركزية.

4- صدمة عرض العمالة: لا تزال

الانقطاعات في أسواق العمل نتيجة الجائحة مستمرة حتى بعد مرور عامين على بدايتها. فلا تزال نسب المشاركة في القوة العاملة دون مستويات ما قبل الجائحة في عدد من البلدان، ومن المتوقع أن يستمر الجزء الأكبر من عجز العمالة خلال المدة المقبلة حتى وإن جاءت النتائج متفائلة في أعقاب كوفيد-19، وسيكون له دور كبير في الضغوط التضخمية التي ستشهدّها الولايات المتحدة لمدة قادمة، وبحسب التجارب التاريخية السابقة، لن تستمر هذه الطفرة التضخمية الخارجة عن السيطرة لأكثر من عامين.

فيما يخص السياسة النقدية فقد واصلت البنوك المركزية تبني سياسات نقدية تيسيرية

بهدف تقديم الدعم اللازم لمستويات السيولة والائتمان الموجّه للقطاع الخاص، وبناءً عليه تمّ خلال العام الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة، في حين سجّلت مستويات صفرية أو سالبة في بعض الدول، وتمّ تبني برامج التيسير الكمي على نطاق واسع، فضلاً عن اتساع نطاق انتشارها ليشمل الاقتصادات المتقدّمة وبعض الدول النامية والأسواق الصاعدة.

على الرغم من ذلك بيّن عدد من البنوك المركزية قرب عودة المسارات الاعتيادية للسياسة النقدية في ظل تصاعد الضغوط التضخمية في كثير من دول العالم والتي قد تدفع البنوك المركزية إلى الانسحاب التدريجي لبرامج التيسير الكمي والتشديد المبكر لأوضاع السياسة النقدية في ظل الارتفاع الكبير المتوقع لمعدّلات التضخم في الاقتصادات المتقدّمة من (0.7%) في عام 2020 إلى (2.4%) في عام 2021، وبقيائها العام المقبل عند مستوى معدّلات التضخم المستهدفة في عدد من هذه البنوك المحدد عند مستوى (2%).

أمّا على مستوى السياسة المالية ستعرض المالية العامة لضغوط في الأشهر والسنوات المقبلة، إذ وصل الدين العام العالمي إلى مستويات قياسية لتغطية الإنفاق المرتبط بالوباء في وقت تراجعت فيه الإيرادات الضريبية، وأنّ ارتفاع أسعار الفائدة سيجعل الاقتراض أكثر تكلفة، ولا سيّما للدول التي

تقترض بالعملات الأجنبية وآجال استحقاق قصيرة، ونتيجة لذلك سيّتين على العجز المالي في معظم البلدان أن يتقلص في السنوات القادمة، على الرغم من أن مدى التعزيز يجب أن يتوقف على وتيرة الانتعاش. عند إعادة فرض قيود التنقل، يجب على الحكومات إعادة إنشاء برامج مثل شريان الحياة للأسر والشركات الأكثر تضرراً بحسب الحاجة وزيادة الدعم للفئات الأكثر ضعفاً من السكان. ومع ذلك، فإنّ حيّز السياسات يتقلص كثيراً، لذا فإنّ تحسين استهداف هذا الدعم سيكون ضرورياً للحفاظ على الاستدامة المالية، وسيكون من الضروري تقديم دعم حاسم من المجتمع الدولي للبلدان المنخفضة الدخل ذات مستويات الديون المرتفعة حتى تتمكن من تقديم مثل هذا الدعم المالي.

وبشأن حجم التجارة العالمية فقد عاد حجم تجارة السلع إلى مستويات ما قبل الجائحة، في حين استمر تباطؤ تجارة الخدمات عبر الحدود، إذ أشارت هيئة الأمم المتحدة إلى أنّ التجارة في الخدمات عادت أخيراً إلى مستويات ما قبل الجائحة في الربع الرابع من عام 2021، في حين ظلت التجارة في السلع قوية، إذ ارتفعت بنحو 200 مليار دولار، لتصل إلى نحو 5.8 تريليون دولار، وهو رقم قياسي جديد.

وأشار الأونكتاد إلى أنّ صادرات الدول الفقيرة تفوقت على نظيراتها الأكثر ثراء في الربع

الأخير من عام 2021، مقارنة بالربع الرابع من عام 2020 (بنسبة 30% مقابل 15%).

ظل نمو التجارة في الربع الأخير من عام 2021 قوياً للغاية في جميع المناطق الجغرافية، بحسب ما بين الأونكتاد، على الرغم من انخفاضه في أوروبا وأميركا الشمالية وشرق آسيا، وكان أداء المناطق المصدرة للسلع أفضل، إذ ارتفعت أسعار السلع الأساسية، وأشار الأونكتاد إلى أنّ سلاسل التوريد العالمية - وهي من العناصر الرئيسية في لغز التجارة العالمية - ستستمر أيضاً في مواجهة الضغوط السلبية التي أحدثتها جائحة كوفيد-19. من المتوقع أن تتخفّض التجارة العالمية في عامي 2022 و2023 بما يتماشى والوتيرة الإجمالية للتوسع بافتراض أن الوباء خف خلال عام 2022، ومن المتوقع أن تتحسّر مشاكل سلسلة التوريد في وقت لاحق من العام، وأنّ الاعتدال المصاحب في الطلب العالمي على السلع سيساعد أيضاً في تقليل الاختلالات، ومن المتوقع أن تظل تجارة الخدمات عبر الحدود - ولا سيّما السياحة - ضعيفة.

الاقتصادات المتقدّمة

إن انهيار النشاط الاقتصادي العالمي في 2020 كان أقلّ شدة بقليل ممّا كان متوقّعا في السابق، وذلك لأسباب على رأسها الانكماش الأقلّ حدّة في الاقتصادات المتقدّمة والتعافي الأكثر قوة في الصين. في المقابل، فإنّ تعطل النشاط في أغلبية اقتصادات

الأسواق الناشئة والبلدان النامية كانت أشدّ حدّة ممّا كان متوقّعا، وتشير التقديرات إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدّمة بنسبة (5%) خلال عام 2021 ومن المتوقع أن تتراجع لتسجّل (3.9%) خلال عام 2022، في حين ارتفع معدّل التضخم في هذه الدول ليلبّغ (3.1%) خلال عام 2021 ومن المتوقع أن يستمر بالارتفاع خلال عام 2022 ليلبّغ (3.9%) نتيجة السياسات التيسيرية المتبعة لمواجهة جائحة كورونا من جانب وتعثر إمدادات التجارة العالمية من جانب آخر.

ففي الولايات المتحدة ارتفع معدّل النمو بشكل ملحوظ ليلبّغ (5.6%) في 2021 مقابل (3.4%-) عام 2020، مدعوماً بنمو الاستثمارات الثابتة بنسبة (1.3%) في الربع الرابع، بعد انكماشها بنسبة (0.9%) في الربع الثالث من 2021 ونمو إنفاق المستهلكين بنسبة (3.3%) بأعلى من (2%) في الربع الثالث من العام، ومن المتوقع أن ينخفض النمو خلال عام 2022 ليسجّل (4%) نتيجة الإجراءات المتبعة لمواجهة الضغوط التضخمية، إذ ارتفع التضخم السنوي لأعلى مستوى في 40 عاماً، بدفع ارتفاع أسعار الطاقة وتضرر سلاسل التوريد بفعل جائحة كورونا، إذ إنّ مؤشر أسعار المستهلكين الذي يُعدّ المحدد الأساسي للتضخم، زاد في كانون الأول 2021 بنسبة (7%) على أساس سنوي، بأسرع زيادة منذ حزيران 1982، وتُعزّي هذه الزيادة في معدّل

إجمالي الناتج المحلي في الربع الثالث من العام 2021. وكانت نسبة الدين العام في منطقة اليورو (98.3 %) في الربع الثاني 2021، وتقدر بـ (11.6) تريليون يورو (13.11 تريليون دولار).

وفيما يخص اليابان فقد شهدت ارتفاعاً في معدل النمو خلال العام الحالي ليلعب (1.6%) مقابل انكماش بلغت نسبته (4.5-%) خلال عام 2020 ومن المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي ليصل إلى (3.3%) خلال عام 2022، ويأتي التعافي في نهاية العام جزاء ارتفاع استهلاك العائلات بنسبة (2.8%) التي أفادت من هدوء واضح على الصعيد الصحي في اليابان نهاية كانون الأول، إلا أنه بالكاد نمت الاستثمارات غير السكنية للشركات خلال الفصل الماضي بنسبة (0.4%)، في حين ما زالت الصناعة اليابانية مكبوحة بسبب نقص في بعض المواد، في حين يبقى الغموض بشأن تطوّر الظروف مرتفعاً، وارتفعت نسبة الصادرات اليابانية بـ (1%) في الفصل الرابع ولكن دون أن يؤثر ذلك في النمو بسبب ارتفاع الواردات وزيادة أسعار الطاقة، في حين ارتفع معدل التضخم ليلعب (0.8%) في كانون الأول عام 2021، تتوقع اليابان تسارع التضخم قريباً تحت تأثير الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة والمواد الزراعية، غير أن زيادة الأسعار ليست بالأمر السهل على الشركات في بلد اعتاد على انكماش الأسعار. وعلى مستوى السياسة النقدية قررت لجنة السياسات النقدية لبنك اليابان الاعتماد على البرنامج الخاص بدعم

التضخم الكلي، على نحو خاص، لارتفاع أسعار السكن والسيارات والشاحنات المستعملة، في حين ساهمت مجموعة الأغذية أيضاً بارتفاع التضخم على الرغم من ارتفاع أسعار هذه المجموعة بنسبة أقل في كانون الأول مما كانت عليه في الأشهر الأخيرة، ومن شأن هذه الزيادة في معدل التضخم زيادة الضغوط على الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، لتشديد السياسة النقدية بتقليل حيازته من السندات والأوراق المالية، ورفع أسعار الفائدة، ومعدل التضخم حالياً أعلى بكثير من المستوى الذي يستهدفه المركزي الأمريكي عند (2%) على المدى المتوسط.

وفي منطقة اليورو، نما الناتج بنسبة (5.2%) في العام الجاري، بعد انخفاضه بنسبة (6.4-%) في 2020، ومن المتوقع أن ينخفض النمو في عام 2022 ليلعب (3.9%)، إن التضخم كان في حدود (5%) خلال كانون الأول 2021، و (0.9%) للعام السابق. وكانت مساهمة قطاع الطاقة هي الأعلى في معدل التضخم في منطقة اليورو بـ (2.8%)، تليها الخدمات بـ (0.98%)، ثم الغذاء والتبغ والكحول بـ (0.77%). في حين قرر البنك المركزي الأوروبي تخفيض تدابير الدعم الرئيسية التي اعتمدها جزاء جائحة كوفيد-19 بشكل طفيف، في وقت ينتعش فيه الاقتصاد الأوروبي تدريجاً مع ارتفاع ملحوظ في التضخم، وتراجعت نسبة الدين العام لمنطقة اليورو إلى (97.7%) من

تمويل الاستجابة لفيروس كورونا المستجد (COVID-19).

اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية

شهد النمو الاقتصادي لهذه الاقتصادات ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2021 ليبلغ (6.5%) مقابل (-2.0%) عام 2020 ومن المتوقع أن يتراجع في عام 2022 ليبلغ (4.8%) ويُعزى ذلك إلى التعافي التدريجي الذي شهده العالم بعد إغلاق عام وجزئي خلال عام 2020 للحد من انتشار فايروس كورونا، وجاء هذا النمو مدعوماً بزيادة الطلب وارتفاع أسعار السلع الأولية، لكن ثمة عوامل تعوق الانتعاش في كثير من تلك البلدان منها عودة ظهور إصابات بالفيروس، فضلاً عن توقف المساندة على صعيد السياسات في بعض الحالات، وعلى الرغم من ذلك فإنّ المكاسب التي حققتها هذه المجموعة من الاقتصادات لا تكفي لتعويض الخسائر التي مُنيت بها أثناء مدّة الركود عام 2020، ومن المتوقع أن ينخفض الناتج عام 2022 بنسبة (4.1%) عن توقعات ما قبل الجائحة.

ومن المتوقع أيضاً أن يظل متوسط نصيب الفرد من الدخل في كثير من بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية دون مستويات ما قبل الجائحة، وأن تؤدي الخسائر إلى تفاقم حالات الحرمان المرتبطة بالصحة والتعليم ومستويات المعيشة، وكان من المتوقع أن تفقد القوى الرئيسة المحركة للنمو زخمها حتى قبل أزمة كورونا، ومن المرجح

أن تزداد هذه النزعة قوة بفعل التأثيرات السلبية للجائحة.

من جانب آخر كانت الروابط التي تحقّقت من خلال التجارة محركاً أساسياً للتقدم الاقتصادي للبلدان النامية وانتشلت الكثيرين من براثن الفقر، لكن في ظل الاتجاهات الحالية، من المتوقع أن تتراجع وتيرة نمو التجارة العالمية خلال العقد المقبل. ومع تعافي الاقتصادات النامية من جائحة كورونا، يمكن لخفض تكلفة التجارة أن يهيئ بيئة مواتية للعودة إلى سلاسل الإمداد العالمية وإعادة تنشيط النمو التجاري.

وشهدت الاقتصادات الناشئة والنامية ارتفاع التضخم ليبلغ (5.7%) عام 2021 مقابل (5.1%) عام 2020 ومن المتوقع أن يرتفع عام 2022 ليصل إلى (5.9%) الذي واكب انتعاش النشاط الاقتصادي، فقد أدى الركود العالمي عام 2020 إلى أقصر انخفاض في مُعدّل التضخم وأسرع ارتفاع لاحق، وذلك بالمقارنة بآماد الركود العالمية الخمس الأخيرة، وفي حين أنّ التضخم العالمي سيواصل ارتفاعه على الأرجح خلال المدّة المتبقية من العام، فمن المتوقع أن يظل التضخم ضمن النطاقات المستهدفة في أغلب البلدان المستهدفة للتضخم، وفي الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية التي يرتفع فيها التضخم فوق المستوى المستهدف، فضلاً عن أنّ ارتفاع مُعدّل التضخم عالمياً قد يؤدي إلى تعقد خيارات السياسات أمام بلدان الأسواق

الناشئة والاقتصادات النامية، إذ إنّ بعض الاقتصادات ما زالت تعتمد على إجراءات المساندة التوسعية لضمان الانتعاش الدائم ما لم تتم معالجة المخاطر من ارتفاع حجم الدين إلى مستويات غير مسبقة نتيجة للضغوط التضخمية في الاقتصادات المتقدمة، وقد يؤدي ارتفاع أسعار الأغذية وتسارع معدل التضخم الكلي إلى تفاقم التحديات المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي في البلدان المنخفضة الدخل، وينبغي لواقعي السياسات في هذه البلدان أن يضمنوا ألاّ تتسبب معدلات التضخم المرتفعة في تغيير توقعات التضخم على المدى البعيد ومقاومة الدعم أو ضوابط الأسعار لتجنب فرض ضغوط تصاعدية على أسعار الغذاء العالمية، وبدلاً من ذلك، سيكون من المفيد وضع سياسات تركز على توسيع برامج شبكات الأمان الاجتماعي، وتحسين اللوجستيات، وتحقيق قدرة إمدادات الغذاء على الصمود إزاء تغير المناخ.

بدأ عدد من أسواق الاقتصادات الناشئة والنامية يشهد ضغوطاً في الأسواق المالية بداية من منتصف شهر حزيران 2021 ناتجة عن توقع قرب رفع أسعار الفائدة وهو ما اضطر عدد من البنوك المركزية في بعض الأسواق الناشئة إلى رفع أسعار الفائدة على غرار ما حدث في البرازيل، والمكسيك، وروسيا، ما أدى إلى ارتفاع هوامش الائتمان، وبدأ تدفق المحافظ الاستثمارية إلى خارج

عدد من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية على خلفية توقعات بعودة السياسة النقدية إلى مساراتها التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية في وقت أقرب مما كان متوقعاً وتراجع أوسع في مستوى المخاطرة.

وكذلك فإنّ من شأن استمرار الخروج السريع لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية أن يؤدي إلى رفع موازي لأسعار الفائدة وتساعد الضغوطات التضخمية وتراجع قيمة العملات المحلية ومن ثمّ احتمالات حدوث أزمات مالية في الأسواق الناشئة، ولا سيّما في الدول التي لديها مستويات مرتفعة للعجزات في المالية العامة وميزان المعاملات الجارية، وهو ما قد يقوّض في مجمله مسارات تعافي النشاط الاقتصادي في هذه البلدان.

وعلى صعيد دول المجموعة شهدت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ نمواً بنسبة (7.2%) ومن المتوقع أن تتباطئ وتيرة النمو في المنطقة بنسبة (5.9%) في 2022، وجاء هذا النمو مدعوماً بالنمو في كل دول المجموعة، ولا سيّما الصين والهند بنسبة (8.1%) و (9.0%) خلال عام 2021 ومن المتوقع أن ينخفض النمو في عام 2022 في الصين ليسجل (4.5%) ممّا يعكس تناقص الدعم المالي والنقدي وتشديد اللوائح الخاصة بالملكية والحيطة الكلية، مع محافظة الهند على مستوى النمو نفسه.

سجلت منطقة أوروبا وآسيا الوسطى ارتفاعاً بمعدل النمو خلال هذا العام ليبلغ (6.5%) مقارنة بالانكماش الذي شهدته عام 2020، إذ سجل النمو في روسيا (4.5%) عام 2021 وهو أكبر اقتصاد في المنطقة مدعوماً بثبات الطلب المحلي وارتفاع أسعار الطاقة، فضلاً عن اتباع سياسة اقتصاد كلي أكثر صرامة مما كان متوقعاً، في تركيا ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة بلغ النمو (12%) في عام 2021 مدعوماً بارتفاع الصادرات للإفادة من الطلب الخارجي ومن المتوقع أن يتراجع إلى (4.5%) في عام 2022.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

لا تزال المنطقة تتأثر بشدة بوباء كوفيد-19، وقد ارتفعت الحالات الجديدة بعد تباطؤها في أوائل عام 2021 ومع ذلك ارتفع النمو خلال هذا العام ليبلغ (6.8%) وتكافح البرازيل على وجه الخصوص مع تفشي المتغيرات التي لم تصب الأشخاص فحسب، بل أعادت العدوى، تم تشديد قيود التنقل في دول مثل الأرجنتين وبيبادوس والبرازيل وكولومبيا والإكوادور وباراغواي وبيرو وأوروغواي في النصف الأول من العام، مما أعاق النشاط الاقتصادي، ولا سيما في قطاع الخدمات فضلاً عن أن التطعيم غير متكافئ بين البلدان، وتحسنت الظروف الاقتصادية الخارجية منذ بداية العام، وأدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى تعزيز الإيرادات الحكومية

وظلت تدفقات التحويلات المالية قوية، مما يدعم الإنفاق الاستهلاكي في هذه المنطقة ويمثل الوافدون السياح الدوليون نسبة ضئيلة من مستويات ما قبل الجائحة في معظم أنحاء منطقة البحر الكاريبي، لكنهم اقتربوا من نصف مستويات ما قبل الجائحة في جمهورية الدومينيكان والمكسيك في الأشهر الأخيرة، انخفضت قيمة العملات وارتفع التضخم في كثير من البلدان وإن كان بمستويات منخفضة نظراً إلى الضغوط المالية وافترض إحراز تقدم في مكافحة الوباء، فإن الإنفاق والتخفيف الضريبي المتعلق بـ(كوفيد-19) آخذان في التراجع في معظم البلدان.

ثانياً: التطورات العربية

شهدت الدول العربية كغيرها من دول العالم مسارات متباينة للتعافي الاقتصادي خلال عام 2021 استناداً إلى عدد من العوامل لعل من أهمها اختلاف مستويات التقدم على صعيد تنفيذ حملات التلقيح الوطنية، ومدى قدرة حكومات هذه الدول على دعم التعافي الاقتصادي، إذ بلغ معدل النمو (3.3%) عام 2021 مقابل (-5.0%) عام 2020 ويتوقع أن يبلغ (5.0%) عام 2022 مدعوماً بالتعافي العالمي وما شهدته أسواق الطاقة من تحسن ملحوظ، وشجع الإنجاز المحقق على صعيد حملات التلقيح عدداً من الحكومات العربية على تخفيف القيود على ممارسة النشاطات الاقتصادية وأسهم في تعافي عدد من القطاعات الاقتصادية التي لها ترابطات قوية مباشرة وغير مباشرة مع باقي القطاعات الأخرى بداية من الربع الثاني من عام 2021، ولعل من أهمها قطاعات التصدير والسياحة والتشييد والبناء والأشغال العامة والتجارة الداخلية والصناعات التحويلية والأدوية والاتصالات وتقنية المعلومات، فضلاً عن ذلك فقد أسهمت عوامل عدة في دعم التعافي الاقتصادي للدول العربية في عام 2021 يأتي على رأسها توقعات النمو المرتفعة للاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، وانتعاش الطلب العالمي على الطاقة، وحرص البنوك المركزية ووزارات المالية العربية على العمل بعدد من التدابير التحفيزية للطلب الكلي في سياق حزم الدعم المالي.

أما على مستوى معدلات التضخم فقد شهد ارتفاعاً خلال عام 2021 على مستوى إجمالي الدول العربية ليبلغ (5.7%) مقابل (4.2%) عام 2020، إذ واجهت بعض الدول العربية ضغوطات تضخمية خلال عام 2021 متأثرة بمجموعة من العوامل أهمها الارتفاع الملموس في الأسعار العالمية للغذاء، فضلاً عن ارتفاع أسعار منتجات الطاقة، ولا سيما في ظل تطبيق عدد من الدول العربية آلية التسعير التلقائي لمنتجات الطاقة لتتوافق والتغيرات في الأسواق العالمية، ويتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بأثر التمير الناتج عن الضغوطات التي تواجه أسعار صرف العملة المحلية في بعض الدول العربية، فضلاً عن تصاعد الضغوط التضخمية الناتجة عن أثر زيادة مستويات الطلب المحلي في بعض الدول نتيجة لزيادة مستويات المعروض النقدي ورفع معدلات الأجور، ويتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار في بعض الدول العربية بالتغيرات في حجم الإنتاج الزراعي المرتبط بالتقلبات المناخية في هذه البلدان، في المقابل من المتوقع انحصار الضغوطات التضخمية في عام 2022 بفعل زوال جانب من الاختناقات الحالية المؤثرة في سلاسل الإمداد والزيادات المتوقعة في مستويات المعروض من السلع والخدمات.

أما على مستوى الدين العام فقد ارتفعت مستويات المديونية في عدد من الدول العربية، إذ بلغ الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة (108%) نهاية عام 2021، بمبلغ يصل إلى نحو (756) مليار دولار أمريكي، وهذا يمثل تحدياً أمام صناع السياسات، إذ إنّ المستويات المرتفعة من المديونية تحدّ من قدرة حكومات هذه الدول على توفير موارد إضافية داعمة للنشاط الاقتصادي ومعززة للتعافي من التداعيات الناتجة عن الجائحة، فضلاً عن تزايد المخاطر المرتبطة به نتيجة ارتفاع حجم احتياجات تمويل الموازنة ومتطلبات التمويل الخارجي، من جانب آخر ارتفع حجم التمويل المستدام في الدول العربية من (590) مليون دولار أمريكي في عام 2017 إلى (4.9) و(3.9) مليار دولار أمريكي خلال عامي 2020 و 2021 على التوالي.

أ- الدول العربية المصدرة للنفط:

شهدت الدول المصدرة للنفط ارتفاعاً في معدلات النمو خلال عام 2021 ليبلغ (3.2%) مقابل (6.3%-) عام 2020 نتيجة التعافي في أسعار النفط العالمية ومن المتوقع أن يبلغ (5.6%) عام 2022، في ذات الوقت شهدت ارتفاعاً في معدل التضخم ليبلغ (7.5%) عام 2021 مقابل (4.8%) لعام 2020.

إذ يتوقع أن تتعافى اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2022، من آثار

جائحة كوفيد-19 مدعومة بجملة من العوامل أهمها استمرار دول المجموعة في تبني كثير من المبادرات وحزم التحفيز الداعمة للنشاط الاقتصادي بهدف تشجيع القطاع الخاص للمحافظة على الوظائف. ويُرتقب أن يسهم القطاع غير النفطي بصفة أكبر في دعم النمو الاقتصادي، وسيساعد التعافي النسبي المتحقق للناتج في القطاع النفطي في دعم آفاق النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع الأسعار وكميات الإنتاج، وعليه فقد سجّلت دول المجموعة معدل نمو نسبته (3.1%) ومن المتوقع أن يبلغ (5.8%) عام 2022 مقابل انكماش بلغت نسبته (5.2%-) عام 2020. إذ سجّلت المملكة العربية السعودية معدل نمو بلغ (2.3%) خلال عام 2021 ويتوقع أن يبلغ (7.4%) عام 2022 نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي عززت من قدرة المملكة على مواجهة أزمة جائحة كوفيد-19 وشكّلت التدابير الصحية الحاسمة خلال الجائحة حجر الأساس في احتواءها بوتيرة أسرع من المتوقع، وقد انعكس هذا التقدم على استمرار نمو القطاع الخاص بوتيرة أعلى من السابق ليقود النمو الاقتصادي في المدى المتوسط من خلال الجهود الحكومية المبذولة لتعزيز دور القطاع الخاص ودعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة تزامن مع دور الإنفاق الحكومي في تحقيق تحولات هيكلية تدعم النمو طويل المدى. وعلى صعيد السياسات سيتواصل الدعم من السياستين المالية

والنقدية لدعم التعافي الاقتصادي، فقد كانت استجابة البنك المركزي لحاجة الاقتصاد المحلي خلال مدة الجائحة سريعة وقوية، إذ تم اتخاذ عدد من البرامج التحفيزية التي هدفت إلى دعم احتياجات القطاعات الاقتصادية لتخفيف أثر الجائحة على تلك القطاعات وموظفيها. تأتي هذه المبادرات انطلاقاً من دور البنك المركزي السعودي في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، ودعم التعافي الاقتصادي لمختلف النشاطات الاقتصادية.

شهدت الإمارات العربية المتحدة نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (3.8%) عام 2021 مقابل (5.9%-) عام 2020 ويُعزى ذلك إلى انتعاج الحكومة تدابير عدة لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19 وتأهيل الاقتصاد لمسارات أقوى وأكثر استدامة وتنوعاً، إذ تم في هذا الإطار إطلاق عدد من المبادرات لتعزيز النمو الاقتصادي وتنمية القطاعات الاقتصادية، ودعم التحول الرقمي، وتسريع نمو الاقتصاد الأخضر، وتعزيز الأمن الغذائي، فعلى صعيد دعم القطاعات ذات الأولوية والشركات الناشئة الصغيرة والمتوسطة اعتمدت الحكومة "استراتيجية مصرف الإمارات للتنمية" التي رصدت محفظة مالية بقيمة (30) مليار درهم على مدار خمس أعوام مخصصة لدعم قطاعات صناعية والإسهام في تمويل أكثر من (13.5) ألف شركة صغيرة ومتوسطة وكبيرة ودعمها، وخلق (25) ألف وظيفة،

فضلاً عن تبني تدابير لتعزيز التجارة الخارجية والقطاعات غير النفطية عبر تنفيذ "سياسة تنمية الصادرات" التي تسعى إلى دعم التجارة الخارجية للدولة وإيجاد حيز للسلع الإماراتية وزيادة تواجدها في الأسواق العالمية وإضافة قيمة أعلى في مجالات السلع المصدرة، ومن ثم تحقيق نمو في الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية.

استناداً إلى ما سبق، من المتوقع ارتفاع وتيرة نمو الاقتصاد الإماراتي بنسبة (2.7%) في عام 2022 بفعل كثير من المحفزات التي يأتي على رأسها جهود الحكومة لدعم النشاطات غير النفطية مستفيدة من الوفورات المالية المحققة نتيجة ارتفاع الناتج في القطاع النفطي سواء نتيجة لزيادة كميات الإنتاج المقررة في عام 2022 أم نتيجة لارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية.

أما في الجزائر، فيواجه دعم التعافي الاقتصادي عدداً من التحديات بينها استمرار الحاجة إلى زيادة مستويات تلقيح السكان على وفق برامج التلقيح الوطني بما يُمكن من تخفيف التدابير الاحترازية بشكل يدعم الإنفاق الخاص ويحفز النمو الاقتصادي، وتستلزم اعتبارات دعم النمو الاقتصادي تكثيف الإصلاحات على صعيد تعزيز بيئة الأعمال وتيسير نفاذ المشروعات للتمويل وهذا بدوره أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي خلال عام 2021 بنسبة (3.8%)، في المقابل سيجد النمو الاقتصادي، ولا سيما خلال عام 2022 دعماً من الارتفاع المتوقع في إيرادات

النفط والغاز نتيجة الزيادة المتوقعة في كميات الإنتاج والارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للطاقة مقارنة بالمستويات التي بلغت خلال عام 2021. بناء عليه من المتوقع تسجيل نمو اقتصادي في عام 2022 بنسبة (3.3%)، في حين سجل معدل التضخم السنوي (6.5%) عام 2021.

يُتوقع خلال عام 2023 أن يتأثر المستوى العام للأسعار بعدد من العوامل الإقليمية والدولية والمحلية.

ب- الدول العربية المستوردة للنفط

تأثرت دول المجموعة بتحديات عدة خلال عام 2021 وما يتبعه خلال الأعوام القادمة بما يشمل صعوبة التعافي الكامل من التداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19 نتيجة لانخفاض مستويات التلقيح في عدد من دول المجموعة، فضلاً عن تأثر اقتصادات المجموعة بكثير من التداعيات الناتجة عن التطورات العالمية، إذ تضغط الارتفاعات في أسعار السلع الأساسية على موازنات الأسر والشركات وتضعف من مستويات القوة الشرائية ومن ثمّ ستؤدي إلى انخفاض نسبي متوقع لمستويات الاستهلاك الخاص على باقي السلع والخدمات، يأتي ذلك في الوقت الذي تواجه فيه حكومات دول المجموعة تحديات اقتصادية ملموسة لدعم التعافي الاقتصادي في ظل تأثيرات هذه التطورات على التوازنات الداخلية والخارجية، وهو ما سيحد من قدرتها على مواصلة الإنفاق الداعم للنمو، ممّا أدى إلى زيادة

المديونيات العامة واستمرار الضغوطات التي تواجه أسعار الفائدة والصرف، وبناءً على ما سبق سجلت دول المجموعة نمواً بنسبة (3.3%) خلال عام 2021 مدعوماً بالنمو المتحقق في أغلب دول المجموعة ومن المتوقع تسجيل نمو بنسبة (5%) في عام 2022 مع ارتفاع مستويات الاستهلاك والاستثمار.

في جمهورية مصر العربية، تشير البيانات إلى ارتفاع معدل نمو الاقتصاد المصري إلى (3.3%) في عام 2021 ومن المتوقع أن تستمر في النمو خلال عام 2022 لتسجل (5.5%). تتطلع مصر في هذه المرحلة إلى استكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي على وفق مستهدفات طموحة للأداء الاقتصادي، ولتحقيق ذلك تستهدف مصر خلال المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي التركيز على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الجذرية لدعم فرص الوصول إلى النمو القوي والشامل والمستدام والمتوازن، تركز أهم محاور البرنامج على دعم القطاع الحقيقي وتحويل مسار الاقتصاد المصري إلى اقتصاد إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية من خلال التركيز على زيادة الوزن النسبي لقطاعات الصناعات التحويلية، الزراعة، الاتصالات وتقنية المعلومات وستواصل الحكومة في إطار البرنامج دورها الرئيس في دعم معدلات النمو والتوظيف من خلال كثير من الآليات، وارتفع المستوى العام للأسعار خلال عام 2021 بنسبة (5.2%) جاء ذلك

فقد ارتفع مُعدّل التضخم خلال عام 2021 ليسجّل (1.4%)، إذ كان أثر الموجة التضخمية العالمية التي شهدتها العالم خلال عام 2021 محدوداً على الأسعار المحلية وأقل بكثير من المتوقع، جاء ذلك بفضل كثير من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ومن أبرزها اعتماد سقوف لكلفة نقل البضائع المستوردة لغايات احتساب الضرائب والرسوم الجمركية حتى نهاية عام 2021، وتمّ منع تصدير المواد الغذائية الأساسية وإعطاء الأولوية للسوق المحلي وكذلك تثبيت الأسعار حتى نهاية عام 2021، فيما يخص التوقعات خلال عام 2022 من المتوقع أن تبقى مُعدّلات التضخم ضمن مستويات معتدلة ومتسقة مع وتيرة تعافي النشاط الاقتصادي إلا أنها ستشهد ارتفاعاً في ظل ارتفاع أسعار النفط والغذاء في الأسواق العالمية لتبلغ (2.5%).

نتيجة للتغيرات في الأسعار العالمية للمواد الأولية ولا سيّما النفط والسلع الغذائية، نتيجة للتطوّرات التي يشهدها العالم، فضلاً عن الضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية، نتيجة لتراجع الموارد من النقد الأجنبي وأثرها في تراجع قيمتها الأمر الذي يؤثر في المستوى العام للأسعار في السوق المحلي ولا سيّما تلك المستوردة من الخارج، بوصفها محصلة للتطوّرات سالفة الذكر من المتوقع أن يرتفع مُعدّل التضخم في مصر ليسجّل نحو (8.5%) خلال عام 2022. في المملكة الأردنية الهاشمية كان للإجراءات الكبيرة السريعة التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي كتأجيل أقساط القروض للأفراد والقطاعات المتضررة وتعزيز السيولة وإطلاق كثير من برامج الحماية الاجتماعية دور كبير في تفادي الاقتصاد الوطني الأصعب من تداعيات جائحة كوفيد-19، عززت هذه الإجراءات من قدرة الاقتصاد الأردني على استئناف النمو الإيجابي في عام 2021 إذ سجّل الاقتصاد نمواً بنسبة (2%) ممّا يشير إلى تراجع حدّة تأثير تداعيات جائحة كوفيد-19 في الاقتصاد، وقد حققت كثير من المؤشرات الاقتصادية الرئيسة عام 2021 أداءً إيجابياً، أمّا بشأن توقّعات النمو لعام 2022 فتشير إلى ارتفاع النمو الاقتصادي إلى (2.7%) مدفوعاً باستمرار تحسّن مؤشرات القطاع الخارجي، الطلب المحلي واستمرار عملية الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، أمّا فيما يخص التضخم



الفصل الثاني

تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية

Developments of Local Economic Sectors

الناتج المحلي الإجمالي

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021

سجل الاقتصاد العراقي لعام 2021 تحسناً مع رفع القيود وزيادات الحصص الشهرية لمقررات (OPEC+) وتعافي أسعار النفط الخام العالمية جزاء زيادة الطلب العالمي مقارنة مع عام 2020، إذ أثر انخفاض الإصابات بجائحة كورونا نتيجة زيادة تلقي اللقاحات وارتفاع أسعار النفط الخام العالمية ومقررات (OPEC+) بشكل إيجابي في إجمالي الناتج المحلي سواء بالأسعار الجارية أم الثابتة، وتقصيلاً لذلك نبين الآتي:

تشير التقديرات الأولية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2021 إلى:

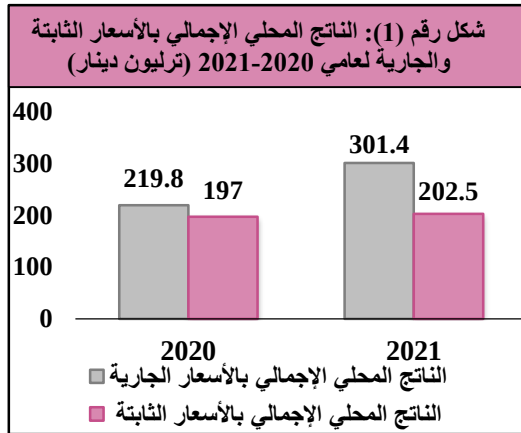
- ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الثابتة لعام 2021 بنسبة (2.8%) بعد طرح رسم الخدمة المحتسب قياساً بالعام السابق، ليسجل (202.5) ترليون دينار مقابل (197) ترليون دينار عام 2020، وذلك لنمو نشاطات (الصناعات التحويلية، الكهرباء والماء، النقل والمواصلات والخزن، تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك، خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية) بنسب (3.3%، 18.3%، 22.8%، 24.8%، 12%) على التوالي.

وسجلت القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي من دون النفط ارتفاعاً بنسبة

(7.8%) لتبلغ (87) ترليون دينار عام 2021 مقابل (80.7) ترليون دينار عام 2020، ويُعزى ذلك إلى نمو كل من نشاطات الصناعات التحويلية، الكهرباء والماء، النقل والمواصلات والخزن، تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك، خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية على النحو المبين في ملحق الجدول رقم (1).

- ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية لعام 2021 مقارنة بالعام السابق بنسبة (37.2%) ليسجل (301.4) ترليون دينار عام 2021 مقابل (219.8) ترليون دينار عام 2020 ويُعزى ذلك إلى ارتفاع نشاط النفط الخام بنسبة (117.4%).

وسجلت القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط ارتفاعاً أيضاً بنسبة (4.7%) ويُعزى ذلك إلى نمو نشاطات (الصناعات التحويلية، الكهرباء والماء، النقل والمواصلات والخزن، تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك) بنسب (4.1%، 4%، 30.8%، 32.7%)، على النحو المبين في ملحق جدول رقم (2).



- ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليلبلغ (7.3) مليون دينار عام 2021 مقابل (5.5) مليون دينار في العام السابق، أي بنسبة ارتفاع بلغت (32.7%)، على النحو المبين في جدول رقم (1).

جدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد لعامي 2020-2021

التفاصيل	2020	2021	معدل النمو %
الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (ترليون دينار) (100=2007)	197	202.5	2.8
الناتج المحلي بالأسعار الجارية (ترليون دينار)	219.8	301.4	37.2
متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية (مليون دينار)	5.5	7.3	32.7

- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء.

جدول رقم (2) المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الأخرى لعامي 2020-2021

القطاعات	2020	2021
نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	59.0	56.5
نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	41.0	43.5
المجموع	100	100

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء.

- بلغت الأهمية النسبية لنشاط قطاع النفط الخام بالأسعار الثابتة (56.5%) عام 2021 مقابل (59.0%) عام 2020، وهذه النسبة تعدّ الأعلى قياساً بباقي القطاعات الأخرى، في حين بلغت الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى (غير النفطية) (43.5%) من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة عام 2021 مقابل (41.0%) في العام السابق، وهو ما يوضح الانخفاض الطفيف في رعية الاقتصاد العراقي، جدول رقم (2).

من حيث الأهمية النسبية من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة (65.6%) تليها النشاطات التوزيعية بنسبة (19.6%) ثم النشاطات الخدمية بنسبة (14.8%)، على النحو المبين في جدول رقم (3).

إطار رقم (1)

خرج الاقتصاد العراقي تدريجياً من الركود العميق الناجم عن الوباء وانهيأ أسعار النفط في عام 2020، إذ دفعت عائدات النفط المرتفعة الموازين المالية والخارجية الإجمالية للعراق إلى فائض في عام 2021 وقد أدى التحول في أسواق النفط إلى تحسن كبير في التوقعات الاقتصادية للعراق على المدى المتوسط، وقد سجلت معدلات البطالة في العراق نسبة (16.5%) عام 2021، إذ أثرت العمالة الناقصة بالمجمل على العاملين بسن العمل، إذ كان تأثيرها في الرجال بنسبة (73.1%) أكثر من النساء (26.9%) وتأثيرها في من هم (بعمر 25 سنة فأكثر) بشكل واضح بنسبة (58.4%) وفي الشباب (بعمر 15-24 سنة) بنسبة (41.6%).

تؤكد الهاشاشة المالية والاجتماعية والاقتصادية في العراق الضرورة الملحة لإجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق من الحكومة الجديدة، بالمقابل اشتدت تحديات الأمن الغذائي الحالية في العراق مع الارتفاع الأخير في أسعار السلع العالمية.

ولسد فجوة الإمدادات الغذائية، أصبح العراق يعتمد بشكل متزايد على الاستيرادات لأكثر من نصف استهلاكه الغذائي مما زاد من تعرض البلاد لصدمات أسعار الغذاء العالمية وإمداداتها، إلى جانب ذلك تخفف الإعانات والتحويلات المباشرة بما في ذلك الإجراءات الجديدة التي أعلنتها الحكومة العراقية مؤخراً، جزءاً من تأثير ارتفاع الأسعار العالمية على المدى القصير، ومع ذلك فإن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب جهوداً منسقة لتحسين الإنتاج المحلي، بما في ذلك رفع كفاءة مياه الري والحد من تدهور التربة وإعادة تأهيلها وتحسين إدارة الأراضي وتنفيذ تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وكذلك اعتماد الزراعة الذكية مناخياً.

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية بحسب مجموع النشاطات الرئيسية (السلعية، التوزيعية والخدمية) وعلى النحو الآتي:

1- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للنشاطات الرئيسية (السلعية، التوزيعية والخدمية)

سجلت النشاطات السلعية بالأسعار الثابتة عام 2021 انخفاضاً بلغت نسبته (2.3%-) لتبلغ قيمته (134,194.1) مليار دينار مقابل (137,318.1) مليار دينار العام السابق، ويُعزى ذلك إلى الانخفاض في نمو القيمة المضافة في كل من قطاع (الزراعة والغابات والصيد، التعدين والمقالع، البناء والتشييد) بنسب سالبة بلغت (17.5%)، (0.7%، 16.1%) على التوالي.

وسجلت النشاطات التوزيعية ارتفاعاً بنسبة (23.1%) لتبلغ (39,982.1) مليار دينار مقابل (32,479.1) مليار دينار في العام السابق، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع القيمة المضافة في كل من قطاع النقل والمواصلات والخزن وقطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك وقطاع البنوك والتأمين بنسب (22.8%، 24.8%، 15.6%) على التوالي.

وسجلت النشاطات الخدمية ارتفاعاً بنسبة (4.9%) عن العام السابق لتبلغ (30,285.1) مليار دينار مقابل (28,859.4) مليار دينار عام 2020، وبذلك تحتل النشاطات السلعية المرتبة الأولى

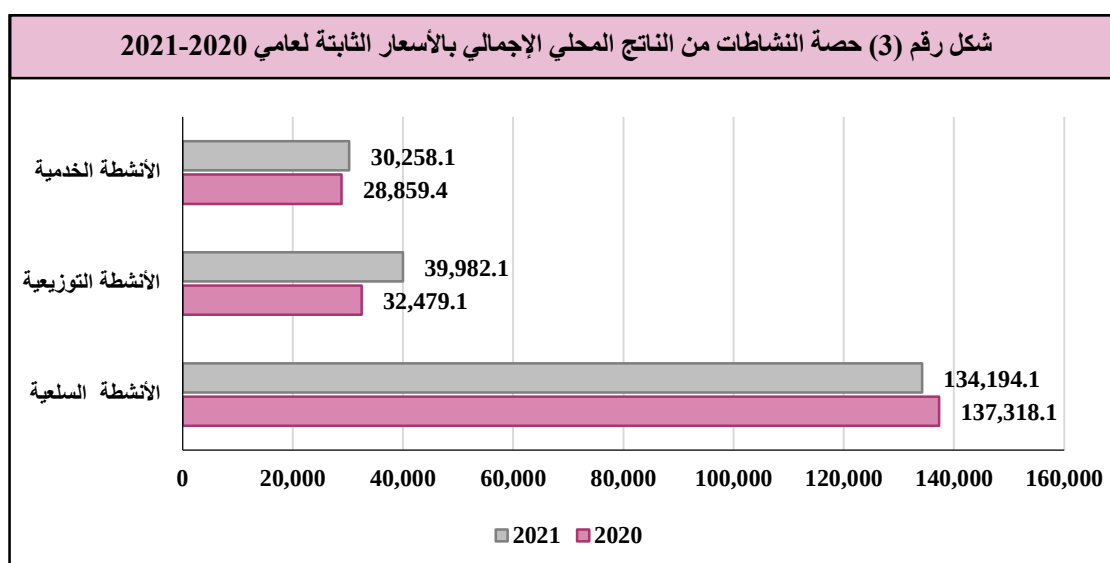
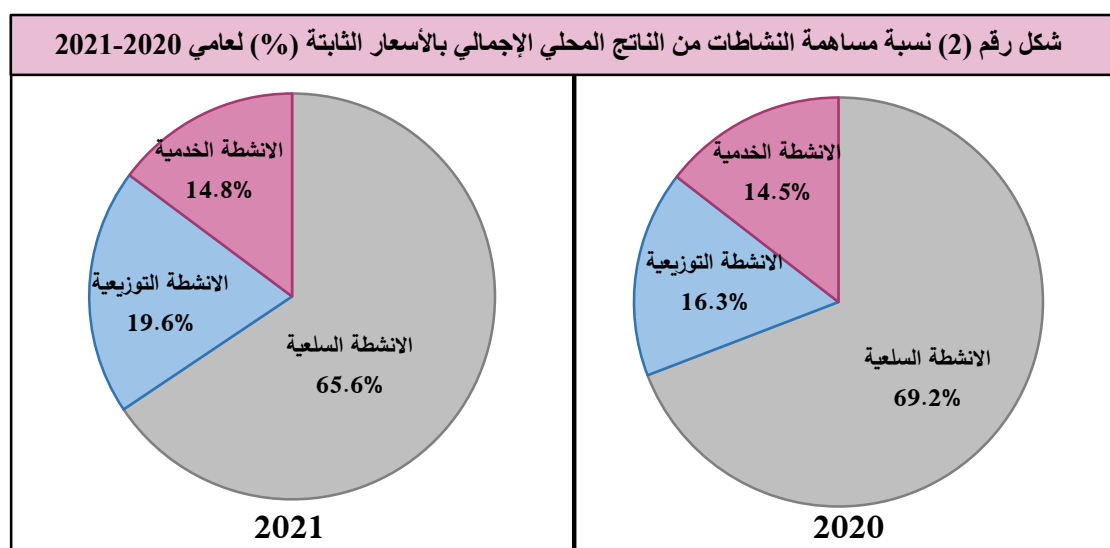
جدول رقم (3) المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للنشاطات الرئيسية بالأسعار الأساسية الثابتة لعامي 2020-2021
(100=2007)

(مليار دينار)

النشاطات	2020	2021	معدل النمو %
النشاطات السلعية	137,318.1	134,194.1	-2.3
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	69.1	65.6	
النشاطات التوزيعية	32,479.1	39,982.1	23.1
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	16.3	19.6	
النشاطات الخدمية	28,859.4	30,285.1	4.9
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	14.5	14.8	
الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاطات	198,656.6	204,461.4	2.9

وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء .

*تقديرات أولية فصلية.



2- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للنشاطات الرئيسية (السلعية، التوزيعية والخدمية)

سجلت النشاطات السلعية بالأسعار الجارية لعام 2021 ارتفاعاً بنسبة (67.8%) وبمساهمة بلغت (57.1%) لتبلغ (174,178.2) مليار دينار مقابل (103,804.5) مليار دينار لعام 2020، ويُعزى ذلك إلى الارتفاع الحاصل في كل من قطاع التعدين والمقالع، قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الكهرباء والماء بنسب (116.8%، 4.1%، 4%) على التوالي.

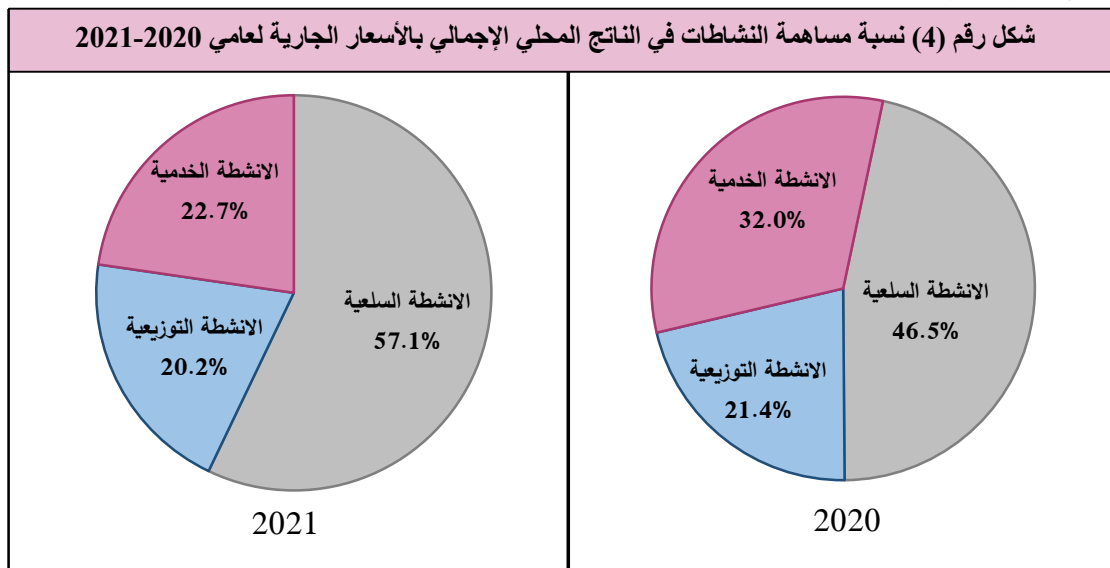
وسجلت النشاطات التوزيعية بالأسعار الجارية ارتفاعاً بنسبة (29.1%) وبمساهمة بلغت (20.2%) لتبلغ (61,750.2) مليار دينار مقابل (47,847.4) مليار دينار للعام السابق. وسجلت النشاطات الخدمية انخفاضاً خلال هذا العام بنسبة (3.1%) وبمساهمة بلغت (22.7%) لتبلغ (69,263) مليار دينار مقابل (71,467.1) مليار دينار عام 2020، على النحو المبين في جدول رقم (4).

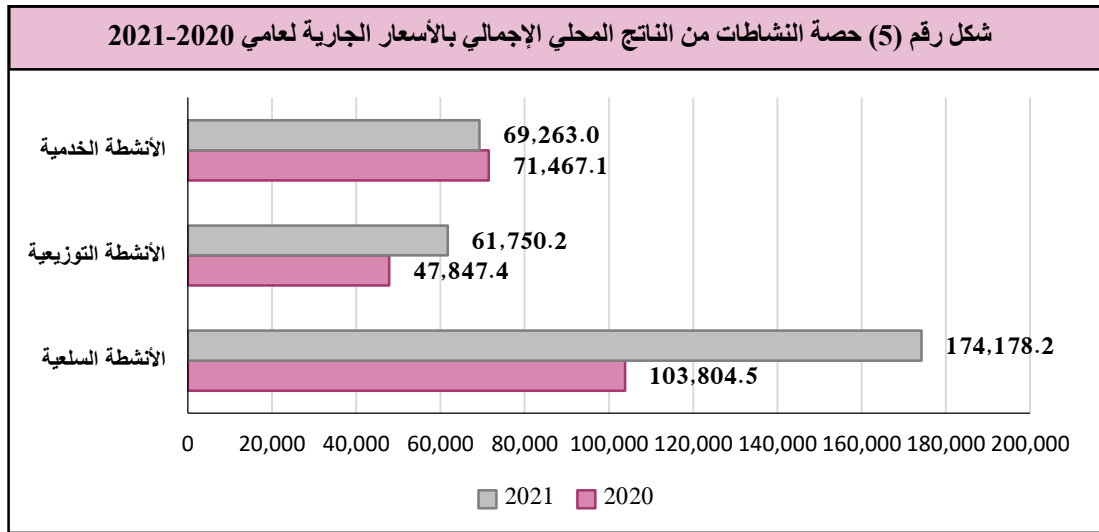
جدول رقم (4) المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للنشاطات الرئيسية بالأسعار الجارية لعامي 2020-2021 (مليار دينار)

النشاطات	2020	2021	معدل النمو %
النشاطات السلعية	103,804.5	174,178.2	67.8
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	46.5	57.1	
النشاطات التوزيعية	47,847.4	61,750.2	29.1
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	21.4	20.2	
النشاطات الخدمية	71,467.1	69,263	-3.1
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	32	22.7	
الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاطات	223,119	305,191.4	36.8

وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للأحصاء.

*تقديرات أولية فصلية.





الناجم عن ضعف المخصصات المالية لهذه الوزارة، من جانب آخر كان لتراجع المساحة المزروعة لهذين المحصولين بنسبة (4.2%) قياساً بالعام السابق الأثر الواضح في انخفاض إنتاج الحنطة والشعير هذا العام.

سجل متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة انخفاضاً بنسبة (38.5%) ليسجل (447.3) كغم/دونم عام 2021 مقابل (727.6) كغم/دونم 2020، وذلك لتراجع حجم إنتاجه بنسبة (32.1%) لعام 2021.

في حين انخفض محصول الشعير في متوسط غلة الدونم من (387.8) كغم/دونم عام 2020 إلى (86.2) كغم/دونم عام 2021، أي بنسبة (77.8%)، وذلك لتراجع المساحة المزروعة لمحصول الشعير بنسبة (31.7%)، على النحو المبين في جدول رقم (5).

ثالثاً: النشاطات الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

1- نشاط الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك

سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع عام 2021 بالأسعار الثابتة انخفاضاً بنسبة (17.48%) ليسجل ما مقداره (7,854.9) مليار دينار مقابل (9,518.6) مليار دينار للعام السابق، ويُعزى ذلك إلى انخفاض الإنتاج الزراعي إذ سجل إنتاج (الحنطة والشعير) انخفاضاً بنسبتي (32.1%)، (84.8%) على التوالي قياساً بالعام السابق 2020، ويُعزى ذلك إلى قلة تساقط الأمطار خلال الموسم وتقلص المياه السطحية القادمة من دول الجوار، فضلاً عن سياسة الإغراق التي تنتهجها دول الجوار وهو ما يسهم في ضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي، وضعف توفير الأسمدة من وزارة الزراعة

جدول رقم (5) الإنتاج الزراعي والمساحات المزروعة وإنتاجية الدونم الواحد في العراق لعامي 2020-2021

	المساحة المزروعة (1000) دونم			الإنتاج (1000) طن			متوسط غلة الدونم الواحد (كغم/دونم)		
	2020	2021	التغير %	2020	2021	التغير %	2020	2021	التغير %
الحنطة	8,574	9,464	10.4	6,238	4,234	-32.1	727.6	447.3	-38.5
الشعير	4,528	3,092	-31.7	1,756	267	-84.8	387.8	86.2	-77.8
المجموع	13,102	12,556	-4.2	7,994	4,501	-43.7	1,115.4	533.5	-52.2

- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء.
- *** عدا إقليم كردستان وبعض القرى في محافظات نينوى، كركوك، ديالى، الأنبار وصلاح الدين.

2- نشاط قطاع التعدين والمقالع

سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع عام 2021 بالأسعار الثابتة انخفاضاً بنسبة (0.72%) ليسجل ما مقداره (115,562.4) مليار دينار مقابل (116,399.5) مليار دينار للعام السابق، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى انخفاض نشاط النفط الخام بنسبة (0.70%) خلال هذا العام ليسجل ما مقداره (115,424.9) مليار دينار مقابل (116,242.7) مليار دينار عام 2020، نتيجة لخفض كميات الإنتاج المقرر في إطار اتفاق أوبك+، فضلاً عن إجراءات العزل في العالم مما أثر في الطلب العالمي على الطاقة مقارنة بالعام السابق، في حين سجلت الأنواع الأخرى من التعدين انخفاضاً بنسبة (12.3%) قياساً بالعام السابق، أما على صعيد نسبة مساهمة هذا القطاع فإنه يحتل المرتبة الأولى بنسب المساهمة لتبلغ (56.52%) من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل أساسي على النفط الخام الذي يشكل (56.45%) من الناتج المحلي الإجمالي.

3- نشاط الصناعة التحويلية

شهدت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لهذا القطاع ارتفاعاً بنسبة (3.3%) قياساً بالعام السابق لتسجل (2,390) مليار دينار عام 2021 مقابل (2,313) مليار دينار عام 2020، ويعزى ذلك إلى طرح منتجات تعقيم وتطهير جديدة لمكافحة وباء كورونا، وتبني وزارة الصناعة والمعادن لخطة التأهيل والتشغيل والتي حققت كثير من المنجزات منها: افتتاح وتشغيل مصنع تدوير الاطارات المستهلكة في الديوانية ومعامل المنتجات الإسفلتية في محافظات ديالى وكركوك وميسان ونيوى، وكذلك إنشاء وحدة ريادية لإنتاج المعقمات ونصب وحدة إنتاج حامض الهيدروكلوريك النقي عالي التركيز وصيانة مصنع حامض الكبريتيك وتأهيله، فضلاً عن إعادة إعمار معامل تخص الشركة العامة للإسمنت العراقية، أو تأهيلها، أو تسليمها وتشغيلها.

4- نشاط الكهرباء والماء

سجلت القيمة المضافة لنشاط قطاع الكهرباء بالأسعار الثابتة لعام 2021 ارتفاعاً بنسبة (18.3%) قياساً بالعام السابق، إذ بلغت القيمة المضافة (2,613.9) مليار دينار

5- نشاط البناء والتشييد

سجل نشاط قطاع البناء والتشييد بالأسعار الثابتة عام 2021 انخفاضاً ملحوظاً بنسبة (16.07%) مقارنة بعام 2020، إذ سجلت القيمة المضافة (5,773) مليار دينار مقابل (6,878.2) مليار دينار في العام السابق، وذلك لارتفاع أسعار المواد الانشائية بشكل عام والمستورد بشكل خاص، فضلاً عن استمرار القيود المفروضة من السلطات للحد من وباء كورونا خلال الأشهر الأولى من السنة، فضلاً عن تأخر إقرار الموازنة العامة عام 2021 قرابة ثلاثة أشهر، ويسهم هذا القطاع بنسبة (2.8%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

6- نشاط النقل والمواصلات والخزن

شهد قطاع النقل والمواصلات ارتفاعاً في معدل نموه السنوي بالأسعار الثابتة خلال هذا العام وبنسبة (22.8%) مقارنة بالعام السابق، إذ سجلت القيمة المضافة له (18,769.4) مليار دينار مقابل (15,278.8) مليار دينار عام 2020، ويعزى هذا الارتفاع إلى تخفيف قيود العزل التي شهدتها العالم خلال عام 2021 التي كانت مفروضة أثناء وباء كورونا، إذ أسهم بنسبة (9.2%) من الناتج المحلي الإجمالي.

7- نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق

سجل نشاط هذا القطاع بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بنسبة (24.8%) هذا العام مقارنة بالعام السابق، وبنسبة مساهمة بلغت

مقابل (2,208.8) مليار دينار 2020، إلا أنه ما زال يسجل نسبة مساهمة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (1.3%). ويعزى ارتفاع القيمة المضافة إلى زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة (1.6%) مقابل ارتفاع الطلب عليها بنسبة (7.6%) الأمر الذي أدى إلى ارتفاع العجز في الطاقة الكهربائية بنسبة (29%)، جدول رقم (6).

جدول رقم (6) معدل الإنتاج والطلب على الطاقة الكهربائية لعامي 2020-2021

البيان	2020	2021	نسبة التغير %
إنتاج الطاقة	14,139.0	14,361	1.6%
الطلب على الطاقة	18,159.9	19,548	7.6%
العجز	-4,020.9	-5,188	29%

المصدر: وزارة الكهرباء.

- سجل معدل الاستيراد للطاقة الكهربائية ارتفاعاً عام 2021 بنسبة (0.6%) مقارنة بعام 2020، لتسجل (53,416.3) ميكا واط / ساعة مقابل (53,091.3) ميكا واط / ساعة في العام السابق، على النحو المبين في جدول رقم (7).

- سجلت الطاقة الإنتاجية في الخطوط الاستثمارية المحلية ارتفاعاً بنسبة (8.2%) مقارنة بالعام السابق لتبلغ (46,428.5) ميكا واط / ساعة عام 2021 مقابل (42,904.8) ميكا واط / ساعة عام 2020.

جدول رقم (7) الطاقة المستوردة والخطوط الاستثمارية المحلية لعامي 2020-2021

البيان	2020	2021	نسبة التغير %
الخط الإيراني	10,186.5	69,87.8	-31.4
الخطوط الاستثمارية	42,904.8	46,428.5	8.2
المجموع	53,091.3	53,416.3	0.6

المصدر: وزارة الكهرباء

في العام السابق، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع نشاط الحكومة العامة بنسبة (16.9%) نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع الطلب على النفط وانخفاض نشاط الخدمات الشخصية بنسبة (2.4%-). واحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتي سجلت (10.6%) من إجمالي الناتج بالأسعار الثابتة.

(8.8%) لتبلغ القيمة المضافة له (18,075.2) مليار دينار مقابل (14,486.5) مليار دينار عام 2020. ويُعزى هذا الارتفاع إلى تخفيف قيود العزل التي شهدتها العالم خلال عام 2021 التي كانت مفروضة أثناء وباء كورونا ومن ثم عودة الفنادق وما شابه ذلك إلى نشاطها.

8- نشاط المال والتأمين وخدمات العقارات:

شهد نشاط هذا القطاع بالأسعار الثابتة خلال هذا العام انخفاضاً بنسبة (3.8%-) مقارنة بعام 2020 وبنسبة مساهمة بلغت (5.7%) لتبلغ القيمة المضافة له (11,743.1) مليار دينار مقابل (12,208.4) مليار دينار في العام السابق، ويُعزى ذلك إلى انخفاض نشاط ملكية دور السكن بنسبة (9.4%-) (نتيجة تبعات جائحة كورونا) والتي تشكل ما نسبته (73.3%) من إجمالي نشاط المال والتأمين وخدمات العقارات، على الرغم من ارتفاع نشاط البنوك والتأمين بنسبة (15.6%) والناجم عن استمرار مصرف الرافدين بتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة فضلاً عن تسهيلات مصرفية لدعم المشاريع الاستثمارية والتجارية.

9- نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:

شهد هذا القطاع ارتفاعاً خلال هذا العام بنسبة (12%) مقارنة بعام 2020، إذ سجلت القيمة المضافة (21,679.6) مليار دينار عام 2021 مقابل (19,364.7) مليار دينار



الفصل الثالث

التطورات النقدية والمصرفية

Monetary and Banking Development

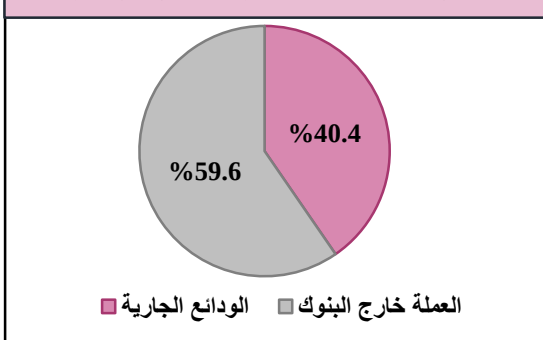
التطورات النقدية

البنوك ما زالت تشكّل نسب مساهمة مرتفعة وهذا ناجم عن عدم تطوّر الجهاز المصرفي بالشكل الذي يسهّل التعاملات النقدية المحلية.

جدول رقم (8) عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) لعامي 2021-2020

(مليار دينار)		المكونات
Dec-2021	Dec-2020	عرض النقد بالمفهوم الضيق M1
119,944	103,353	عرض النقد بالمفهوم الضيق M1
16.1	19.1	معدل النمو %
48,418	43,366	الودائع الجارية
40.4	42	نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد M1 %
71,526.1	59,987.1	العملة خارج البنوك
59.6	58	نسبة العملة خارج البنوك إلى عرض النقد M1 %

شكل رقم (6) مساهمة الودائع الجارية والعملة خارج البنوك في عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) لعام 2021



3. عرض النقد بالمفهوم الواسع M2

سجل عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (16.7%) عن عام 2020 ليسجل (139.9) ترليون دينار مقابل (119.9) ترليون دينار لعام 2020 وليسجل ما نسبته (46.4%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، على النحو المبين في جدول رقم (9).

أولاً: تطورات عرض النقد

1. الأساس النقدي (M0)

سجل رصيد القاعدة النقدية ارتفاعاً بنسبة (23.9%)، مسجلاً مبلغ قدره (110.1) ترليون دينار في عام 2021 مقابل (88.9) ترليون دينار في عام 2020، ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة النقد المصدر بنسبة (16%)، بسبب ارتفاع الإنفاق العام نتيجة إقرار الموازنة وإلى زيادة تخصيص مبادرات البنك المركزي.

2. عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

سجل عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) ارتفاعاً بلغت نسبته (16.1%) نهاية عام 2021 مقارنة بعام 2020، ليصل إلى (119.9) ترليون دينار مقابل (103.4) ترليون دينار عام 2020، ويُعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (19.2%) لتسجل (71.5) ترليون دينار مقابل (60) ترليون دينار في عام 2020 ولتشكّل ما نسبته (59.6%) من عرض النقد (M1)، في حين سجلت الودائع الجارية ارتفاعاً بلغت نسبته (11.6%) لتبلغ (48.4) ترليون دينار مقابل (43.4) ترليون دينار لعام 2020 وتشكّل ما نسبته (40.4%) من عرض النقد (M1) وعلى النحو المبين في جدول رقم (8). ومن خلال تحليل هيكل عرض النقد (M1) نلاحظ أنّ العملة خارج

جدول رقم (9) مكونات السيولة المحلية (M2) لعامي 2020-2021

(مليار دينار)

المكونات	Dec-20	Dec-21
عرض النقد بالمفهوم الضيق M1	103,353	119,944
الودائع الأخرى	16,553	19,942
عرض النقد بالمفهوم الواسع M2	119,906	139,886

جاءت الزيادة في السيولة المحلية (M2) بوصفها محصلةً لنمو عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (16.1%)، وزيادة الودائع الأخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (20.5%) لتسجل (19.9) ترليون دينار لعام 2021 مقابل (16.6) ترليون دينار عام 2020 نلاحظ أنّ الودائع الأخرى ما زالت تشكّل نسب متدنية، إذ بلغت (14.3%) من إجمالي (M2) عام 2021 مقابل (13.8%) عام 2020 وإنّ هذا الارتفاع في نسبة المساهمة يُعزى إلى أنّ ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي اتجهت نحو التحسّن بعد ارتفاع معدلات التوظيف.

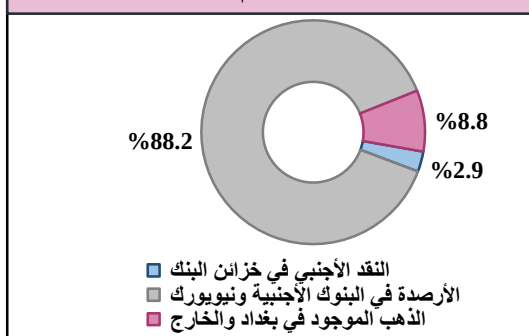
السابق، ليبلغ (92.5) ترليون دينار مقارنة بـ(78.3) ترليون دينار نهاية عام 2020، وعلى النحو المبين في جدول رقم (10). يُعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأساس إلى ارتفاع الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك وبنسبة (25.8%) لتبلغ (81.6) ترليون دينار لعام 2021 مقابل (64.9) ترليون دينار للعام السابق، على الرغم من انخفاض القيمة السوقية لرصيد الذهب الموجود في بغداد والخارج بنسبة (3.7%-) والذي بلغ ما يقرب من (8.2) ترليون دينار نهاية عام 2021 مقابل (8.5) ترليون دينار نهاية عام 2020، وانخفاض رصيد النقد الأجنبي في خزائن البنك المركزي بنسبة (44.4%) ليسجل (2.7) ترليون دينار لعام 2021 مقابل (4.9) ترليون دينار لعام 2020.

جدول رقم (10) المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية عامي 2020-2021

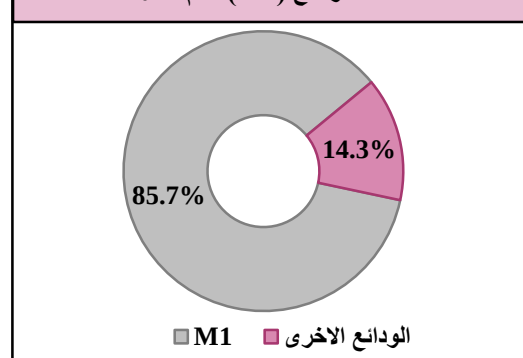
(مليار دينار)

مكونات	2020	2021
النقد الأجنبي في خزائن البنك	4,887	2,719
الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك	64,919	81,639
الذهب الموجود في بغداد والخارج	8,487	8,169
الاحتياطيات الأجنبية	78,293	92,527

شكل رقم (8) مساهمة المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية عام 2021



شكل رقم (7) مساهمة M1 والودائع الأخرى في عرض النقد الواسع (M2) لعام 2021



4. الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي

سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2021 ارتفاعاً بنسبة (18.2%) عن العام

ثانياً: تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

1. نافذة بيع العملة الأجنبية

سجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي (نقداً، تعزيز حسابات المصارف في الخارج) لعام 2021 انخفاضاً بنسبة (15.8%) عن عام 2020، لتسجل (37.1) مليار دولار مقابل (44.1) مليار دولار ويُعزى ذلك إلى انخفاض استيرادات العراق بنسبة (15.4%) بسبب استمرار الأزمة التي تعرض لها التوريد الذي شهده العالم بسبب الجائحة من جانب وإلى تغير سعر الصرف والذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع العالمية من جانب آخر، إلا أن مبيعات السند ارتفعت بنسبة (96.5%) عام 2021 نتيجة زيادة الطلب من الأفراد لأغراض السفر أو العلاج في الخارج بعد ارتفاع حركة النقل تدريجياً بين الدول خلال هذا العام.

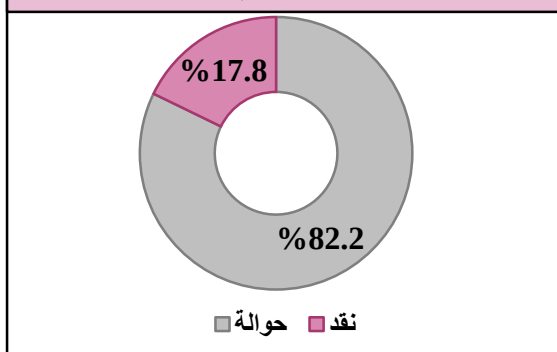
توزعت مبيعات البنك من العملة الأجنبية إلى (30.5) مليار دولار لتعزيز رصيد المصارف في الخارج و (6.6) مليار دولار نقداً، إذ شكلت مبيعات الحوالات لتعزيز الأرصدة في الخارج ما نسبته (82.2%) ومبيعات النقد (17.8%) من إجمالي الكميات المباعة، في حين شكل كل من تعزيز الرصيد في الخارج

والنقد ما نسبته (92.4%) و (7.6%) على التوالي من إجمالي المبيعات عام 2020. أما مشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي من وزارة المالية، فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (49.7%) لتبلغ (46) مليار دولار خلال عام 2021 مقارنة بـ (30.7) مليار دولار عام 2020 ويُعزى ذلك إلى زيادة إيرادات الحكومة من النفط الخام نتيجة ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية بنسبة (59.5%) بسبب زيادة الطلب على الطاقة الذي شهده العالم من جانب، ومن جانب آخر إقرار الموازنة العامة للدولة وما صاحبها من ارتفاع في الإنفاق العام.

جدول رقم (11) الكميات المباعة من الدولار عبر نافذة بيع العملة الأجنبية (نقد، تعزيز رصيد في الخارج) والكميات المشتراة لعامي 2020-2021 (مليار دولار)

نقد	حوالة	المبيعات	المشتريات	الفجوة
3.4	40.7	44.1	30.7	-13.4
6.6	30.5	37.1	46	8.9
معدل النمو (%)	94.1	-25.1	-15.8	49.7

شكل رقم (9) مساهمة النقد والحوالة في مبيعات الدولار الأمريكي



2. التسهيلات القائمة

استمر البنك المركزي العراقي خلال هذا العام باعتماد سعر السياسة النقدية Policy-rate البالغ (4%) سنوياً، في حين تمّ الاستمرار بإيقاف العمل بالنوافذ الاستثمارية لأجل (7) أيام، (30) يوم بموجب قرار مجلس الإدارة المرقم بالعدد 929/5/6 والمؤرخ في 2020/6/14 بغية توفير السيولة لدى المصارف لمواجهة آثار أزمة كوفيد.

وتمّ الاستمرار بإيقاف العمل بجميع المنتجات المالية الدولارية (ودائع، حوالات، شهادات إيداع إسلامية) لضعف استجابة المصارف في تنويع محافظها الاستثمارية بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة منها للمدة المذكورة، مع استمرار عمليات الاستحقاق لأصل المبلغ مع الفوائد.

أمّا فيما يخص تسهيلات الإقراض القائمة

فقد واصل البنك المركزي عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية بهدف منح الائتمان إلى المصارف وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها على وفق ما يأتي:

- الائتمان الأولي (6%) سنوياً
 - الائتمان الثانوي (7%) سنوياً
 - قرض الملجأ الأخير (7.5%) سنوياً
- ولم يقدم أيّ من المصارف الحكومية أو الخاصة على أي من هذه الائتمانات خلال عام 2021.

3. الاحتياطي الإلزامي

انسجماً وتوجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة لإسناد عملية التنمية الاقتصادية، تمت إعادة نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى (15%) بدلاً من (13%) للودائع الجارية الحكومية والخاصة والتي تمّ احتسابها في حزيران 2021 بعد تحسّن الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد أزمة كورونا.

سجّل الاحتياطي الإلزامي نهاية عام 2021 ارتفاعاً بنسبة (19.8%) ليبلغ (11) ترليون دينار عام 2021 مقابل (9.2) ترليون دينار نهاية عام 2020، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى المصارف الخاصة بنسبة (33.6%) ليسجّل (1.4) ترليون دينار مقارنة مع (1.1) ترليون دينار في عام 2020، وارتفاع الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى المصارف الحكومية بنسبة (18%) ليسجّل (9.6) ترليون دينار مقارنة مع (8.1) ترليون دينار عام 2020.

ثالثاً: الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي

أظهرت ميزانية البنك المركزي العراقي لعام 2021 ارتفاعاً في مجموع موجوداته (مطلوباته) بنسبة (18.7%) قياساً بعام 2020، إذ بلغت موجودات البنك المركزي (مطلوباته) نهاية العام ما مقداره (151.5) ترليون دينار مقابل (127.6) ترليون دينار نهاية عام 2020، وعلى النحو المبين في جدول (12).

جانب الموجودات

تشير بيانات جدول رقم (12) إلى ارتفاع الموجودات (الأجنبية) بنسبة (18%) لتصل في نهاية عام 2021 إلى (93.1) ترليون دينار مقابل (78.9) ترليون دينار للعام السابق وهي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الموجودات وبنسبة (61.4%).

سجلت الديون الحكومية (السندات والحوالات الحكومية والقروض والسلف للدوائر الحكومية) ارتفاعاً بلغت نسبته (13.7%) عن العام السابق لتبلغ (48.5) ترليون دينار مقابل (42.7) ترليون دينار للعام السابق، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع فترة السندات والحوالات الحكومية بنسبة (14.1%) وبنسبة مساهمة بلغت (96.7%) من إجمالي الديون الحكومية بغية تمويل عجز الموازنة، ونمت الموجودات الأخرى في عام 2021 بنسبة (65.7%) لتبلغ (9.9) ترليون دينار مقابل (6) ترليون دينار للعام السابق.

جانب المطلوبات

سجل الاحتياطي النقدي ارتفاعاً بنسبة (23.9%) قياساً بالعام السابق ليبلغ (110.1) ترليون دينار مقابل (88.9) ترليون دينار، ويُعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى نمو العملة خارج البنوك بسبب ارتفاع الإنفاق العام.

أما بشأن حسابات المصارف لدى البنك المركزي بالدولار والتي تتضمن الودائع بالدولار الأمريكي مضافاً إليها مبالغ الاحتياطي القانوني المفروضة على الودائع لدى المصارف بعملة الدولار فقد سجلت ارتفاعاً بلغت نسبته (6.2%) قياساً بالعام السابق ليبلغ (6.3) ترليون دينار مقابل (5.9) ترليون دينار للعام السابق، ويُعزى ذلك إلى التغير بسعر الصرف مما أثر في تقييمها بالدينار، في حين سجلت الودائع الحكومية انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (20.6%) لتبلغ (5.8) ترليون دينار مقابل (7.3) ترليون دينار نتيجة الأزمة الصحية التي تعرض لها العالم والتي أثرت بشكل كبير في إيرادات الحكومة ومن ثم أثرت في ودائعها.

أما بشأن فترة المطلوبات الأجنبية فقد انخفضت بنسبة (22.6%)، أما فترة رأس المال والاحتياطيات فقد سجلت ارتفاعاً بلغت نسبته (11%) قياساً بعام 2020.

جدول رقم (12) الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي لعامي 2020-2021

(مليون دينار، %)

الموجودات	2020	2021	معدل النمو
الموجودات الأجنبية	78,888,824	93,095,248	18
الديون الحكومية	42,659,802	48,492,215	13.7
السندات والحوالات الحكومية	41,100,386	46,925,021	14.2
القروض والسلف للدوائر الحكومية	1,559,416	1,567,194	0.5
القروض والسلف للمصارف التجارية	0	0	0
الموجودات الأخرى	6,001,593	9,942,919	65.7
المطلوبات	2020	2021	
الاحتياطي النقدي	88,861,792	110,137,166	23.9
التسهيلات المصرفية	0	0	0.0
حسابات المصارف لدى البنك المركزي بالدولار	5,910,960	6,275,355	6.2
الودائع الحكومية	7,325,246	5,817,218	-20.6
المطلوبات الأجنبية	6,183	4,822	-22.0
رأس المال والاحتياطيات	27,540,663	30,562,303	11.0
المطلوبات الأخرى	(2,094,625)	(1,266,482)	-39.5
مجموع الموجودات أو المطلوبات	127,550,219	151,530,382	18.8

التطورات المصرفية

النقدية المحلية التالفة مع وضع إعلانات تبين آلية الاستبدال.

4. إطلاق بطاقة الأداء الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في 2021/5/26، إذ يعزز هذا المشروع نظم الرقابة والإشراف اعتماداً على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال فضلاً عن مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية إذ يترتب على اعتماد هذه الأداة ما يأتي:

- توفير قاعدة بيانات إلكترونية لأول مرة لدى البنك المركزي العراقي توضح مدى تلبية القطاع المصرفي لمتطلبات دليل الحوكمة المؤسسية، فضلاً عن اتباع أفضل الممارسات الدولية في مجال الإفصاح والشفافية والجوانب البيئية والاجتماعية لتحقيق استدامة تلك المؤسسات المصرفية.

- توفير المعلومات للجهات الدولية وشركات الاستثمار عن مستوى الالتزام بأفضل الممارسات في القطاع المصرفي داخل العراق والجهات المحلية ذات العلاقة من خلال تقرير الحوكمة الذي سيقوم البنك المركزي العراقي بإعداده.

شهد النظام المصرفي العراقي كثير من التطورات خلال هذا العام، وكان للبنك المركزي العراقي دور كبير في هذا التطور بوصفه المؤسسة المسؤولة عن تنظيم ومراقبة عمل المصارف العاملة في العراق، إذ اتخذ البنك المركزي خلال عام 2021 مزيداً من الإجراءات التي تنظم عمل المصارف وتعزز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، ومن أهم الإجراءات التي اتبعها البنك خلال هذا العام:

1. استمرار العمل بمشروع المنصة الإلكترونية الذي تمت المباشرة به في 2020/10/18 والذي تلخص على تطبيق الرقابة الإلكترونية لخطابات الضمان للمصارف إذ لا يسمح للمصرف بفتح خطاب ضمان ما لم يسجل على المنصة الإلكترونية.
2. إطلاق مشروع السند الإلكتروني الموحد لخطابات الضمان لتكتمل بذلك أتمتة جميع مراحل خطابات الضمان لتصبح الرقابة الإلكترونية بدلاً عن التقليدية.
3. التأكيد على المصارف بشأن تنصيب جهاز (تنظيم دور الزبائن المراجعين) بهدف تحسين أداء المصارف ومنع الزخم الذي يحصل على الصناديق، فضلاً عن التأكيد للمصارف بفتح نافذة لاستبدال العملة

- تصنيف المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي وترتيبها طبقاً لرصانة التطبيق مع وجود فرصة لتحسين التصنيف طبقاً للتدرج في إتباع أفضل الممارسات.

5. فتح حسابات مصرفية فرعية ضمن الحساب المصرفي المفتوح لهذا البنك لدى (JP-Morgan Bank) لشركات مزوّدي خدمات الدفع الإلكتروني الحاصلين على عضوية رئيسية من شركات الدفع العالمية فيزا وماستر كارد وهي كُلاً من شركة الساعي، شركة العرب، شركة بوابة العراق، شركة بوابة عشتار، شركة الشبكة الدولية.

6. التعاقد مع شركة مونتزان المجهزة لنظام المدفوعات وعلى وفق التوقيات المحددة ضمن خطة تطوير نظام التسوية الإجمالي الآنية للعمل (24) ساعة وطيلة أيام الأسبوع.

7. التوسع في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني وتفعيل العمل المصرفي في الجامعات لغرض تزويدهم ببوابة دفع قبول المبالغ إلكترونياً من المستفيدين، إذ كان الهدف من المشروع التثقيف المالي وزيادة قبول التعامل إلكترونياً وتعظيم إيرادات العمليات المصرفية للمصارف والشركات وتسهيل

عمل المصارف وتوسيع الائتمانات الممنوحة في المصارف.

8. العمل مع الوكالة الألمانية للتنمية الدولية (GIZ) على تنفيذ مشروع الشمول المالي لبداية تكامل اقتصادي جديد من خلال تحسين الشمول المالي بشكل مستدام والوصول إلى الخدمات المالية الشاملة للفئات المستهدفة الضعيفة مثل النازحين داخلياً والمجتمعات الأخرى، ولا سيّما النساء والشباب من رواد الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر.

9. تسريع وتيرة الخدمات المصرفية المُقدّمة عن طريق الهاتف النقال بهدف توسيع الخدمات المصرفية وتحقيق الشمول المالي عن طريق إصدار البنك المركزي اعمام إلى المصارف يلزمهم بتطبيق (Mobile Banking) والذي يتم من خلاله تقديم المصارف للخدمات المالية عن طريق الهاتف النقال.

10. التعاقد مع شركات التدقيق الدولية الكبرى للتدقيق على مزوّدي الخدمات الدفع الإلكتروني من الناحية المالية والفنية والتقنية.

أولاً: هيكل الجهاز المصرفي لعام 2021

بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق نهاية عام 2021 (74) مصرفاً، تتوزع على النحو الآتي:

- (7) مصارف حكومية، تتضمن (3) مصارف تجارية و(3) مصارف مختصة ومصرف إسلامي واحد.
- (67) مصرفاً خاصاً، تتضمن (28) مصرفاً إسلامياً محلياً و(25) مصرفاً تجارياً محلياً و(12) مصرفاً أجنبياً و(2) مصارف إسلامية أجنبية.

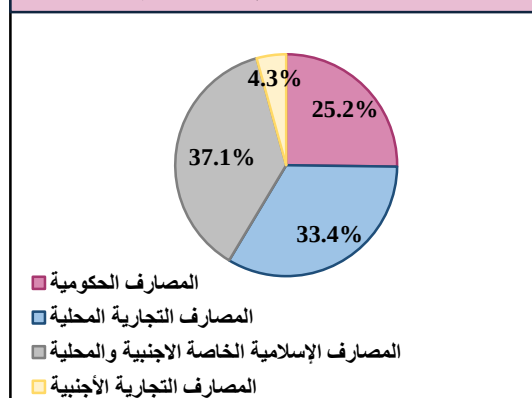
ثانياً: الوضع المالي للجهاز المصرفي

1. رؤوس أموال المصارف

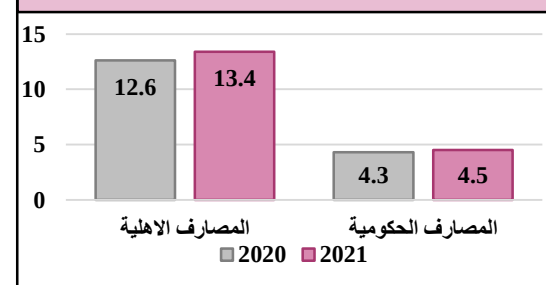
سجل إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق خلال عام 2021 ارتفاعاً بنسبة (5.3 %) ليسجل مبلغاً قدره (17.8) ترليون دينار مقابل (16.9) ترليون دينار عام 2020، وذلك تلبية لقرار البنك المركزي الذي يلزم المصارف بزيادة رؤوس أموالها إلى (250) مليار دينار.

تركزت النسبة الأكبر في رؤوس أموال المصارف الخاصة التي بلغت (13.4) ترليون دينار وبنسبة (74.8%) من إجمالي رؤوس الأموال العاملة في العراق، فقد بلغت نسبة مساهمة المصارف التجارية الأجنبية (4.3%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، وبلغت نسبة مساهمة رؤوس أموال المصارف الإسلامية (الأجنبية والمحلية) باستثناء مصرف النهرين الحكومي الإسلامي (37.1%)، في حين بلغت مساهمة رؤوس أموال المصارف التجارية المحلية (33.4%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف. وسجلت رؤوس أموال المصارف الحكومية التجارية والمختصة عام 2021 ارتفاعاً بنسبة (4.7%) مقارنة بالعام السابق لتبلغ (4.3) ترليون دينار مقابل (4.2) ترليون دينار عام 2020 مشكلة نسبة مساهمة بلغت (24.3%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، وتُعزى تلك الزيادة إلى رفع رؤوس أموال كُلي من المصرف الصناعي والمصرف الزراعي.

شكل رقم (11) الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف العاملة في العراق لعام 2021



شكل رقم (10) رؤوس أموال المصارف الحكومية والاهلية لعامي 2020-2021 (ترليون دينار)



2. الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2021 ارتفاعاً بنسبة (13.2%) عن مستواها المسجل عام 2020، إذ بلغت (96.1) ترليون دينار مقابل (84.9) ترليون دينار عام 2020، ويُعزى ذلك إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية عام 2021 مقارنة بعام 2020.

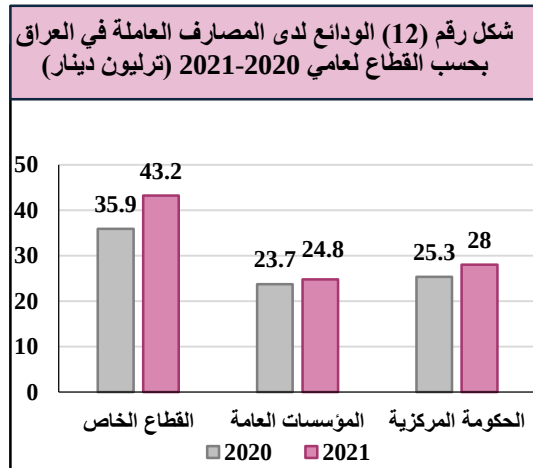
تحليل هيكل إجمالي الودائع بحسب القطاع

سجل رصيد الودائع للقطاع الخاص ارتفاعاً بلغت نسبته (20.3%) في عام 2021 ليحتل المرتبة الأولى في النمو بين القطاعات الأخرى من حيث نسب النمو، إذ بلغ (43.2) ترليون دينار مقابل (35.9) ترليون دينار لعام 2020، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الودائع الجارية والتوفير بنسبة (18.6%) و(22.3%) على التوالي، إذ شكّلت كلاً منهما (60%)، (35.7%) من إجمالي الودائع للقطاع الخاص على التوالي، ونمت الودائع الثابتة بنسبة (30.3%) وبنسبة مساهمة بلغت (4.3%).

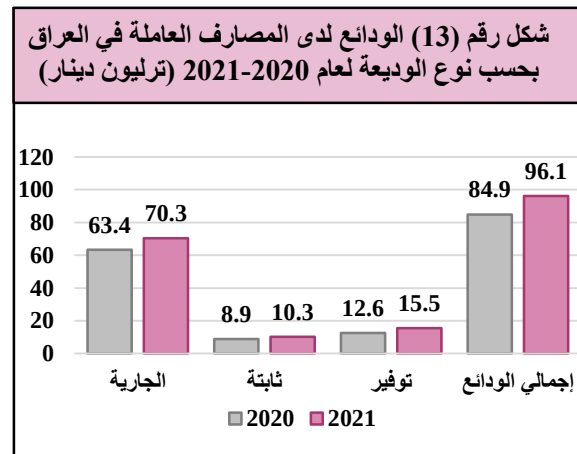
سجل رصيد الودائع لدى قطاع المؤسسات العامة ارتفاعاً في نموه بلغت نسبته (4.6%) ليبلغ (24.8) ترليون دينار عام 2021 مقابل (23.7) ترليون دينار لعام 2020، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع رصيد الودائع الجارية بنسبة (4.5%) بوصفها المكوّن الأساسي لرصيد

الودائع وبنسبة مساهمة بلغت (90.4%)، ويُعزى هذا الارتفاع إلى تحسّن إيرادات الشركات النفطية نتيجة تحسّن أسعار النفط وما صاحبها من تحسّن في المؤسسات الأخرى نتيجة رفع الحظر وتحسّن الأوضاع الصحية، في حين ارتفعت كل من ودائع التوفير والثابتة بنسبة (1.2%) و(5.5%) على التوالي، وعلى النحو المبين في ملحق جدول رقم (9).

وسجل رصيد الودائع لقطاع الحكومة المركزية ارتفاعاً بنسبه (10.8%) قياساً بالعام السابق ليبلغ (28) ترليون دينار عام 2021 مقابل (25.3) ترليون دينار للعام السابق، ويُعزى ذلك إلى الارتفاع الحاصل في رصيد الودائع الجارية والثابتة بنسبة (9.1%) و(17.2%) على التوالي، الناجم عن تحسّن إيرادات الحكومة نتيجة تحسّن أسعار النفط الخام.



بسبب ارتفاع التوفير في القطاع الخاص الناجم عن ارتفاع ثقة الجمهور. واحتلت الودائع الثابتة المرتبة الثالثة وبنسبة مساهمة بلغت (10.8%) وهذا ناجم عن الارتفاع في القطاع الحكومي، إلا أنها ما زالت منخفضة لدى القطاع الخاص لكونها ما زالت تشكّل نسبة (18%) من إجمالي الودائع الثابتة، وهذا يعود إلى عوامل عدّة منها انخفاض الوعي المصرفي.



3. الائتمان المصرفي

سجّل رصيد الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2021 ارتفاعاً بنسبة (6.4%) عن العام السابق ليصل إلى (53) ترليون دينار مقابل (49.8) ترليون دينار لعام 2020، مشكّلاً ما نسبته (17.6%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

أمّا على مستوى نوع المصارف فما زالت المصارف الحكومية هي المهيمنة على إجمالي الودائع، إذ بلغت نسبة المساهمة (87%) من إجمالي الودائع، في حين بلغت نسبة مساهمة الودائع لدى المصارف الأهلية (13%)، وهذا يدل على ضعف ثقة الجمهور بالمصارف الأهلية، ممّا يتطلب زيادة جهود البنك المركزي والمصارف على إعادة ثقة الجمهور من خلال زيادة الخدمات المصرفية فضلاً عن قيام البنك المركزي باتّباع إجراءات إضافية لرفع مستوى أداء المصارف الضعيفة.

تحليل هيكل إجمالي الودائع بحسب النوع

احتلت ودائع التوفير خلال عام 2021 المرتبة الأولى من حيث نسب النمو مقارنة بباقي الودائع لتسجّل نمواً بلغت نسبته (22.2%) عن العام السابق لتبلغ (15.5) ترليون دينار مقابل (12.7) ترليون دينار لعام 2020، تليها الودائع الثابتة بالمرتبة الثانية بنسبة (16.4%)، وسجّلت الودائع الجارية ارتفاعاً هذا العام بلغ (10.9%) قياساً بعام 2020.

أمّا على مستوى المساهمة فقد احتلت الودائع الجارية المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت (73.1%) ويُعزى ذلك إلى ارتفاع ودائع القطاع العام التي تشكّل نسبة (55%) من إجمالي الودائع، فضلاً عن زيادة الودائع الجارية لدى القطاع الخاص، في حين احتلت ودائع التوفير المرتبة الثانية وبنسبة مساهمة بلغت (16.1%)

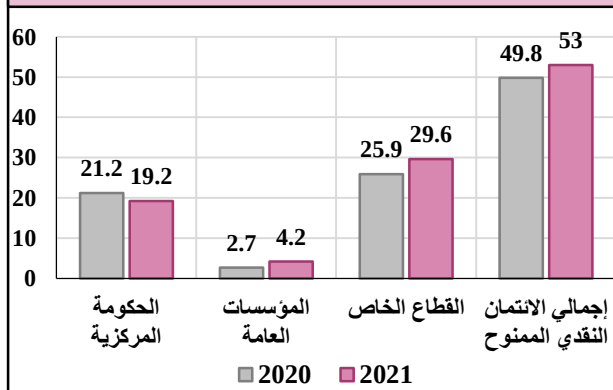
لعام 2021، لتسجل ما نسبته (87.1%) من إجمالي رصيد الائتمان وتسجل نسبة نمو بلغت (7.2%)، نتيجة ارتفاعها في كل من المؤسسات العامة والقطاع الخاص بنسبة (57.4%)، (19.0%) على التوالي، تليها فقرة الديون متأخرة التسديد بنسبة مساهمة بلغت (8.8%) من إجمالي رصيد الائتمان ونسبة نمو بلغت (4.9%) عن عام 2020، ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع الديون المتعثرة في القطاع الخاص بنسبة (5%) على الرغم من انخفاضها في المؤسسات العامة بنسبة (1.4%-)، وذلك بسبب الآثار التي تركتها الجائحة والظروف السياسية على البلاد وعمل القطاع الخاص، في حين أسهم رصيد الحسابات المكشوفة بنسبة (3.9%) من إجمالي رصيد الائتمان الممنوح، إذ انخفضت فقرة رصيد الحسابات المكشوفة بنسبة (8.3%-)، نتيجة انخفاضها في كُلي من القطاع العام والخاص، في حين ارتفعت فقرة الأوراق التجارية المخصصة بنسبة (50.4%) وبمساهمة بلغت (0.2%)، ويعزى ذلك إلى ارتفاعها في كل من الحكومة المركزية والقطاع الخاص، ملحق جدول (10).

أما فيما يخص الائتمان الممنوح بحسب نوع المصرف، فقد احتلت المصارف الحكومية النسبة الأكبر لتشكّل ما نسبته (84.1%) من إجمالي الائتمان الممنوح، في حين احتلت المصارف الخاصة (15.9%) فقط وهذا ناجم عن استحواد المصارف الحكومية على قروض توظيف الرواتب التي يَسّرت عملية الحصول على الائتمان من الأفراد.

تحليل هيكل الائتمان الممنوح بحسب الجهة المقترضة

احتل رصيد الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص المرتبة الأولى من حيث نسبة مساهمته البالغة (55.8%) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح، إذ ارتفع عام 2021 بنسبة (14.3%)، في حين احتل رصيد الائتمان الممنوح إلى الحكومة المركزية المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت (36.3%) من رصيد الائتمان النقدي الممنوح والذي انخفض بنسبة (9.5%-) لهذا العام مقارنة بالعام 2020، وجاء رصيد الائتمان الممنوح إلى المؤسسات العامة في المرتبة الثالثة مساهماً بنسبة (7.9%) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح، وبمعدل نمو بنسبة (53.5%) عن العام السابق.

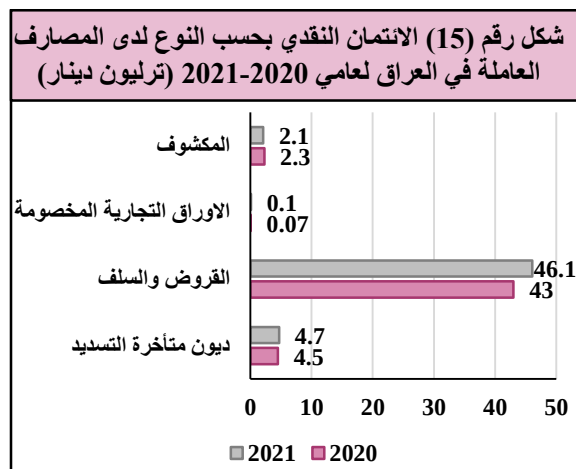
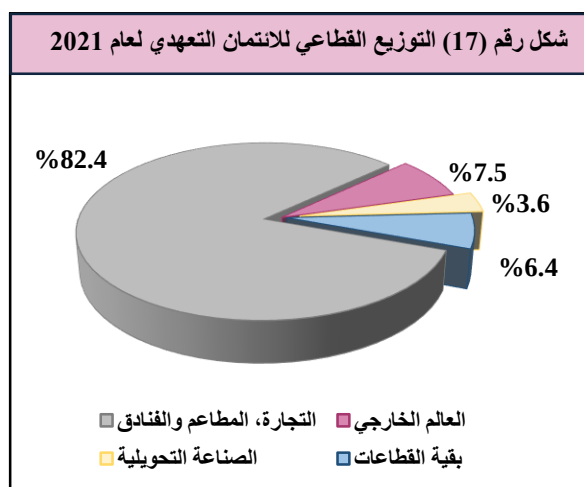
شكل رقم (14) الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق بحسب القطاع لعامي 2020-2021 (ترليون دينار)



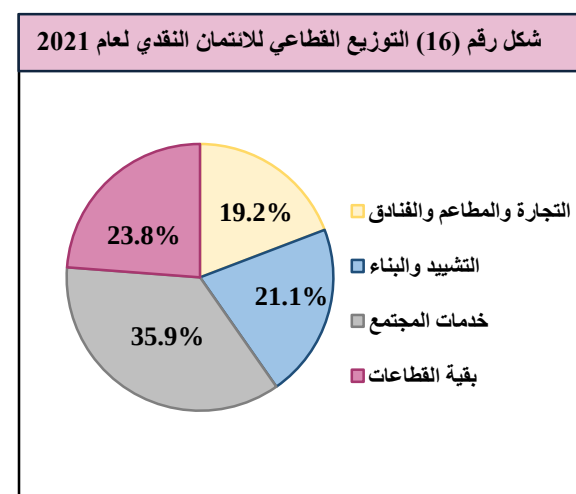
تحليل هيكل إجمالي الائتمان الممنوح بحسب تصنيفها النوعي

استحوذت فقرة القروض والسلف على غالبية الائتمان الممنوح من المصارف العاملة في العراق

وفيما يخص الائتمان التعهدي الممنوح من المصارف التجارية العاملة في العراق لعام 2021 فقد سجل ارتفاعاً نسبته (8.6%) عن العام السابق ليبلغ ما مقداره (27.6) ترليون دينار مقابل (25.5) ترليون دينار عام 2020، وقد تصدر قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الأولى من إجمالي الائتمان التعهدي الممنوح بنسبة (82.4%)، يليه قطاع العالم الخارجي ليسجل المرتبة الثانية وبنسبة (7.5%)، في حين احتل قطاع الصناعة التحويلية المرتبة الثالثة من إجمالي الائتمان التعهدي وبنسبة (3.6%)، في حين سجلت بقية القطاعات نسبة (6.4%) من مجموع الائتمان التعهدي الممنوح على النحو المبين في ملحق جدول (11).



أما على صعيد التوزيع القطاعي لرصيد الائتمان الممنوح من المصارف العاملة في العراق فقد سجل الائتمان النقدي لعام 2021 ارتفاعاً بنسبة (6.3%) عن العام السابق ليسجل (53) ترليون دينار مقابل (49.8) ترليون دينار عام 2020، احتل قطاع خدمات المجتمع المرتبة الأولى من إجمالي الائتمان النقدي بنسبة (35.9%) يليه قطاع التشييد والبناء بنسبة (21.1%)، ليأتي قطاع التجارة، المطاعم والفنادق بالمرتبة الثالثة وبنسبة (19.2%) في حين سجلت بقية القطاعات ما نسبته (23.8%) من إجمالي الائتمان النقدي.



ثالثاً: الميزانية الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق

أظهرت الميزانية الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق نهاية عام 2021 تحسناً في الأداء المصرفي من خلال الموجودات (المطلوبات)، إذ نمت بنسبة بلغت (15.6%) قياساً بالعام السابق لتصل إلى (143.3) ترليون دينار مقابل (124) ترليون دينار نهاية عام 2020، وعلى النحو المبين في جدول رقم (13). ويُعزى هذا الارتفاع نتيجة الزيادة الحاصلة في جميع مكونات جانب الموجودات باستثناء النقد في الصندوق والديون على الحكومة مقابل الارتفاع الحاصل في جميع المكونات في جانب المطلوبات. وفيما يأتي تحليل لأهم التطورات الحاصلة في ميزانية المصارف التجارية لعام 2021.

جانب الموجودات

- سجّل جانب الموجودات الأجنبية التي تتضمن (الاستثمارات الأجنبية للمصارف التجارية وأرصدها المدينة لدى المصارف التجارية خارج العراق + نقد أجنبي) ارتفاعاً بلغت نسبته (8.4%) قياساً بالعام السابق لتصل إلى (28.9) ترليون دينار مقابل (26.7) ترليون دينار نهاية عام 2020 وبنسبة مساهمة بلغت (20.2%) من مجموع الموجودات، ويُعزى ذلك إلى تغيّر سعر صرف الدينار العراقي نهاية عام 2020، ممّا أثر في احتسابه بالدينار العراقي.

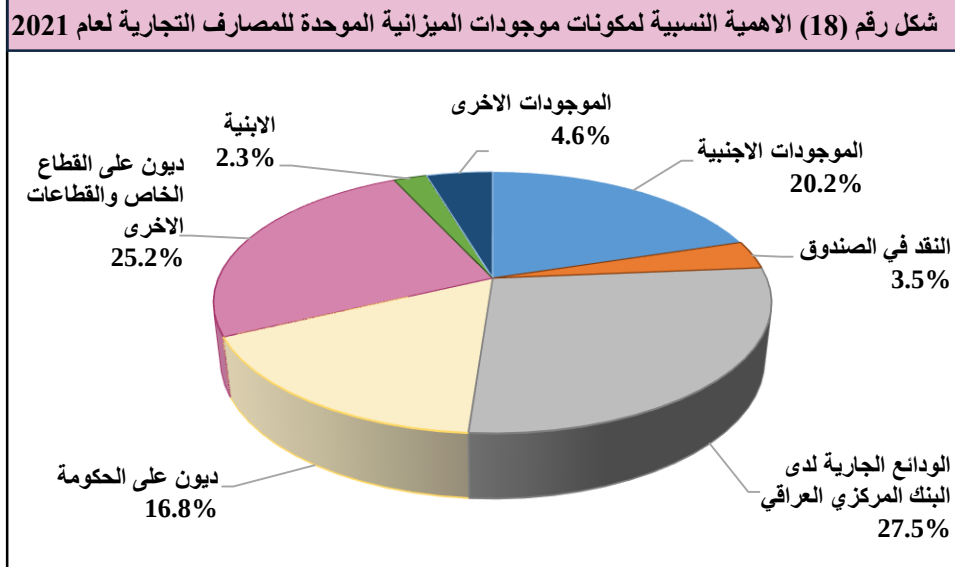
- انخفضت فقرة النقد في الصندوق الذي تحتفظ به المصارف في خزائنها لمواجهة طلبات السحب اليومي وباقي احتياجاتها المختلفة بنسبة بلغت (16.7%-) لتصل إلى (5.0) ترليون دينار مقابل (6.0) ترليون دينار لعام 2020، وبنسبة مساهمة (3.5%) من مجموع الموجودات.
- سجّلت فقرة الودائع الجارية لدى البنك المركزي ارتفاعاً بلغت نسبته (41.8%) لتبلغ (39.4) ترليون دينار مقابل (27.8) ترليون دينار نهاية عام 2020 لتسجّل نسبة مساهمة بلغت (27.5%) من مجموع موجودات المصارف، وذلك نتيجة لإعادة نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى (15%) بدلاً من (13%) للودائع الجارية الحكومية والخاصة والتي تمّ احتسابها في حيزان 2021 بعد تحسّن الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد أزمة كورونا.
- انخفضت فقرة الديون على الحكومة بنسبة (5.4%) لتصل إلى (24.1) ترليون دينار مقابل (25.5) ترليون دينار نهاية عام 2020 وبنسبة مساهمة بلغت (16.8%) من مجموع موجودات المصارف، ويُعزى ذلك إلى قيام البنك المركزي بإعادة خصم حوالات الخزينة من المصارف.
- ارتفعت فقرة الديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى بنسبة بلغت (16.5%) لتصل إلى (36.0) ترليون دينار مقابل (30.9) ترليون دينار في نهاية عام 2020 وبنسبة مساهمة بلغت (25.2%) من مجموع الموجودات المصرفية،

بلغت (2.3%) من مجموع موجودات المصارف، نتيجة التوسع في فتح فروع للمصارف بنسبة (1.5%) لتبلغ (904) فرع عام 2021 مقابل (891) فرع عام 2020.

- أما فقرة الموجودات الأخرى فقد سجلت ارتفاعاً بلغت نسبته (64%) لتصل إلى (6.5) ترليون دينار مقابل (4) ترليون دينار في نهاية عام 2020، وبنسبة مساهمة بلغت (4.6%).

نتيجة توسع المصارف بمنح القروض والسلف للجمهور، ولا سيما بعد التوسع في مشروع توطین الرواتب الذي يُعدُّ أكثر ضمان بالنسبة للمصارف، فضلاً عن التوسع في المبادرات الإقراضية للبنك المركزي العراقي.

- ارتفاع فقرة الأبنية والتي هي جزء من موجودات القطاع المصرفي الثابتة وبنسبة بلغت (7%) لتسجل (3.3) ترليون دينار مقابل (3.1) ترليون دينار في نهاية عام 2020 لتسجل نسبة مساهمة



(30.7%) من مجموع مطلوبات المصارف، ويُعزى ذلك إلى زيادة فتح حسابات الودائع الجارية الناتجة عن زيادة حسابات التوطین من جانب، وإلى زيادة المبادرات الممنوحة من البنك المركزي التي تتطلب فتح حساب وديعة جارية خاص بالزبون لدى المصرف بغية إيداع مبلغ القرض فيه لحين الإفادة منه من الزبون من جانب آخر،

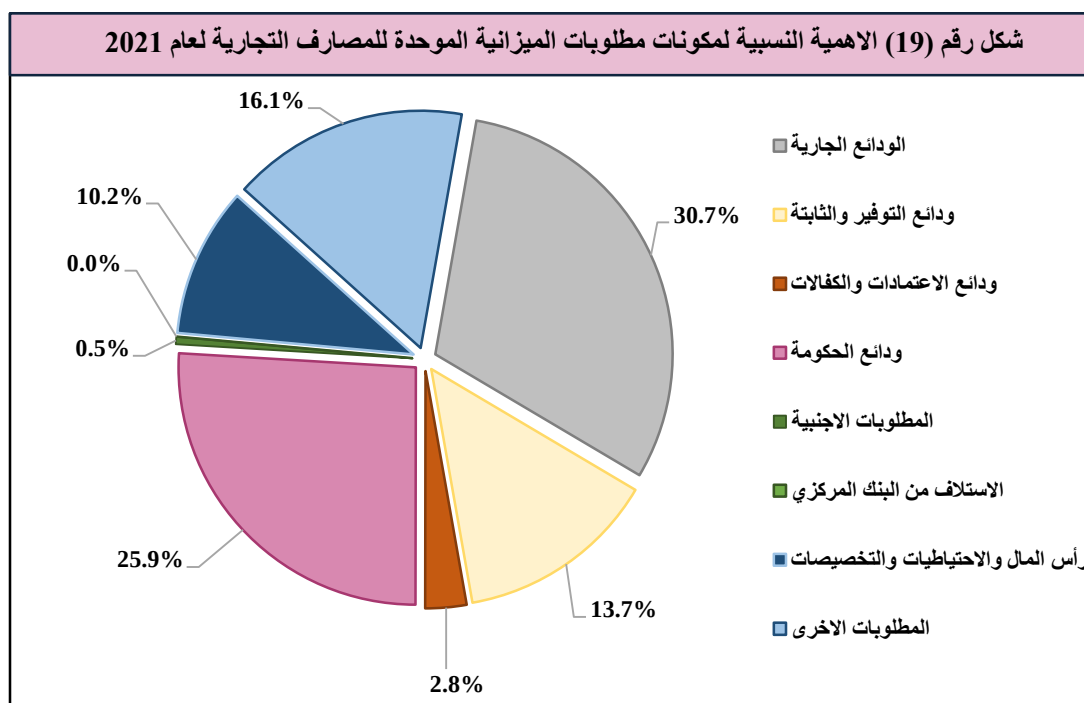
جانب المطلوبات (مصادر أموال المصارف)

سجلت مطلوبات المصارف التجارية ارتفاعاً بلغت نسبته (15.6%) مقارنة بعام 2020، ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة كل مكوّناته، إذ ارتفعت الودائع الجارية بنسبة (18.1%) لتصل إلى (43.9) ترليون دينار مقابل (37.2) ترليون دينار نهاية عام 2020 ولتسجل أعلى نسبة مساهمة بلغت

وسجلت المطلوبات الأخرى ارتفاعاً بلغت نسبته (13.8%) لتسجل نسبة مساهمة بلغت (16.1%) من مجموع مطلوبات المصارف التجارية، على النحو المبين في جدول رقم (13).

أما بشأن فقرة الودائع الحكومية لدى المصارف التجارية فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (8%) لتسجل (37.1) ترليون دينار مقابل (34.4) ترليون دينار نهاية عام 2020 وبنسبة مساهمة بلغت (25.9%) من مجموع المطلوبات وذلك نتيجة زيادة الإيرادات الحكومية الناجمة من ارتفاع أسعار النفط وزيادة في الكميات المصدرة من النفط الخام والتي أثرت في الإيرادات لعام 2021، وسجلت ودائع التوفير والثابتة ارتفاعاً بنسبة (20.7%) لتصل إلى (19.7) ترليون دينار مقابل

(16.3) ترليون دينار لعام 2020 وتسجل نسبة مساهمة بلغت (13.7%)، وهذا يدل على زيادة رغبة الجمهور في إيداع أموالهم لدى المصارف، نتيجة قيام المصارف بتقديم المزيد من المنتجات المالية، وارتفعت ودائع الاعتمادات والكفالات بنسبة (63.4%) لتصل إلى (4) ترليون دينار مقابل (2.5) ترليون دينار نهاية عام 2020 وتسجل نسبة مساهمة بلغت (2.8%)، ويعود ذلك إلى زيادة استيرادات القطاع الخاص ومن ثم زيادة شراء الدولار من نافذة بيع العملة الأجنبية وسجلت المطلوبات الأجنبية ارتفاعاً بلغت نسبته (6.6%) لتصل إلى (0.8) ترليون دينار مقابل (0.7) ترليون دينار في عام 2020 وتسجل نسبة مساهمة بلغت (0.5%) من إجمالي المطلوبات.



جدول رقم (13) الميزانية الموحدة للمصارف التجارية لعامي 2020-2021

(مليون دينار)

الفقرات	2020	2021	نسبة التغير %	الأهمية النسبية %
الموجودات				
نقد في الصندوق	6,044,136	5,035,598	-16.7	3.5
الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي	27,768,926	39,364,395	41.8	27.5
الموجودات الأجنبية	26,664,980	28,898,359	8.4	20.2
ديون على الحكومة	25,452,346	24,069,636	-5.4	16.8
ديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى	30,937,352	36,035,305	16.5	25.2
الأبنية	3,121,884	3,339,607	7.0	2.3
الموجودات الأخرى	3,982,191	6,530,217	64.0	4.6
مجموع الموجودات أو المطلوبات	123,971,815	143,273,117	15.6	100
المطلوبات				
الودائع الجارية	37,194,354	43,925,173	18.1	30.7
ودائع التوفير والثابتة	16,309,028	19,680,608	20.7	13.7
ودائع الاعتمادات والكفالات	2,468,176	4,033,800	63.4	2.8
ودائع الحكومة	34,383,788	37,145,626	8.0	25.9
المطلوبات الأجنبية	733,237	781,592	6.6	0.5
الاستلاف من البنك المركزي	0	0	0	0
رأس المال والاحتياطيات والتخصيصات	12,635,753	14,654,925	16.0	10.2
المطلوبات الأخرى	20,247,479	23,051,393	13.8	16.1

البيانات أولية قابلة للتعديل.



الفصل الرابع

تطورات قطاع المالية العامة

Public Finance Sector Developments

قطاع المالية العامة

أولاً: الموازنة العامة المخططة لعام 2021

تُعَدُّ الموازنة العامة الأداة الرئيسية للمالية العامة للدولة، بوصفها الآلية المجسّدة لفلسفة تلك الدولة وأولوياتها وأهدافها، السياسية منها والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، وأنماط اتجاهات نفقاتها وإيراداتها معبر عنها على شكل تخصيصات رقمية للوحدات الإدارية المختلفة وتعكس طبيعة الخدمات اللازمة لاشباع حاجات ومتطلبات المجتمع الذي توجد فيه وحجمها ونوعها، وفي العراق تأخذ هذه الفكرة أهميّة، ولا سيّما لعدد من الخصائص السياسية والقانونية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية المختلفة، وفيما يأتي أهم ما جاء في الموازنة العامة لعام 2021 إذ تمّ إصدار قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2021 على وفق القرار (23) لسنة 2021 والذي تضمن الآتي:

1- تقدير الإيرادات العامة بمبلغ (101.3) ترليون دينار، إذ تمّ احتساب الإيرادات المخمّنة من تصدير النفط الخام على أساس مُعدّل سعر (45) دولار للبرميل الواحد وبمُعدّل تصدير (3.250) مليون برميل يومياً وبضمنها (250) ألف برميل يومياً عن كميات النفط الخام المنتج في إقليم كردستان على أساس سعر صرف (1450) دينار لكل دولار.

2- النفقات العامة المخططة

- خصص مبلغ مقداره (129.99) ترليون دينار بضمنها المبالغ الآتية:

أ- النفقات التشغيلية (90.56) ترليون دينار.
ب- المديونية المتمثّلة بأقساط الدين الداخلي والخارجي (9.04) ترليون دينار.
ج- البرامج الخاصة (1.26) ترليون دينار.
- يخصص مبلغ قدره (29.14) ترليون دينار للنفقات الرأسمالية، بضمنها مبالغ نفقات رأسمالية وموجودات ثابتة، المشاريع الاستثمارية المحلية، المشاريع الاستثمارية الممولة من القروض الأجنبية، المشاريع الاستثمارية الممولة من المصارف التجارية الحكومية، فضلاً عن تخصيص مبلغ مقداره (150) مليار دينار احتياطي الطوارئ ضمن اعتمادات المصروفات الأخرى لموازنة المالية الاتحادية ويخصص مبلغاً لإعمار مشاريع وتنميتها في المحافظات كافة.

3- العجز المخطّط

بلغ إجمالي العجز المخطّط للموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2021 (28.69) ترليون دينار ويغطي هذا العجز من الوفرة المتحقّقة من زيادة أسعار بيع النفط الخام المصدّر أو زيادة صادرات النفط الخام أو الاقتراض الداخلي والخارجي ومن مبالغ النقد المدوّرة في حساب وزارة المالية الاتحادية، فيما يخص نسبة العجز المخطّط إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد بلغ

وبنسبة نمو بلغت (75.0%) وارتفاع الإيرادات التحويلية بنسبة (889.2%) بسبب تغير سعر الصرف وما نجم عنه من ربح عن تقويم العملة الأجنبية ومعادلتها بالعملة المحلية، فضلاً عن ارتفاع كُلي من الإيرادات الرأسمالية، الإيرادات الأخرى، الرسوم، بنسبة (121.8% 69.2%)، 42%) على التوالي.

إطار رقم (2)

نص قانون الموازنة الاتحادية لعام 2021 على (تؤسس صناديق في جميع المحافظات المنتجة للنفط الخام أو للنفط المكرر أو الغاز يُسمى (صندوق البترودولار) يديره المحافظ المعني ويتم تمويله شهرياً من زيادة فرق السعر الحاصل بأسعار بيع النفط الخام عما مثبت عليه في المادة (1/أولاً/ب) من هذا القانون ويُضاف إلى أصل المبالغ المثبتة في المادة (2/أولاً/5) على وفق أحكام تلك المادة نفسها.

في المقابل سجّلت حصة الموازنة من أرباح القطاع العام انخفاضاً بنسبة (14.6%-) مقارنة بالعام السابق ويُعزى ذلك إلى أسباب عدّة منها عدم التزام بعض الشركات في تسديد حصتها من الأرباح المتحقّقة والتي يعود البعض منها لسنوات سابقة، في حين سجّلت الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج، الضرائب على الدخل والثروات، هذا العام انخفاضاً بنسبة (8.4%-، 1.9%-) على التوالي، وعلى النحو المبين في جدول رقم (15).

(14.2%) متجاوزاً بذلك النسبة المحددة في قانون الإدارة المالية لعام 2019 المعدّل البالغ (3%).

ثانياً: الموازنة العامة الفعلية لعام 2021

كما هو معلوم قد لا تتطابق الموازنة العامة الفعلية المتحقّقة خلال العام مع قانون الموازنة المخطّطة للدولة ذاته لأسباب منها إدارية وأخرى اقتصادية وقد جاءت موازنة عام 2021 هي الأخرى مختلفة عن المخطّط لها نتيجة التأخر في مواعيد إقرار الموازنة وتنفيذها وفيما يأتي توضيح لأهم التطوّرات التي حدثت على جانبي الموازنة.

جدول رقم (14) تطوّر الإيراد والإنفاق العام (الفعلي) للموازنة العامة للدولة لعامي 2020-2021

الأبواب	2020	2021
الإيراد العام (الفعلي)	63,199.7	109,081.5
معدّل النمو %	-41.2	72.6
الإنفاق العام (الفعلي)*	76,082.4	102,849.7
معدّل النمو %	-31.9	35.2

- وزارة المالية / دائرة المحاسبة.

- البيانات أولية قابلة للتعديل.

- *لا تتضمن تسديدات (الالتزامات الحكومية).

أ- الإيرادات العامة

سجّلت الإيرادات العامة لعام 2021 ارتفاعاً كبيراً بلغت نسبته (72.6%) لتبلغ (109.1) ترليون دينار مقابل (63.2) ترليون دينار لعام 2020، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة (59.5%)، إذ تشكّل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات لتبلغ نسبة مساهمته (87.3%) وبمبلغ قدره (95.3) ترليون دينار،

جدول رقم (15) مكونات إيرادات الموازنة العامة للدولة (فعلي) لعامي 2020-2021

(مليار دينار)

أبواب الإيرادات	2020	2021	نسبة التغير %	نسبة المساهمة في إجمالي الإيرادات العامة
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	54,448.5	95,270.3	75.0	87.3
الضرائب على الدخل والثروات	3,316.1	3,252.6	-1.9	3.0
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	1,402.1	1,283.7	-8.4	1.2
إيرادات أخرى	922.9	1,561.7	69.2	1.4
الإيرادات التحويلية	504.5	4,990.3	889.2	4.6
الرسوم	801.6	1,137.9	42.0	1.0
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	1,771.9	1,513.9	-14.6	1.4
الإيرادات الرأسمالية	32.1	71.1	121.8	0.1
المجموع الكلي للإيرادات	63,199.7	109,081.5		100

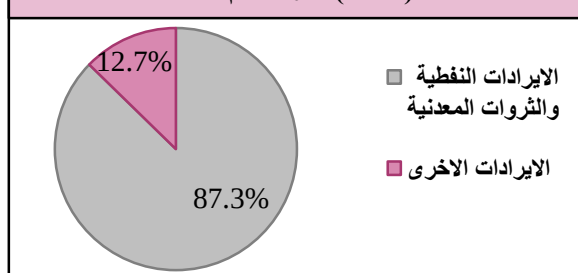
- وزارة المالية / دائرة المحاسبة.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

ب- الإنفاق العام

سجل الإنفاق العام الفعلي ارتفاعاً ملحوظاً هذا العام بنسبة (35.2%) ليبلغ (102.8) ترليون دينار مقابل (76.1) ترليون دينار عام 2020 مشكلاً ما نسبته (34.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الإنفاق بشقيه (الاستثماري والجاري) بنسبة (315.2%، 22.9%) على التوالي نتيجة ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة (72.6%) قياساً بالعام السابق مما أدى إلى إمكانية رفع النفقات العامة لتغطية المتطلبات الاقتصادية والإدارية للدولة إلا أن الإنفاق الفعلي هو أقل من الإنفاق المخطط في الموازنة العامة بمقدار (27,143.6) مليار دينار، إذ بلغ الإنفاق الفعلي إلى الإنفاق المخطط نسبة (79.1%)، أي انخفاض الإنفاق الفعلي عن المخطط بنسبة (20.9%)، وهو ناجم عن انخفاض في جانب الإنفاق الاستثماري، إذ بلغ المنفق الفعلي (45.7%) من المخطط قياساً بـ (88.8%) للإنفاق الجاري الفعلي إلى المخطط،

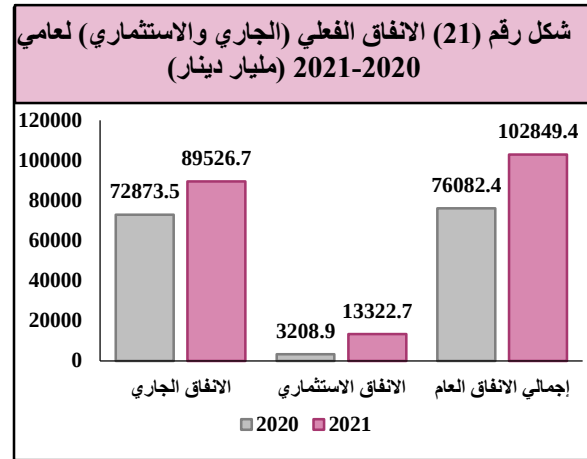
نلاحظ من الجدول أعلاه أن الإيرادات الفعلية كانت أكبر من الإيرادات المخططة بمقدار (7.8) ترليون دينار نتيجة زيادة الإيرادات النفطية التي ما زالت هي المهيمنة على الإيرادات العامة وبنسبة مرتفعة جداً قياساً بباقي الإيرادات التي تشكل فقط (12.7%)، في حين ما زالت الضرائب بكل أشكالها تشكل نسبة متدنية تبلغ (4.2%) وهذا يدل على ضعف أدوات السياسة المالية في السيطرة على التضخم نتيجة عدم اتباع الأساليب الحديثة في رفع قدرة الإيرادات العامة للتحويل نحو استخدام أدوات الاستقرار الذاتي لتكون مساندة لأدوات السياسة النقدية في السيطرة على التضخم المحلي.

شكل رقم (20) الأهمية النسبية لإيرادات الموازنة العامة (الفعلية) للدولة لعام 2021



بالأسعار الجارية، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع جميع مكونات الإنفاق الجاري بسبب زيادة الإيرادات المالية للعراق وتعويض الانخفاض الجاري في عام 2020. سجّلت تعويضات الموظفين النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق الجاري لتبلغ (47.4%) تليها المنح والإعانات وخدمة الدين (21.4%) واحتلت فقرة نفقات الرعاية الاجتماعية المرتبة الثالثة بنسبة (21.2%)، تليها المستلزمات السلعية بنسبة (7%) في حين سجّلت الفقرات الأخرى النسبة المتبقية البالغة (3%)، وقد سجّلت جميع الفقرات نمواً ملحوظاً خلال العام، وقد كانت النسبة الأكبر بالنمو لفقرة الالتزامات والمساهمات بنسبة (242.7%) سجّلت تعويضات الموظفين أقل نسبة نمو بلغت (6.0%) وعلى النحو المبين في جدول رقم (17).

وعلى النحو المبين في جدول رقم (16). وتشكّل النفقات الجارية النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق العام لتبلغ نسبتها (87%) في حين بلغت نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري (13%) من إجمالي الإنفاق العام.



جدول رقم (16) الإنفاق العام الفعلي (الجاري والاستثماري) لعامي 2020-2021 (مليار دينار)

الإنفاق العام	2020	2021	نسبة التغير %	نسبة المساهمة في إجمالي الإنفاق العام
الإنفاق الجاري	72,873.5	89,526.7	22.9	87.0
الإنفاق الاستثماري	3,208.9	13,322.7	315.2	13.0
إجمالي الإنفاق العام الفعلي	76,082.4	102,849.7	35.2	100

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة.
البيانات أولية قابلة للتعديل.

1- الإنفاق الجاري

سجّل الإنفاق الجاري في عام 2021 ارتفاعاً بنسبة (22.9%) ليبلغ (89.5) ترليون دينار مقابل (72.9) ترليون دينار لعام 2020 مشكّلاً نسبة (29.7%) من الناتج المحلي الإجمالي

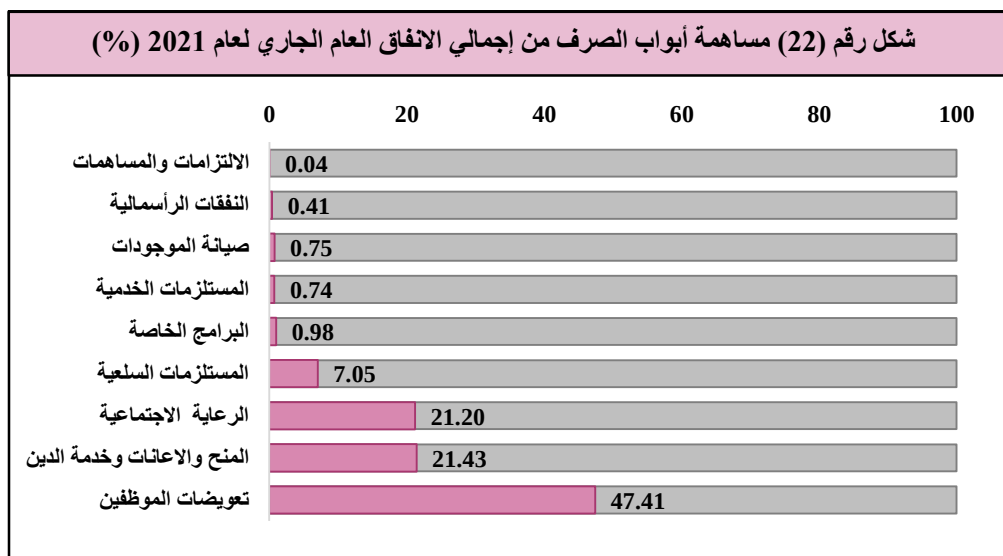
جدول رقم (17) الإنفاق الجاري للموازنة العامة للدولة (فعلي) لعامي 2020-2021

(مليار دينار)

أبواب الصرف	المبالغ		نسبة التغير %	نسبة المساهمة في إجمالي الإنفاق الجاري %
	2021	2020		
تعويضات الموظفين	42,446.7	40,037.3	6.0	47.41
المنح والاعانات وخدمة الدين	19,182.2	11,294.5	69.8	21.43
الرعاية الاجتماعية	18,979.3	16,427.9	15.5	21.20
المستلزمات السلعية	6,310.8	4,105.0	53.7	7.05
البرامج الخاصة	874.5	296.6	194.8	0.98
المستلزمات الخدمية	659.8	313.6	110.4	0.74
صيانة الموجودات	670.4	226.5	196.0	0.75
النفقات الرأسمالية	365.3	161.1	126.8	0.41
الالتزامات والمساهمات	37.7	11.0	242.7	0.04
المجموع	89,526.7	72,873.5	22.9	100.00

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة.

البيانات أولية قابلة للتعديل.



2020 فضلاً عن ارتفاع الإيرادات العامة ما أدى إلى زيادة النفقات العامة، ولا سيما الاستثمارية لجميع القطاعات، استحوذ القطاع الصناعي على أعلى نسبة تخصيص من إجمالي الإنفاق الاستثماري إذ سجل نسبة مساهمة بلغت (64.1%) يليه قطاع المباني والخدمات بنسبة (19.1%) من إجمالي الإنفاق الاستثماري، في

2- الإنفاق الاستثماري

سجل الإنفاق الاستثماري خلال عام 2021 ارتفاعاً كبيراً بلغت نسبته (315.2%) ليبلغ (13.3) ترليون دينار مقابل (3.2) ترليون دينار عام 2020، ليسجل ما نسبته (4.4%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويُعزى هذا الارتفاع لإعادة العمل بالمشاريع التي توقفت في

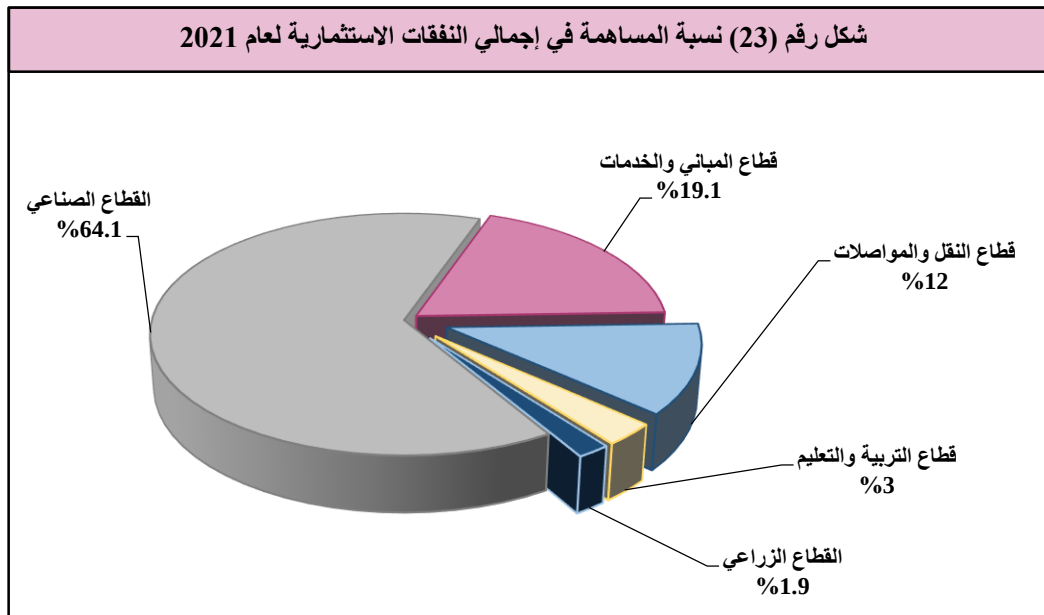
حين احتل قطاع النقل والمواصلات المرتبة الثالثة بنسبة (12%) يليه كل من قطاع التربية والتعليم، القطاع الزراعي بنسبة (3%)، (1.9%) على التوالي، على النحو المبين في جدول رقم (18).

جدول رقم (18) الإنفاق الاستثماري للموازنة العامة للدولة لعامي 2020-2021

القطاعات	2020	2021	نسبة التغير %	نسبة المساهمة في إجمالي الإنفاق الاستثماري %
القطاع الصناعي	831.7	8,535.6	926.3	64.1
قطاع المباني والخدمات	1,331.4	2,538.5	90.7	19.0
قطاع النقل والمواصلات	751.1	1,601.4	113.2	12.0
قطاع التربية والتعليم	215.3	394.8	83.4	3.0
القطاع الزراعي	79.4	252.4	217.9	1.9
المجموع	3,208.9	13,322.7		100

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة.
البيانات أولية قابلة للتعديل.

أمّا على مستويات النمو فقد سجّل القطاع الصناعي أعلى مُعدّل نمو بلغ (926.3%) في حين سجّل قطاع التربية والتعليم أقل نسبة نمو بلغت (83.4%) وهذا يدل على توجّه الحكومة إلى دعم التنوع الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق على القطاعات الإنتاجية.



ثالثاً: تطورات الدين العام الداخلي

سجل رصيد الدين العام الداخلي نهاية عام 2021 ارتفاعاً بنسبة (8.8%) عن العام السابق أي بمقدار (5,665.8) مليار دينار ليبلغ (69,912.4) مليار دينار مقابل (64,246.6) مليار دينار عام 2020 **جدول رقم (19)**، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع معظم مكونات الدين العام بسبب زيادة الالتزامات المالية للدولة بعد أزميتي كورونا وانخفاض أسعار النفط، في حين شكّل رصيد الدين العام الداخلي نسبة (23.2%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وإنّ هذه النسبة تُعدّ ضمن المستويات المقبولة، وفيما يأتي تحليل فقرات الدين العام الداخلي لعام 2021:-

حوالات وزارة المالية لدفع رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي، دعاوى الملكية، تغطية عجز الموازنة العامة الاتحادية واستكمال بناء قدرات التسليح لوزارة الدفاع:

أ- حوالات وزارة المالية خارج الميزان

سجلت حوالات وزارة المالية خارج الميزان ارتفاعاً خلال هذا العام بنسبة (8.7%) نتيجة ارتفاع الحوالات المخصصة في السوق الثانوي من البنك المركزي العراقي على الرغم من انخفاض رصيد الدين القائم لحوالات الخزينة (الاحتياطي الإلزامي) وعلى النحو المبين أدناه:

1. سجل رصيد الدين القائم لحوالات الخزينة (الاحتياطي الإلزامي) انخفاضاً في نهاية 2021 بنسبة (4.4%-)، ليبلغ (3,659.9)

مليار دينار مقابل (3,826.9) مليار دينار نهاية عام 2020.

2. ارتفع رصيد الدين القائم للحوالات المخصصة في السوق الثانوي من البنك المركزي في عام 2020 بنسبة (9.9%) قياساً بالعام السابق ليبلغ (44,452.4) مليار دينار مقابل (40,452.4) مليار دينار نهاية عام 2020.

ب- القروض

سجلت فقرة القروض خلال عام 2021 نمواً بلغت نسبته (10%)، لتبلغ (18,146.8) مليار دينار مقابل (16,495.2) مليار دينار عام 2020 ويُعزى ذلك إلى ارتفاع اغلب فقراته وعلى النحو المبين أدناه:

1. ارتفع قرض المصرف العراقي للتجارة بنسبة (19.5%) والبالغ (2,183.8) مليار دينار عام 2021 مقابل (1,826.7) مليار دينار عام 2020.

2. ارتفع قرض شركات التمويل الذاتي عن دفع رواتب منتسبيها للمدة (2010 - 2014) خلال عام 2021 بنسبة (1.4%) والتي بلغت (8,160.7) مليار دينار مقابل (8,045) مليار دينار عام 2020.

3. ارتفعت القروض الممنوحة خلال عام 2020 بنسبة (0.01%) إذ بلغت (6,017.5) مليار دينار عام 2021 مقابل (6,017) مليار دينار خلال عام 2020.

(1,916.5) مليار دينار عام 2020، يُعزى ذلك إلى اصدار البنك المركزي بالنيابة عن وزارة المالية عن طريق المصارف (سندات بناء) خلال 2021 وبمبلغ (1,000) مليار دينار على الرغم من انخفاض سندات مستحقات المقاولين بنسبة (42.7%).

د - اتفاقية إعادة جدولة الدين الحكومي

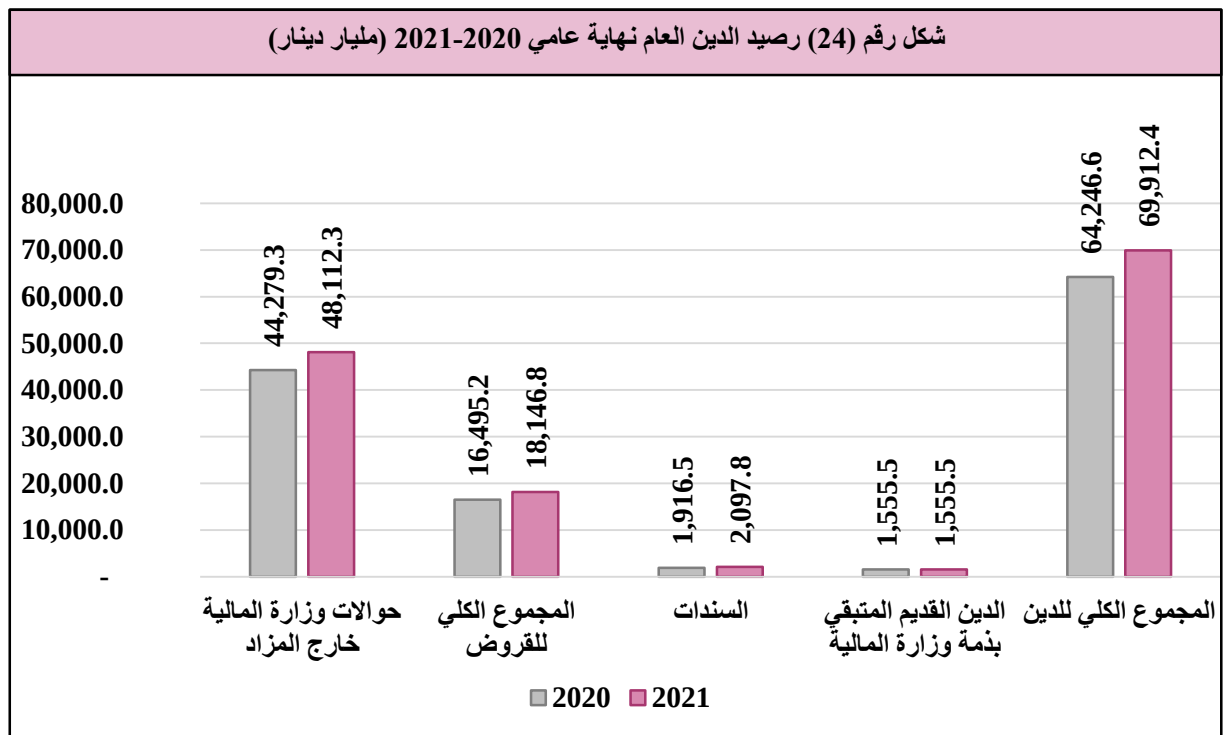
لم يتغير رصيد الدين المتبقي بذمة وزارة المالية لصالح البنك المركزي في عام 2021 مقارنة بعام 2020 والذي بلغ (1,555.5) مليار دينار وهذا يدل على عدم قيام وزارة المالية بتسديد ما بذمتها خلال عام 2021.

4. لم تتغير مبالغ كُِّل من (قرض مشاريع المديرية الممولة ذاتياً في وزارة الكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (314) لعام 2014 خلال 2021 مقارنة بعام 2020 والبالغ (606.5) مليار دينار.

5. تم استحداث قروض من المصرف العراقي للتجارة لتمويل وزارتي التجارة والزراعة في عام 2021 بمبلغ (1,178.3) مليار دينار.

ج- السندات

ارتفعت مبالغ السندات المباعة (سندات مستحقات المقاولين، وسندات بناء) بنسبة (9.5%) عام 2021 لتبلغ (2,097.8) مليار دينار مقابل



جدول رقم (19) تطورات الدين العام الداخلي لعامي 2020-2021

(مليار دينار)

التفاصيل	رصيد الدين القائم نهاية عام 2020	رصيد الدين القائم نهاية عام 2021
مزادات حوالات الخزينة (364) يوم		
الدين القديم المتبقي بذمة وزارة المالية	1,555.5	1,555.5
حوالات وزارة المالية خارج المزاد	44,279.3	48,112.3
- حوالات خزينة استحقاق (364) يوم خارج المزاد	0.0	
- حوالات الاحتياطي الإلزامي	3,826.9	3,659.9
- الحوالات المخصصة في السوق الثانوي من البنك المركزي	40,452.4	44,452.4
- الحوالات المخصصة من مصرف الرافدين	-	-
السندات	1,916.5	2,097.8
- التسليم الآجل	-	-
- السندات الوطنية	0.0	
- سندات الفلاحين / سندات بناء	-	1,000.0
- سندات مستحقات المقاولين	1,916.5	1,097.8
المجموع الكلي للقروض	16,495.2	18,146.8
- قرض المصرف العراقي للتجارة	1,826.7	2,183.8
- قرض مشاريع المديرية الممولة ذاتياً في وزارة الكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 314 لعام 2014	606.5	606.5
- قرض من المصرف العراقي للتجارة لتمويل وزارتي التجارة والزراعة		1,178.3
- قرض شركات التمويل الذاتي عن دفع رواتب منتسبيها لعام 2010، 2011، 2012، 2013، 2014	8,045.0	8,160.7
- القروض الممنوحة خلال عام 2020	6,017.0	6,017.5
المجموع الكلي للدين	64,246.6	69,912.4

البيانات أولية قابلة للتعديل.



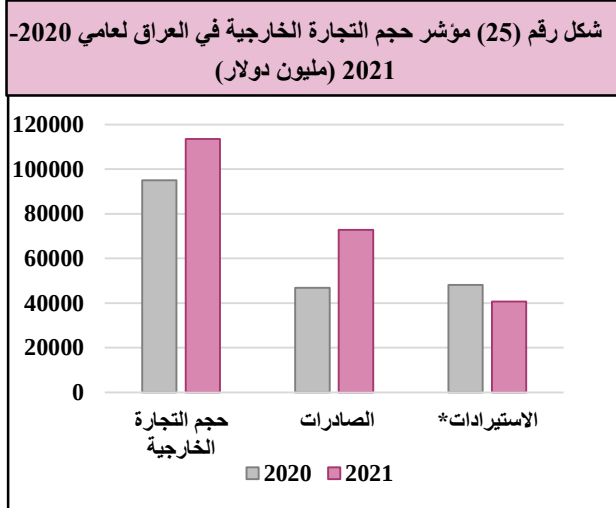
الفصل الخامس

تطوّرات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي

Developments of External Sector and Iraqi Balance of Payments

القطاع الخارجي

أولاً: التجارة الخارجية



1- أهم شركاء التجارة الخارجية للعراق

استمرت الدول الآسيوية في احتلال المرتبة الأولى في الشراكة التجارية مع العراق، إذ شكّلت صادرات واستيرادات العراق إلى الدول الآسيوية ما نسبته (78.05%) و(70.92%) من إجمالي الصادرات والاستيرادات على التوالي، تأتي الأهمية التجارية للدول الآسيوية مع العراق نتيجة لكون النسبة الأكبر من الحصة السوقية للنفط هي لصالح الصين أمّا بالنسبة للاستيرادات فإنّ أغلب استيرادات العراق هي مكائن ومعدات نقل المتأنتية أغلبها من دول آسيوية أهمها الصين، كوريا واليابان، في حين تحتل دول أوروبا الغربية المرتبة الثانية في الشراكة التجارية، إذ بلغت نسبة مساهمة صادرات العراق إلى تلك المنطقة (12.81%) من إجمالي الصادرات، في حين بلغت نسبة مساهمة الاستيرادات (13.66%) من إجمالي الاستيرادات،

سجل حجم التجارة الخارجية لعام 2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (19.6%) ليبلغ (113.5) مليار دولار مقابل (95.0) مليار دولار لعام 2020، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة (55.5%) لتسجّل (72.8) مليار دولار مقابل (46.8) مليار دولار في العام 2020 وذلك لارتفاع إيرادات النفط بنسبة (75%) لتبلغ (95.3) مليار دولار مقابل (54.4) مليار دولار عام 2020 بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنسبة (59.5%)، بالمقابل انخفضت الاستيرادات على أساس سيف بنسبة (15.4%) لتسجّل (40.7) مليار دولار مقابل (48.2) مليار دولار عام 2020، وعلى النحو المبين في جدول رقم (20)، ولأنّ عام 2020 شهدت صدمة اقتصادية وصحية ممّا جعل بياناته مشوهة وغير اعتيادية فضلاً عن تغيير سعر الصرف، لذا لا بُدّ من مقارنة العام 2021 بعام 2019، إذ انخفضت التجارة الخارجية في عام 2021 بنسبة (18.7%) مقارنة بعام 2019 نتيجة انخفاض كُليّ من الصادرات والاستيرادات بنسبة (10.7%) و(29.9%) على التوالي.

جدول رقم (20) مؤشر حجم التجارة الخارجية للمدة 2019-2021 (مليون دولار)

	2021	2020	2019
حجم التجارة الخارجية	113,558	94,979	139,723
الصادرات	72,822	46,829	81,585
الاستيرادات*	40,736	48,150	58,138

- *احتساب الاستيرادات على أساس سيف (cif)
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

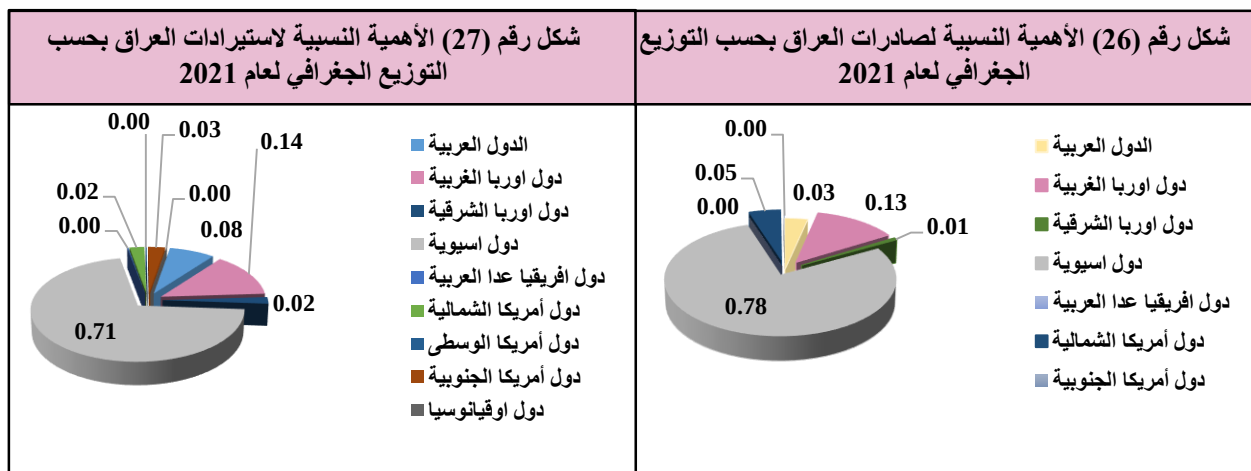
العراق إلى باقي دول العالم ما نسبته (0.88%) و (5.34%) من إجمالي الصادرات والاستيرادات على التوالي، على النحو المبين في جدول رقم (21).

وبلغت نسبة مساهمة الصادرات إلى كُليّ من دول أمريكا الشمالية والدول العربية (4.81%، 3.45%) من إجمالي الصادرات على التوالي، وأسهمت الاستيرادات بما نسبته (2.47%، 7.6%) من إجمالي الاستيرادات على التوالي، في حين شكّلت نسبة صادرات واستيرادات

جدول رقم (21) الشركاء التجاريين للعراق لعام 2020-2021

الدولة	2020		2021		المساهمة في إجمالي الصادرات عام 2021 %	المساهمة في إجمالي الاستيرادات عام 2021 %
	الصادرات	الاستيرادات*	الصادرات	الاستيرادات*		
الدول العربية	1,616	3,664	2,512	3,100	3.45	7.61
دول اوربا الغربية	5,999	6,577	9,328	5,565	12.81	13.66
دول اوربا الشرقية	323	1,006	502	851	0.69	2.09
دول اسبوية	36,550	34,148	56,838	28,890	78.05	70.92
دول افريقيا عدا العربية	9	87	15	73	0.02	0.18
دول أمريكا الشمالية	2,252	1,189	3,503	1,006	4.81	2.47
دول أمريكا الوسطى	0	92	0	78	0.00	0.19
دول أمريكا الجنوبية	80	1,363	124	1,153	0.17	2.83
دول اوقيانوسيا	0	24	0	20	0.00	0.05
المجموع	46,829	48,150	72,822	40,736	100	100

*قيمت الاستيرادات على أساس سيف (cif)
البيانات أولية قابلة للتعديل.



2- التركيب السلعي للصادرات العراقية

سجّلت فقرة الوقود المعدنية المتضمنة (النفط والمنتجات النفطية) أعلى نسبة مساهمة والتي بلغت (99.70%) من إجمالي الصادرات، في حين سجّلت بقية الفقرات (المواد الغذائية والحيوانات الحية، المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود، سلع مصنّعة) النسبة المتبقية والبالغة (0.30%) من إجمالي الصادرات عام 2021

وهذا يدل على عمق الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي والاعتماد بشكل كبير على تصدير النفط الخام، إذ إنّ القطاع التصديري يعاني الكثير من المعوقات الداخلية والخارجية المتمثلة بتخلف القطاعات الإنتاجية العاجزة عن تلبية الطلب المحلي بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية وترديّه، وعلى النحو المبين في جدول رقم (22).

جدول رقم (22) الهيكل السلعي للصادرات العراقية لعامي 2020 – 2021

السلع	2020	الأهمية النسبية % 2020	2021	الأهمية النسبية % 2021	معدل النمو %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	12	0.03	22	0.03	83.3
المشروبات والتبغ	0	0.00	0	0.00	-
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	33	0.07	51	0.07	54.5
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها*	46,692	99.70	72,603	99.70	55.5
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0	0.00	0	0.00	-
المواد الكيماوية	0	0.00	0	0.00	-
سلع مصنّعة	92	0.20	146	0.20	58.7
مكائن ومعدات نقل	0	0.00	0	0.00	-
مصنوعات متنوعة	0	0.00	0	0.00	-
السلع غير المصنفة	0	0.00	0	0.00	-
المجموع	46,829	100	72,822	100	55.5

- *تتضمن صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

3- التركيب السلعي للواردات العراقية

احتلت فقرة المكائن ومعدات النقل المرتبة الأولى في سُلّم ترتيب الأولوية لنسب المساهمة في إجمالي الاستيرادات والبالغة (38.5%) وعلى الرغم من هذا الارتفاع إلّا أنّ أغلب هذه المعدات هي للاستخدام الشخصي وبنسبة أقلّ موجّه نحو الإنتاج، تليها فقرتا (مصنوعات متنوعة) و (سلع مصنّعة) بنسبة (15.8%) و (11.4%) على التوالي، وسجّلت فقرات (الوقود المعدنية وزيوت

التشحيم)، (المواد الكيماوية)، (زيوت وشحوم حيوانية ونباتية)، (المواد الغذائية والحيوانات الحية) النسب البالغة (9.8%)، (6.7%)، (6.4%)، (5.4%) على التوالي، أمّا الفقرة (السلع غير المصنفة) فسجّلت (2.9%)، في حين سجّلت فقرة (المواد الخام باستثناء الوقود) ما نسبته (1.8%) وهذا يدل على انخفاض الطلب على السلع التي تدخل في الإنتاج نتيجة إلى ضعف الإنتاج

السلي غير النفطي في حالة عجز مستمر، من جانب آخر نلاحظ عدم تغير نسبة المساهمة النسبية لهيكل الاستيرادات من إجمالي الاستيرادات لعامي 2020-2021 وهذا يُعزى إلى عدم جودة البيانات بسبب استخدام الأساليب غير الحديثة في جمع البيانات وعدم الاعتماد على الأتمتة الحديثة للكمارك.

المحلي، أما فقرة (المشروبات والتبغ) فقد سجلت (1.3%) من إجمالي الاستيرادات على التوالي، وعلى النحو المبين في جدول رقم (23). إنَّ ضعف الإنتاج المحلي فتح الباب أمام واردات السلع الأجنبية لغزو السوق المحلية وهذا بدوره سوف يؤدي إلى خروج العملة الصعبة لتغطية قيمة الواردات الكبيرة التي تشمل على الأغلب سلعاً استهلاكية تسهم في جعل الميزان التجاري

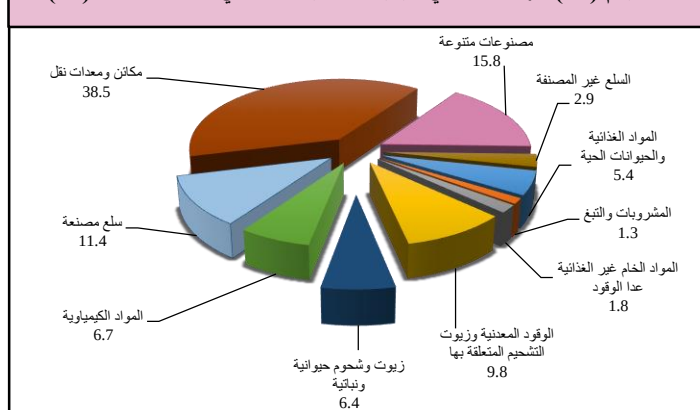
جدول رقم (23) الهيكل السلي للواردات العراقية لعامي 2020-2021

(مليون دولار)

السلع	2020	الأهمية النسبية 2020	2021	الأهمية النسبية 2021
المواد الغذائية والحيوانات الحية	2,600	5.40	2,199	5.40
المشروبات والتبغ	626	1.30	530	1.30
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	867	1.80	733	1.80
الوقود المعدنية وزيت التشحيم المتعلقة بها	4,718	9.80	3,992	9.80
زيت وشحوم حيوانية ونباتية	3,082	6.40	2,607	6.40
المواد الكيماوية	3,226	6.70	2,729	6.70
سلع مصنعة	5,489	11.40	4,644	11.40
مكائن ومعدات نقل	18,538	38.50	15,684	38.50
مصنوعات متنوعة	7,608	15.80	6,437	15.80
السلع غير المصنفة	1,396	2.90	1,181	2.90
المجموع	48,150	100	40,736	100

- قيمة الاستيرادات على أساس سيف (cif).
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

شكل رقم (29) الهيكل السلي للواردات العراقية لعامي 2020-2021 (%)



شكل رقم (28) الهيكل السلي لصادرات العراق عام 2021 (%)



ثانياً: ميزان المدفوعات العراقي السنوي

في ضوء ما متوافر من بيانات، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي خلال عام 2021 فائضاً مقداره (10,791.9) مليون دولار نتيجة للزيادة المتحققة في الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال هذه المدة، وقد أسهمت عوامل عدة في تحقيق هذا الفائض، تنعكس من خلال استعراضنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الآتي: -

أولاً- الحساب الجاري

يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، ومن خلال البيانات المتاحة لدينا، سجل صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (24,563.4) مليون دولار خلال عام 2021، وفيما يأتي استعراضاً لمكونات هذا الحساب:

1. الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري خلال عام 2021 فائضاً بقيمة (38,362.7) مليون دولار، إذ سجلت الصادرات الكلية مبلغاً مقداره (73,083.8) مليون دولار بضمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع إلى الشركات النفطية الأجنبية بقيمة (10,325.7) مليون دولار، أما الاستيرادات الكلية فقد سجلت مبلغاً مقداره (40,848.5) مليون دولار على أساس سيف و (34,721.1) مليون دولار على أساس فوب، إذ تم استقطاع نسبة (15%) من

قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من سيف إلى فوب.

2. صافي حساب الخدمات

أظهر صافي حساب الخدمات خلال عام 2021 عجزاً مقداره (10,809.1) مليون دولار وجاء هذا العجز نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (15,985.8) مليون دولار، أغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتأمين على الاستيرادات لتحويلها من سيف إلى فوب.

في حين بلغ جانب المقبوضات مبلغاً مقداره (5,176.7) مليون دولار تحقق أغلبها في بند السفر والذي يضم القادمين إلى العراق من الرعايا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة.

3. حساب الدخل الأولي

حقق صافي حساب الدخل الأولي خلال عام 2021 عجزاً بلغ (2,064.2) مليون دولار وفيما يأتي تفصيلاً لهذا الحساب:

أ- **تعويضات العاملين:** تمثل المبالغ المحولة من العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأقل من سنة. حقق صافي حساب تعويضات العاملين خلال عام 2021 فائضاً بلغ (21.1) مليون دولار.

ب- **دخل الاستثمار:** حقق صافي حساب دخل الاستثمار عجزاً بلغ (2,085.3) مليون دولار

ثالثاً - الحساب المالي

حقق صافي الحساب المالي خلال عام 2021 مبلغاً مقداره (24,993.3) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية الخارجية، وفيما يأتي استعراض لمكونات هذا الحساب: -

1. صافي الاستثمار المباشر

حقق صافي هذا الحساب خلال عام 2021 فائضاً مقداره (2,771.9) مليون دولار، نتيجة الزيادة في الأصول المالية الخارجية بقيمة (134.6) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (2,637.3) مليون دولار، عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق .

2. صافي استثمار الحافطة

حقق صافي استثمار الحافطة خلال عام 2021 انخفاضاً مقداره (270.1) مليون دولار نتيجة الانخفاض في استثمارات المحفظة الاستثمارية للأوراق المالية لوزارة الدفاع بقيمة (618.7) مليون دولار، مع انخفاض الخصوم المالية للحكومة العامة بقيمة (348.6) مليون دولار.

3. صافي الاستثمار الآخر

حقق صافي الاستثمار الآخر خلال عام 2021، مبلغاً مقداره (11,699.6) مليون دولار، نتيجة زيادة الأصول المالية لكل من القطاع الرسمي

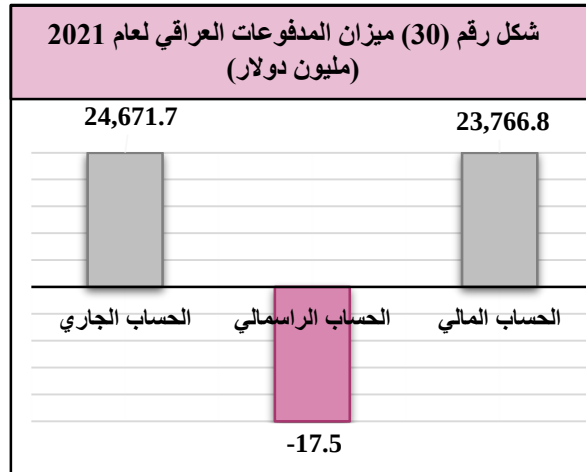
نتيجة لزيادة المدفوعات، أغلبها مدفوعات تتعلق بأرباح الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق المحولة إلى الخارج فضلاً عن مدفوعات وزارة المالية إلى الخارج عن فوائد الدين العام الخارجي.

4. حساب الدخل الثانوي

حقق صافي حساب الدخل الثانوي خلال عام 2021 عجزاً بلغ (926.0) مليون دولار، نتيجة لزيادة المدفوعات البالغة (1,642.4) مليون دولار، أغلبها مدفوعات تتعلق بتعويضات حرب الخليج البالغة (1,592.6) مليون دولار التي تشكّل نسبة (3%) من قيمة النفط الخام المصدر. أمّا جانب المقبوضات فقد سجّل مبلغاً مقداره (782.0) مليون دولار تمثل أغلبها المنح المقدمة إلى العراق من المنظمات الدولية بصفة مساعدات إنسانية إلى النازحين من المناطق الساخنة، في حين حقق صافي التحويلات الخاصة عجزاً بقيمة (65.6) مليون دولار عن المساعدات العائلية المقدمة من غير المقيمين إلى ذويهم وتحويلات العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة.

ثانياً - الحساب الرأسمالي

حقق صافي الحساب الرأسمالي خلال عام 2021 عجزاً مقداره (17.5) مليون دولار. ويمثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة والمنح الرأسمالية المقدمة من الحكومات والمنظمات الدولية.



وشركات الإيداع الأخرى وصافي الودائع في الخارج بقيمة (5,530.3، 1,540.2، 803.9) مليون دولار على التوالي، في حين حقق جانب المطلوبات لهذا الحساب انخفاضاً في الخصوم المالية بقيمة (3,858.5) مليون دولار نتيجة انخفاض التزامات الحكومة تجاه مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق بقيمة (1,608.5) مليون دولار فضلاً عن تسديدات الأقساط عن القروض الممنوحة للعراق البالغة (3,114.2) مليون دولار، في حين حققت الخصوم المالية لشركات الإيداع الأخرى زيادة مقدارها (33.3) مليون دولار.

4. الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية)

حققت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال عام 2021، فائضاً بلغ (10,791.9) مليون دولار، نتيجة زيادة الموجودات الأجنبية للبنك المركزي من العملة والودائع، واستثمارات البنك المركزي في محفظة الأوراق المالية خلال هذه المدة.

رابعاً – فقرة صافي السهو والخطأ

حققت فقرة صافي السهو والخطأ خلال عام 2021، مبلغاً قدره (447.4) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة موجبة مما يعني أنّ هناك معاملات دائنة لم تسجل في ميزان المدفوعات أو لم تغطّ بالكامل لعدم توافرها من المصدر، أو قد تكون هناك قيود مدينة قدرت أكثر.



الفصل السادس

تطوّر نظام المدفوعات

Payment System development

تطور نظام المدفوعات العراقي

والتسوية النهائية لأوامر الدفع عالية القيمة والمتبادلة بين المشاركين بصورة مستمرة خلال يوم العمل، بدأ التشغيل الفعلي للنظام بتاريخ 2006/8/24 والمشاركون المباشرون في النظام وزارة المالية والمصارف المشاركة، إذ بلغ عدد المصارف (75) مصرفاً بعد اشتراك (4) مصارف خلال هذا العام فضلاً عن دائرة رعاية القاصرين والهيئة العامة للتقاعد والشركة العامة للبريد والتوفير لأغراض التسوية من خلال مشاركتهم في نظام الحفظ المركزي لإيداع السندات الحكومية.

ارتفع عدد التحويلات المالية في نظام التسوية الإجمالية (RTGS) بالدينار العراقي بنسبة (42.2%) ليبلغ (72,997) تحويل عام 2021 مقابل (51,337) تحويل عام 2020، في حين ارتفعت عدد التحويلات بالدولار الأمريكي بنسبة (15.4%) لتبلغ (26,119) تحويل مقابل (22,637) تحويل عام 2020، ويُعزى ارتفاع التحويلات إلى غلبة العملة المحلية على التعاملات الداخلية بين المصارف والبنك المركزي.

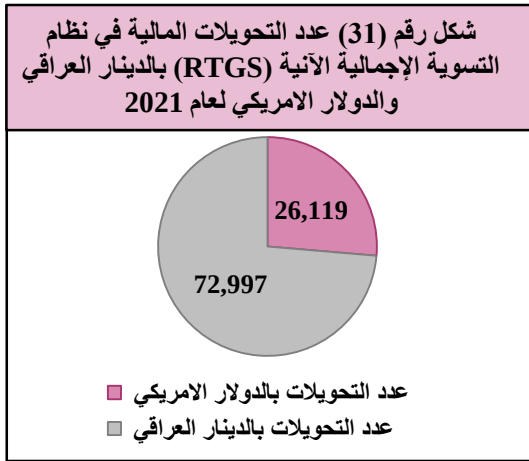
فيما نمت مبالغ التحويل بالدينار العراقي بنسبة (1.4%) خلال عام 2021 لتبلغ (200.8) ترليون دينار مقابل (198.0) ترليون دينار ويُعزى ارتفاعها إلى زيادة عدد المصارف المشاركة من جانب، ومن جانب آخر زيادة

أدى التقدم في عمل نظام المدفوعات العراقي خلال المدة الماضية إلى السيطرة بشكل كبير على تدفق الأموال داخل العراق وتوفير قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن جميع التحويلات التي تتم ضمن نطاق القطاع المالي والمصرفي. وقد جاء التقدم في عمل نظام المدفوعات العراقي عبر جملة من الإجراءات والتحوطات التي تم تنفيذها ويُعمل عليها الآن، ومن بينها تحديث نظام المدفوعات بجميع مكوناته بحسب المعايير الدولية، وهذا التحديث جاء بهدف استيعاب تزايد حجم المعاملات التي تتم من خلال هذا النظام لتتوافق بسهولة والأنظمة المصرفية المختلفة، وأصدر البنك المركزي مجموعة من التعليمات والتحوطات للمصارف للحد من مخاطر تبادل الصكوك من خلال النظام. في حين توجه البنك المركزي إلى إنشاء مجلس المدفوعات الوطني العراقي الذي يضم أعضاء من داخل وخارج البنك المركزي والذي يسهم في وضع الاستراتيجيات لتطوير نظم الدفع والتسوية ومتابعة تنفيذها، والارتقاء بأفضل الممارسات الدولية. يقدم هذا الفصل عرضاً لأهم التطورات التي حدثت لنظام المدفوعات العراقي خلال عام 2021 والخطط الاستراتيجية المستقبلية.

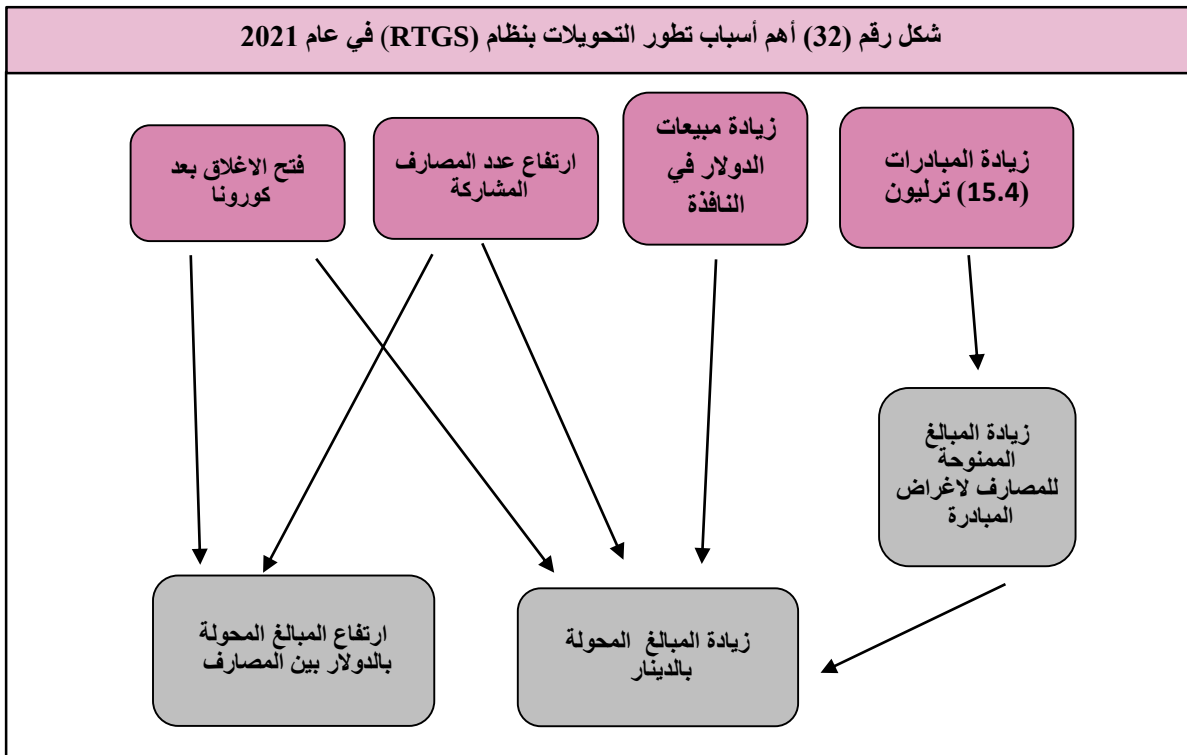
أولاً: أهم مكونات نظام المدفوعات العراقي

أ- نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS)

هو نظام تسوية إجمالي في الوقت الفعلي ويوفر آلية يتم من خلالها حصول كل من المعالجة



مبالغ المبادرات الممنوحة التي تحول عن طريق هذا النظام في البنك المركزي العراقي. وارتفعت مبالغ التحويلات بالدولار بنسبة (8.1%) لتبلغ (5.3) مليار دولار ويُعزى ذلك إلى عودة الحياة التدريجية بعد أزمة كورونا، ومن ثمّ زيادة التعامل بين المصارف بالدولار لأغراض فتح الاعتمادات المستندية وغيرها.



ب- نظام المقاصة الآلية (C-ACH)

هو نظام يمكّن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وإرسال صافي التسوية النهائية إلى نظام التسوية الإجمالية الآنية الـ (RTGS)، وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك

الإلكترونية المرمزة بالحبر المغنط ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الأصلية في الفرع المودع فيه وإرسال صورة الصك وبياناته من خلال نظام الفرع إلى نظام المشارك في الإدارة العامة، وتم تشغيل النظام بصورة فعلية بتاريخ 2006/9/14 للفروع الرئيسة للمصارف

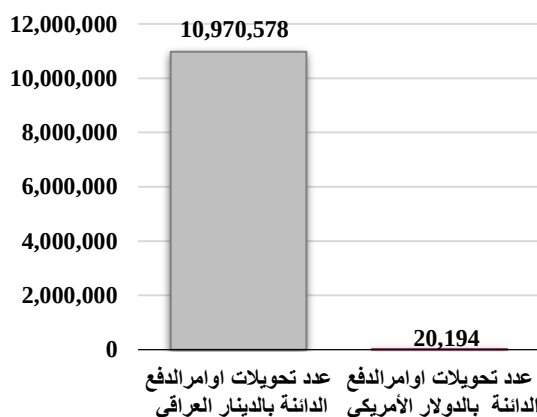
(الرافدين، الرشيد، بغداد، التجاري العراقي، الشرق الأوسط) ومن أهم التطورات التي حدثت على هذا النظام خلال عام 2021.

- تمّ اشترك (4) مصارف فضلاً عن وزارة المالية في نظام المقاصة الإلكترونية (C-ACH) ليلبغ العدد الكلي للمصارف المشاركة (73) مصرفاً.

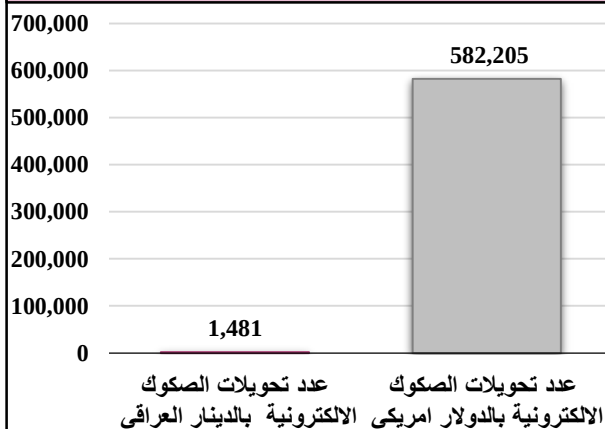
- اشترك (26) فرعاً في النظام ليلبغ العدد الكلي لفروع المصارف المشاركة (815) فرعاً.

- في حين بلغ عدد تحويلات أوامر الدفع الدائنة (CT) في نظام المقاصة الإلكتروني (C-ACH) (10,970,578) عملية تحويل بالدينار العراقي و(20,194) تحويلاً بالدولار الأمريكي. وبلغ عدد تحويلات الصكوك الإلكترونية (CH) في نظام المقاصة الإلكتروني (ACH) (582,205) صكوك بالدينار العراقي و(1,481) صكاً بالدولار الأمريكي.

شكل رقم (34) عدد تحويلات اوامر الدفع الدائنة (CT) بالدينار العراقي والدولار الأمريكي لعام 2021



شكل رقم (33) عدد تحويلات اوامر الدفع الدائنة (CH) بالدينار العراقي والدولار الأمريكي لعام 2021



بتنفيذ النظام بتاريخ 2016/6/1.

بلغ عدد المصارف وفروعها المشاركة في نظام المقاصة (5) مصارف و (12) فرعاً ليلبغ العدد الكلي (373) فرعاً.

وبلغ عدد تحويلات الصكوك الإلكترونية (CH) في نظام المقاصة الداخلي (IBCS) (472,504)

ج - نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف

الواحد IBCS

هو نظام لتبادل المقاصة الداخلية للمصارف الحكومية التي لا تمتلك أنظمة مصرفية شاملة، إذ يتيح للإدارة العامة للمصرف الدقة والكفاءة والشفافية في مراقبة التحويلات ويوفر قاعدة بيانات لإجراء عملية المطابقة والتدقيق، تمّ البدء

في نظام الدفع بالتجزئة (46) مصرفاً، أما فيما يخص الشركات فقد تم ربط شركة (الشبكة الدولية) وبلغ عدد الشركات المشاركة (9) شركات وذلك بعد الانتهاء من الإجراءات الإدارية والفنية التنظيمية كافة.

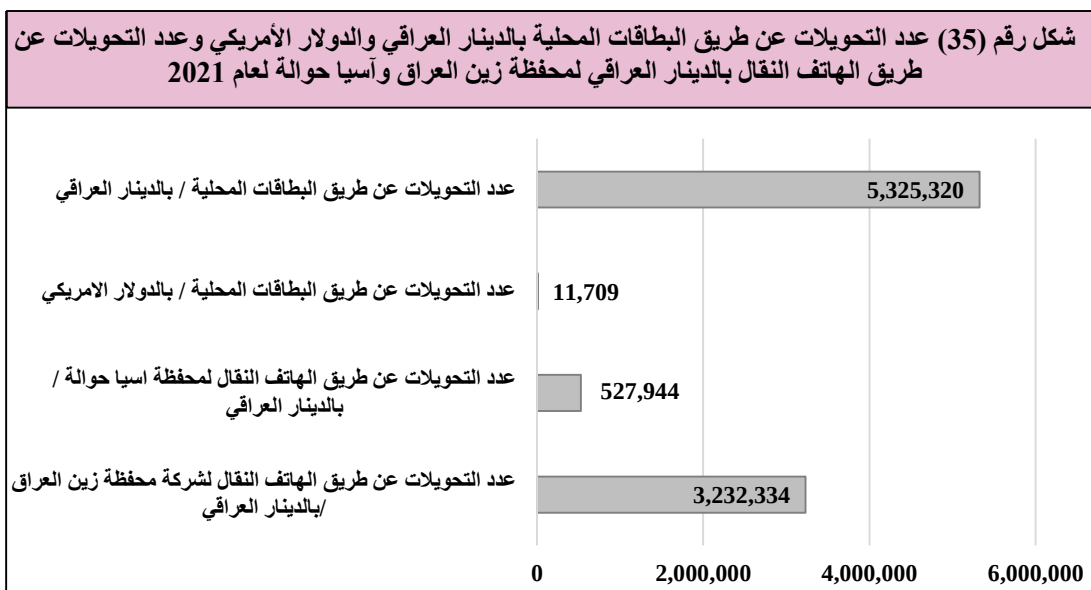
بلغ عدد التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية بين المصارف المشاركة في المقسم الوطني للدفع (5,325,320) تحويلات بالدينار العراقي و(11,709) تحويلات بالدولار الأمريكي. وبلغ عدد التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال للشركات المشاركة في المقسم الوطني (3,232,334) و(527,944) تحويلات بالدينار العراقي لشركة محفظة زين العراق وآسيا حواله على التوالي.

صكوك بالدينار العراقي و(49) صكاً بالدولار الأمريكي. وبلغ عدد التحويلات المالية عن طريق أوامر الدفع الدائنة (CT) في نظام المقاصة الداخلي (IBCS) (32,705,691) تحويلات بالدينار العراقي و(306) تحويلات بالدولار الأمريكي.

د- الموزع الوطني للبيع بالتجزئة والدفع (IRPSI)

هو نظام الدفع للمدفوعات ذات القيمة المنخفضة والتي تتم في المقام الأول من الأفراد والشركات تتمثل بمدفوعات أوامر البريد أو التسوق عبر الانترنت أو مدفوعات الرواتب وغيرها ويعالج عدد كبير من المدفوعات في يوم واحد. ويوفر نظام الدفع بالتجزئة المتبادل الفرصة للمصارف العراقية للوصول إلى الأدوات الأكثر حداثة وتطوراً والذي سيسهم في تسهيل التعاملات بين الأشخاص من المواطنين والوافدين فضلاً عن تنشيط السوق للمدفوعات النقدية المحلية وتقليل التعامل بالنقد مما يساعد في خلق جو من التنافس بين المصارف لتقديم خدمات جديدة لجذب الزبائن إذ يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل جديدة، كذلك فإن وجود نظام دفع بالتجزئة رصين ومتمين يعمل على وفق المعايير الدولية سيعطي ثقة كبيرة للمستثمرين.

وتم الانطلاق الفعلي لنظام الدفع بالتجزئة العراقي (IRPSI) مع المصارف والشركات إذ تم ربط (4) مصارف فيما بينها، إذ بلغ عدد المصارف المشاركة

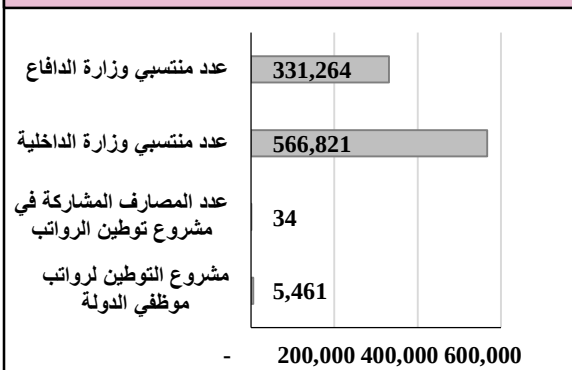


جدول رقم (24) التحويلات بالدينار العراقي والدولار الامريكي من المشاركين في أنظمة المدفوعات العراقي لعام 2021

اسم النظام	عدد التحويلات بالدينار العراقي	عدد التحويلات بالدولار الأمريكي
نظام RTGS	72,997	26,119
نظام C-CAH		
أ- أوامر الدفع الدائنة CT	10,970,578	20,194
ب- الصكوك الإلكترونية CH	582,205	1,481
نظام IBCS		
أ- أوامر الدفع الدائنة CT	32,705,691	306
ب- الصكوك الإلكترونية CH	472,504	49
نظام IRPSI		
أ- التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية	5,325,320	11,709
ب- التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال		
1- شركة محفظة زين العراق	3,232,334	
2- آسيا حوالة	527,944	

على إعداد ملف الرواتب في شهر آذار، إذ تمّ الانطلاق الفعلي لمركز الدفاع والداخلية وتم إنجاز المشروع بنسبة (100%) وبلغ عدد المنتسبين من وزارة الداخلية (566,821) منتسباً ومن وزارة الدفاع (331,264) منتسباً.

شكل رقم (36) مشروع توظيف رواتب موظفي الدولة لعام 2021



ثانياً: التطورات المتحققة في نظام المدفوعات لعام 2021

- مشروع توظيف رواتب موظفي الدولة:

تنفيذاً لتوجيهات الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب قرار (281) لسنة 2017 بالتحويل من النقد إلى الدفع الإلكتروني في دفع الرواتب ومستحقات الموظفين من خلال فتح حساب مصرفي لكل موظف مرتبط ببطاقة مدينة حصراً، فقد تمّ الآتي: -

• مشروع توظيف رواتب موظفي الدولة لغاية عام 2021 بلغ (5,461) وحدة إنفاق (ممولة ذاتياً ومركزياً)، على وفق التعليمات والضوابط الصادرة وبواقع (867.6) ألف موظف حكومي في عام 2021 ليبلغ العدد الكلي (3,985,608) موظف.

• بلغ العدد الكلي للمصارف المشاركة في مشروع توظيف الرواتب (34) مصرفاً وبواقع (6) مصارف حكومية و (26) مصرفاً أهلي فضلاً عن (2) فرعين لمصارف أجنبية.

• استناداً إلى قرار مجلس الأمن الوطني رقم (12) لعام (2019) بجلسته في 2019/5/22 المتضمن البدء بتوظيف رواتب الموظفين والمرتبات العاملين في وزارتي الدفاع والداخلية، تمّ استكمال إجراءات توظيف الرواتب الخاصة بمركز الدفاع والعمل على فتح الحسابات المصرفية للمنتسبين وتدريب كوادر وزارة الدفاع

ثالثاً: الشمول المالي

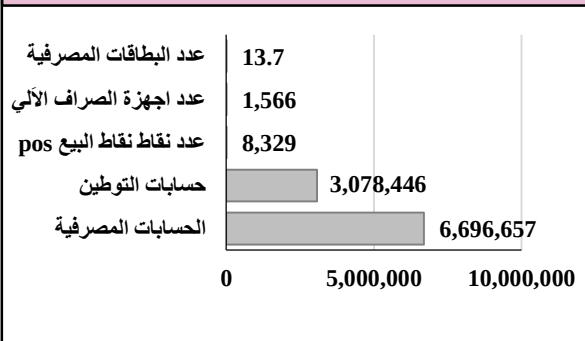
لتعزيز وصول الخدمات والمنتجات المالية إلى كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة بحيث تقدّم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة، لیتضمن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم عمل البنك المركزي على تحقيق هذا الهدف من خلال عدد من الخطوات المهمة التي اتخذها فضلاً عن لجان فرعية جديدة منبثقة عن اللجنة العليا للشمول المالي وعلى النحو الآتي:

- تسلم مصفوفة النشاطات والخطوات المقترحة لخارطة الطريق بموجب كتاب صندوق النقد العربي لدعم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق .
- العمل مع البنك الدولي والوكالة الألمانية للتنمية الدولية (GIZ) على تنفيذ مشروع الشمول المالي لبداية تكامل اقتصادي جديد من خلال تحسين الشمول المالي بشكل مستدام والوصول إلى الخدمات المالية الشاملة للفئات المستهدفة الضعيفة مثل النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة، ولا سيما النساء والشباب من رواد الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر .
- تسريع وتيرة الخدمات المصرفية المقدّمة عن طريق الهاتف النقال.
- بلغت الحسابات المصرفية المفتوحة لعام 2021 (6,696,657)، وحسابات التوظيف (3,078,446)، وبلغ عدد نقاط البيع (POS)

(8,329) نقطة، وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) (1,566) جهاز.

- خلال السنوات الماضية ارتفع عدد البطاقات المصرفية من (6.4) مليون في عام 2017 إلى (14.9) مليون في عام 2021.
- أتمتة التحويلات المالية بين دوائر ومؤسسات الدولة واستحصال المستحقات عن طريق نظام المقاصة الإلكتروني (C-ACH)، والتأكيد على الوزارات والتشكيلات التابعة مثل (النقابات التابعة إلى وزارة الصحة، وسلطة الطيران المدني) باستخدام أدوات الدفع الإلكتروني بدلاً من النقد والصكوك وأهم ما تمّ إنجازه تنصيب النظام في مديريات الخزائن في بغداد والمحافظات، إذ تمّت أتمتة تحويلاتها وتعاملاتها المالية وتنصيب النظام لعدد من وحدات الإنفاق مثل صندوق تقاعد الصحفيين وشركة المشاريع النفطية.

شكل رقم (37) عدد البطاقات الإلكترونية و الحسابات المصرفية وحسابات التوظيف ونقاط البيع (POS) وعدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لعام 2021



رابعاً: الخطط الاستراتيجية لنظام المدفوعات

- 1- إنشاء نظام الدفع السريع.
- 2- تطوير نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS).
- 3- تشجيع المصارف على المشاركة في منصة بُنى لما توافره من السرعة والأمان في إجراء التحويلات وتعزيز الخدمات المصرفية.
- 4- مشروع إضافة عملة الدينار العراقي في منصة بُنى للمدفوعات العربية.
- 5- ربط نظام المدفوعات العراقي بالأنظمة الأساسية العاملة في البنك.

إطار رقم (3)

مشروع نظام الدفع الإقليمي العربي (بُنى)

منصة تعمل على توفير خدمات المقاصة والتسوية في الوقت الفعلي للتحويلات المالية عبر الحدود وبالعملات العربية والدولية، إذ ستمكن المصارف المشاركة من إرسال وتسلم المدفوعات فيما بينها بصورة آمنة وموثوقة وتقليل اللجوء إلى المراكز العالمية من البنوك المراسلة في مقاصة المدفوعات العربية وتسويتها مما يسهم في تقليل الوقت والكلف المصاحبة على المصارف وزبائنهم. تم بدء التشغيل الكامل لمنصة بُنى بالتعاون مع صندوق النقد العربي وإجراء عمليات الدفع، ويُعدّ هذا الإنجاز مرحلة جديدة لتطوير المدفوعات الإلكترونية واشترك (13) مصرفاً في المنصة.



الملاحق الإحصائية

Statistics Appendices

الملاحق

ملحق جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاطات الاقتصادية بالأسعار الثابتة لعامي 2020-2021

سنة الأساس 2007=100

(مليار دينار)

النشاطات الاقتصادية	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لعام 2020	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لعام 2021*	الأهمية النسبية %	نسبة التغير %
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	9,518.6	7,854.9	3.84	-17.5
التعدين والمقالع: -	116,399.5	115,562.4	56.52	-0.7
- النفط الخام	116,242.7	115,424.9	56.45	-0.7
- الانواع الأخرى من التعدين	156.8	137.5	0.07	-12.3
الصناعة التحويلية	2,313	2,390	1.17	3.3
الكهرباء والماء	2,208.8	2,613.9	1.28	18.3
البناء والتشييد	6,878.2	5,773	2.82	-16.1
النقل والاتصالات والخرن	15,278.8	18,769.4	9.18	22.8
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك	14,486.5	18,075.2	8.84	24.8
المال والتأمين وخدمات العقارات والأعمال: -	12,208.4	11,743.1	5.74	-3.8
- البنوك والتأمين	2,713.7	3,137.5	1.53	15.6
- ملكية دور السكن	9,494.7	8,605.5	4.21	-9.4
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية: -	19,364.7	21,679.6	10.60	12
الحكومة العامة	14,397	16,830.7	8.23	16.9
الخدمات الشخصية	4,967.7	4,848.9	2.37	-2.4
المجموع بحسب النشاطات	198,656.6	204,461.4	100.00	2.9
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	1,671.1	1,993.1	0.97	19.3
الناتج المحلي الإجمالي	196,985.5	202,468.3	99.03	2.8

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء.

*تقديرات أولية فصلية

ملحق جدول (2)

الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاطات الاقتصادية بالأسعار الجارية لعامي 2020 – 2021

(مليار دينار)

النشاطات الاقتصادية	القيمة المضافة بالأسعار الجارية لعام 2020	القيمة المضافة بالأسعار الجارية لعام 2021 *	الأهمية النسبية %	نسبة التغير %
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	13,130.9	11,912.8	3.90	-9.3
التعدين والمقالع: -	63,622	137,919.8	45.19	116.8
- النفط الخام	63,335.7	137,673.5	45.11	117.4
- الانواع الأخرى من التعدين	286.3	246.4	0.08	-14
الصناعة التحويلية	5,951.4	6,193.7	2.03	4.1
الكهرباء والماء	7,584.6	7,886.7	2.58	4
البناء والتشييد	13,515.7	10,265.1	3.36	-24.1
النقل والاتصالات والخزن	22,850.1	29,886.4	9.79	30.8
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك	19,556.8	25,958	8.51	32.7
المال والتأمين وخدمات العقارات والأعمال: -	23,034.1	21,720.1	7.12	-5.7
- البنوك والتأمين	5,440.5	5,905.7	1.94	8.6
- ملكية دور السكن	17,593.6	15,814.4	5.18	-10.1
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية: -	53,873.5	53,448.7	17.51	-0.8
الحكومة العامة	43,416.4	43,932.3	14.39	1.2
الخدمات الشخصية	10,457.1	9,516.4	3.12	-9
المجموع بحسب النشاطات	223,119	305,191.4	100.00	36.8
ناقصاً: رسم الخدمة المحتسب	3,350.2	3,751.8	1.23	12
الناتج المحلي الإجمالي	219,768.8	301,439.5	98.77	37.2

وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء .

*تقديرات أولية فصلية

ملحق جدول (3)

عرض النقد (M1، M2) ومكوناته لأشهر عامي 2020-2021

(مليار دينار)

المدة	العملة خارج البنوك	الودائع الجارية	M1	أخرى	M2
كانون الثاني 2020	46,864.8	39,312.9	86,177.6	16,353.0	102,530.6
شباط	46,217.4	43,041.0	89,258.4	16,418.7	105,677.1
آذار	49,445.0	42,400.8	91,845.8	16,373.9	108,219.7
نيسان	52,075.7	42,637.4	94,713.1	15,982.9	110,696.1
أيار	53,154.4	40,977.0	94,131.3	15,884.4	110,015.7
حزيران	53,346.0	41,129.6	94,475.6	15,778.5	110,254.1
تموز	56,535.7	40,554.4	97,090.1	14,016.8	111,106.9
آب	56,980.1	40,657.8	97,637.9	14,036.6	111,674.5
أيلول	54,448.5	42,041.1	96,489.6	16,004.8	112,494.4
تشرين الأول	55,124.0	40,745.0	95,869.0	15,948.1	111,817.1
تشرين الثاني	56,959.0	40,991.9	97,951.0	15,784.5	113,735.5
كانون الأول	59,987.1	43,366.5	103,353.6	16,552.7	119,906.3
كانون الثاني 2021	63,159.0	42,203.7	105,362.7	16,674.2	122,037.0
شباط	65,034.4	43,891.7	108,926.1	16,836.3	125,762.4
آذار	69,193.6	42,410.8	111,604.4	17,088.7	128,693.1
نيسان	68,234.6	44,209.7	112,444.3	17,416.1	129,860.4
أيار	70,024.9	45,352.0	115,376.9	17,572.7	132,949.6
حزيران	68,917.2	46,715.2	115,632.4	17,914.2	133,546.5
تموز	69,261.9	47,622.7	116,884.6	18,025.9	134,910.5
آب	69,239.3	47,977.0	117,216.3	18,387.6	135,603.9
أيلول	69,468.3	46,845.9	116,314.2	18,787.0	135,101.1
تشرين الأول	70,687.8	48,327.3	119,015.1	18,840.3	137,855.4
تشرين الثاني	70,818.5	46,974.7	117,793.2	19,121.3	136,914.5
كانون الأول	71,526.1	48,418.0	119,944.0	19,942.0	139,886.0

البيانات أولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (4)
المعدل الشهري لسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية
لأشهر عامي 2020 - 2021

(دينار / دولار)

المدة	2020	2021
كانون الثاني	1202	1461
شباط	1194	1461
آذار	1199	1461
نيسان	1226	1476
أيار	1227	1486
حزيران	1243	1487
تموز	1230	1473
أب	1223	1475
أيلول	1222	1471
تشرين الأول	1241	1481
تشرين الثاني	1249	1481
كانون الأول	1351	1477
المعدل	1234	1474

ملحق جدول (5)
الكميات المباعة من الدولار الأمريكي في البنك المركزي لعامي 2020-2021

(مليون دولار)

	2020			2021		
	نقد	حوالة/ تعزيز رصيد	المجموع	نقد	حوالة/ تعزيز رصيد	المجموع
كانون الثاني	489	4,516	5,005	2	490	492
شباط	470	4,158	4,628	1	1,175	1,176
آذار	306	3,620	3,926	0	1,441	1,141
نيسان	0	1,555	1,555	273	2,836	3,109
أيار	49	2,616	2,665	433	2,206	2,639
حزيران	238	2,581	2,819	757	4,067	4,824
تموز	205	3,655	3,860	607	2,336	2,943
أب	290	3,082	3,372	983	3,730	4,713
أيلول	373	4,296	4,669	911	3,538	4,449
تشرين الأول	338	3,481	3,819	791	2,356	3,147
تشرين الثاني	367	4,200	4,567	937	3,110	4,047
كانون الأول	244	2,951	3,195	924	3,190	4,114
المجموع	3,369	40,711	44,080	6,619	30,475	36,794

البيانات أولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (6)

مبيعات ومشتريات الدولار الأمريكي لعامي 2020-2021

(مليون دولار)

2021		2020		
المشتريات من وزارة المالية	المبيعات	المشتريات من وزارة المالية	المبيعات	
2,000	492	2,780	5,005	كانون الثاني
3,290	1,176	3,500	4,628	شباط
3,773	1,441	7,200	3,926	آذار
4,355	3,109	3,500	1,555	نيسان
3,050	2,639	2,950	2,665	أيار
4,319	4,824	1,800	2,819	حزيران
3,050	2,943	900	3,860	تموز
4,810	4,713	0	3,372	أب
4,150	4,449	0	4,669	أيلول
4,100	3,147	4,000	3,819	تشرين الأول
4,350	4,047	3,100	4,567	تشرين الثاني
4,750	4,114	1,000	3,195	كانون الأول
45,997	37,094	30,730	44,080	المجموع

البيانات أولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (7)

الاحتياطي الإلزامي نهاية عامي 2020 - 2021

(مليار دينار)

2021		2020		المدة
المصارف الأهلية	المصارف الحكومية	المصارف الأهلية	المصارف الحكومية	
1,106	7,990	1,210	8,505	كانون الثاني
1,185	8,951	1,183	8,572	شباط
1,147	8,956	1,184	8,315	آذار
1,142	8,921	1,170	8,907	نيسان
1,220	8,996	1,095	8,226	أيار
1,205	8,123	1,028	8,290	حزيران
1,280	8,923	1,021	7,925	تموز
1,306	9,085	1,038	7,856	أب
1,351	9,212	1,056	7,840	أيلول
1,363	9,434	1,075	8,254	تشرين الأول
1,371	9,356	1,054	8,083	تشرين الثاني
1,419	9,596	1,062	8,131	كانون الأول

البيانات أولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (8)

حوالات البنك المركزي العراقي استحقاق (182) يوماً واستحقاق (365) يوماً بالدينار العراقي لعامي 2020-2021

المدة	2020					2021				
	المبلغ المباع (182 يوم)	المبلغ المسدد	معدل سعر الفائدة (%)	المبلغ المباع (365 يوم)	المبلغ المسدد	المبلغ المباع (182 يوم)	المبلغ المسدد	معدل سعر الفائدة (%)	المبلغ المباع (365 يوم)	المبلغ المسدد
كانون الثاني	78,000	41,000	2.5							
شباط				34,600	3,00		34,600			
آذار	47,640	35,000	2.5							
نيسان										
أيار	38,330	100,030	2.5							
حزيران										
تموز		78,000								
آب				20,000						
أيلول		47,640								
تشرين الأول				51,500						
تشرين الثاني		38,330								
كانون الأول				1,00,010						
المجموع	163,970	340,000	2.50	34,600	171,510	3,00	34,600	0	0	0

البيانات أولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (9)

رصيد الودائع لدى المصارف التجارية بحسب النوع والقطاع لعامي 2020-2021
(مليون دينار)

الفقرات	2020	2021
الحكومة المركزية	25,262,846	27,987,982
جارية	20,043,470	21,873,095
توفير	0	0
ثابتة	5,219,376	6,114,887
المؤسسات العامة	23,740,789	24,840,341
جارية	21,485,161	22,461,103
توفير	32,917	33,337
ثابتة	2,222,711	2,345,901
القطاع الخاص	35,920,533	43,243,055
جارية	21,867,133	25,941,688
توفير	12,619,980	15,432,918
ثابتة	1,433,420	1,868,449
المجموع	84,924,168	96,071,378

البيانات أولية قابلة للتعديل.

ملحق جدول (10)

رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من المصارف التجارية بحسب النوع والقطاع لعامي 2020-2021

(مليون دينار)

الفقرات	2020	2021
الحكومة المركزية	21,234,010	19,223,528
المكشوف	2,195	2,303
الاوراق التجارية المخصومة	0	18,073
القروض والسلف	21,231,815	19,203,152
ديون متاخرة التسديد	0	0
المؤسسات العامة	2,717,075	4,169,687
المكشوف	107,642	107,542
الاوراق التجارية المخصومة	0	0
القروض والسلف	2,531,148	3,984,953
ديون متاخرة التسديد	78,285	77,192
القطاع الخاص	25,866,652	29,578,293
المكشوف	2,155,440	1,967,900
الاوراق التجارية المخصومة	67,985	84,199
القروض والسلف	19,270,522	22,934,840
ديون متاخرة التسديد	4,372,705	4,591,354
المجموع	49,817,737	52,971,508

البيانات أولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (11)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي الممنوح من المصارف التجارية لعامي 2020-2021

(مليون دينار)

النشاطات	الائتمان النقدي		الائتمان التعهدي	
	2020	2021	2020	2021
الزراعة والصيد	2,098,462	2,110,038	857	5,224
التعدين	11,179	6	235	41,650
الصناعة التحويلية	1,388,336	2,361,734	51,292	998,226
الماء، الكهرباء والغاز	384,595	1,309,437	279,279	296,151
التجارة، المطاعم والفنادق	21,304,458	10,180,123	21,385,823	22,787,958
النقل، التخزين والمواصلات	1,570,022	1,716,146	386,420	239,202
التمويل والتأمين	5,556,073	5,127,790	26,554	89,705
خدمات المجتمع	7,379,406	18,998,599	973,585	633,959
العالم الخارجي	12,597	11,977	2,041,532	2,069,343
التشييد والبناء	10,112,609	11,155,658	304,579	482,755
المجموع الكلي	49,817,737	52,971,508	25,450,156	27,644,173

*البيانات تقديرية قابلة للتعديل

ملحق جدول (12)
ميزان المدفوعات العراقي سنوي 2021 بحسب منهجية الطبعة السادسة (أولي)
IRAQI BALANCE OF PAYMENTS (BPM6) primary 2021

Million Of U.S \$

(مليون دولار)

Items	(FOB)	(CIF)	الفقرات
first -current account	24,563.4		أولاً- الحساب الجاري
1- Trade balance	38,362.7		١- الميزان التجاري
Exports (F.O.B)	73,083.8		الصادرات (فوب)
— Crude oil	68,803.7		— النفط الخام
—*Governmental	68,803.7		— *حكومي
- private	0.0		- خاص
— Oil Products	4,021.5		— المنتجات النفطية
- Governmental	4,001.8		- حكومي
- private	19.7		- خاص
— Other exports	258.6		— الصادرات الأخرى
Imports	34,721.1	40,848.5	الاستيرادات
1.Government Imports	8,937.9	10,515.3	١- الاستيرادات الحكومية
A- consumption imports	2,858.9	3,363.6	أ- الاستيرادات الاستهلاكية
B- capital imports	1,455.4	1,712.3	ب- استيرادات الرأسمالية
C- Refined oil products	3,732.7	4,391.3	ج- استيرادات المنتجات النفطية
D- Other Gov.imports	878.5	1,033.5	د- الاستيرادات الحكومية الأخرى
E- Cost of currency printing	12.4	14.6	هـ- تكاليف طبع العملة
2- Private Sector imports	25,783.2	30,333.2	٢- استيرادات القطاع الخاص
A.Cons. goods imports	6,445.9	7,583.4	أ- استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية
B.Capital goods imports	19,337.3	22,749.8	ب- استيرادات القطاع الخاص الرأسمالية
C.Oil products imports private sector	0.0	0.0	ج- استيرادات منتجات نفطية قطاع خاص
2- Services Account, net	-10,809.1		٢- صافي حساب الخدمات
Receipts	5,176.7		المقبوضات
Payments**	15,985.8		المدفوعات**
3-Primary Incom Account	-2,064.2		٣- حساب الدخل الأولي
Compensation of employee	21.1		تعويضات العاملين
Investment Income	-2,085.3		دخل الاستثمار
- Receipts	451.5		— المقبوضات
- Payments	2,536.8		— المدفوعات
- Interest/external debt	685.6		- الفوائد على الدين العام الخارجي
- others	1,851.2		- أخرى
4-Secondary Incom Account	-926.0		٤- حساب الدخل الثانوي
Special transfers Included Remittances	-65.6		التحويلات الخاصة بضمنها تحويلات العاملين
Official	-860.4		التحويلات الرسمية
- Receipts	782.0		— المقبوضات
Total of Grants	721.3		إجمالي المنح
Other current transfers	60.7		التحويلات الجارية الأخرى
- Payments	1,642.4		— المدفوعات
Total of Grants	0.0		إجمالي المنح
Other current transfers	1,642.4		التحويلات الجارية الأخرى
UN Compensation Fund	1,592.6		صندوق التعويضات
Others	49.8		أخرى
* Including the value of oil in kind			*: بضمنها قيمة النفط العيني
**Includes the costs of shipment & insurance deducted from imports value CIF(6127.3) million US \$			** : تتضمن تكاليف الشحن والتأمين المستقطعة من قيمة الاستيرادات سيف البالغة (٦١٢٧,٣) مليون دولار
Note :Preliminary data .			ملاحظة : البيانات أولية .

تابع ملحق (جدول 12)
ميزان المدفوعات العراقي سنوي 2021 بحسب منهجية الطبعة السادسة (أولي)
IRAQI BALANCE OF PAYMENTS (BPM6) primary 2021

Million Of U.S \$

(مليون دولار)

Items	(FOB)	(CIF)	الفقــــــــــــــــرات
second- Capital Account/ net	-17.5		ثانياً- صافي الحساب الراسمالي
credit	0.2		الدائن
debit	17.7		المدين
third- Financial Account/net	24,993.3		ثالثاً- صافي الحساب المالي
1- Direct investment /Net	2,771.9		١- صافي الاستثمار المباشر (في الخارج - في الداخل)
Abroad	134.6		في الخارج (صافي)
In Iraq	-2,637.3		في الداخل (صافي)
2- Portfolio Investment /Net	-270.1		٢- صافي استثمار الحافظة (الموجودات-المطلوبات)
- Assets	-618.7		- الموجودات
a-General Government	-618.7		أ - الحكومة العامة
drawing	7,795.8		المسحوب (المستمرة)
paid	8,414.5		المسدد (المطفأة)
b-Other sectors	0.0		ب - قطاعات أخرى
drawing	0.0		المسحوب (المستمرة)
paid	0.0		المسدد (المطفأة)
- Liabilities	-348.6		- المطلوبات
a-General Government	-348.6		أ - الحكومة العامة
drawing	0.0		المسحوب (المستمرة)
paid	348.6		المسدد (المطفأة)
b-other Sectors	0.0		ب - قطاعات أخرى
drawing	6.5		المسحوب (المستمرة)
paid	6.5		المسدد (المطفأة)
3- Other Investment , net	11,699.6		٣- صافي الاستثمار الأخر
a- Official , net	9,388.8		أ- صافي الاستثمار الرسمي
- Assets	5,530.3		- الموجودات
- Claims held abroad	7.6		- المستحقات من الخارج
- Change In Government Available Stock	-1,324.3		- التغير في الرصيد المتاح للحكومة
- Trade Credit	6,847.0		- إئتمانات التجارة
- Other equity	0.0		- حصص الملكية الأخرى
- Liabilities	-3,858.5		- المطلوبات
- Obligation on government	-1,608.5		- التزامات على الحكومة
- Loan disbursements	864.2		- المسحوب من القروض
- Amortization	-3,114.2		- التسديدات
- Trade Credit	0.0		- إئتمانات التجارة
b- Private, net/ ODC's	1,506.9		ب- صافي الاستثمار لشركات الأيداع الأخرى (الموجودات - المطلوبات)
- Assets	1,540.2		- الموجودات
- Liabilities	33.3		- المطلوبات
c- Foreign Deposits,net /Other Sectors	803.9		ج- صافي الودائع في الخارج / قطاعات أخرى
4-Reserve assets	10,791.9		٤- الأصول الاحتياطية
- Central bank	10,791.9		- البنك المركزي
- Reserves	10,791.9		- الإحتياطيات
- Reserve Assets	10,791.9		- الموجودات الاحتياطية
a-Monetary Gold	0.0		أ- الذهب النقدي
b-Special Drawing Rights	6.5		ب- حقوق السحب الخاص
c-Reserve Position in the Fund	0.0		ج- وضع الإحتياطي لدى الصندوق
d-Foreign Assets	10,785.4		د- الموجودات الأجنبية
1- Currency and Deposites	2,393.2		١- العملة والودائع
With Monetary Authorities-	2,851.5		- لدى السلطات النقدية
-With banks	-458.3		- لدى البنوك الخارجية
2- Securities	8,392.2		٢- الأوراق المالية
-Equities	0.0		- سندات الملكية
-bonds & notes	0.0		- سندات وإذونات
- Money Market Instrument\Financial /Derivatives,net	8,392.2		- أدوات السوق النقدية / صافي المشتقات المالية
3-Other Clams	0.0		٣-المستحقات الأخرى
Fourth- Errors and omissions Net: Financial Account-(current account+Capital Account)	447.4		رابعاً - صافي السهو والخطأ الحساب المالي -(الحساب الجاري+الحساب الراسمالي)
Source : Central Bank Of Iraq \ Statistical and Research Department \ Balance Of Payments and External Trade Division.			المصدر: البنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والإنتاج / قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

فريق إعداد التقرير الاقتصادي السنوي 2021

د. ايمان عبد الرحيم كاظم

د. علي فريد عبد الكريم

علي نوري اعيد

حسن حازم لفقة

مهند علي حمزة

آيات محمد عطية

غفران هليل زيدان



البنك المركزي العراقي

Central Bank of Iraq
Annual Economic Report 2021
statistics & Research Department

www.cbi.iq

رقم الأيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 2590 لسنة 2022